الميزان
AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL



جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

Vol. 4. Issue 8 . June 1997
المجلد الرابع - العدد الثامن - حزيران/يونيو ١٩٩٧

النفط العراقي يوازن السعودي ونفط قزوين يقلب الموازين (ص: ١١)

حديث في واشنطن عن حل وسط للخلافة السعودية «في الإطار الأمني»

الأمير عبدالله ملكاً والأمير نايف ولياً للعهد!

واشنطن - «الميزان»

❐ تتحدث أوساط عليمة في العاصمة الأميركية واشنطن عن «تشخيص معين للوضع السعودي المستقبلي» يقوم في الأساس على اعتبار المملكة السعودية «حالة أمنية» في الدرجة الأولى. وبموجب هذا التشخيص، كما تقول تلك الأوساط، اعتبر أن الأمن الخارجي للمملكة يأتي في الدرجة الثانية بعد الأمن الداخلي، لأن الأمن الخارجي في كل الظروف سوف يبقى معتمداً على الولايات المتحدة أساساً، وعلى حلفائها بالدرجة الثانية.

وتقول تلك الأوساط أيضاً، إن إعطاء الأولوية للأمن الداخلي في المملكة يحتم ترتيب الوضع الداخلي على هذا الأساس. وبما أن الأمن الداخلي يقوم في الوضع الراهن على «الحرس الوطني» بقيادة الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد الحالي، وعلى قوى الأمن الداخلي بقيادة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، فإن تلك الأوساط المذكورة في واشنطن تشير الى أن أنسب صيغة تتلاءم مع التشخيص المشار إليه هي أن تؤول الخلافة بشكل طبيعي الى الأمير عبدالله، على أن تناط ولاية العهد بالأمير نايف.

وبالإضافة الى بعض الاعتبارات الأخرى التي تتعلق بالمواصفات الشخصية لكبار أمراء العائلة السعودية، كما تقول أوساط واشنطن، فإن ترتيب الوضع على أساس أنسب الصيغ المؤاتية للأمن الداخلي، من شأنه



الأمير عبدالله

أن يقلل مخاطر تدهور الأمن الخارجي، وبالتالي يقلل من احتمالات التدخل المباشر للولايات المتحدة وحلفائها على غرار ما حدث في حرب الخليج الأخيرة، وهو تدخل غير مرغوب لا في منطقة الشرق الأوسط ولا في أميركا والدول الغربية الأخرى.

وترى تلك الأوساط أن الأمن الداخلي السعودي مسألة أساسية وحرجة بالنسبة الى الامدادات النفطية العالمية في السنوات العشر المقبلة (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحة ١١ من هذا العدد)، وأن تحقيق الاصلاحات المنشودة في المملكة لا يتم إلا من ضمن استقرار أمني داخلي «يسهل عملية الاصلاح على نحو تعمل بدورها على تعزيزه»، على حد قول تلك الأوساط. فالمسألتان، مسألة الاصلاح ومسألة الأمن الداخلي، «متكاملتان ولا تنفصلان والواحدة ترفد الأخرى وتعززها».

وأشارت تلك الأوساط الى أن هذا التشخيص ليس رسمياً لكنه «يلقى أذناً صاغية في بعض الدوائر المختصة في العاصمة الأميركية»، وقالت إنه من السابق لأوانه طرح الموضوع للنقاش المحتمل داخل دوائر التخطيط الاستراتيجي في واشنطن، قبل طرحه على الحلفاء لاستمزاج الآراء، ومفاتحة المسؤولين السعوديين به «نظراً الى أن القرار الأخير هو في يد هؤلاء المسؤولين ضمن التقاليد والأعراف المعمول بها داخل العائلة السعودية»!

أميركا ولبنان!

❐ منذ أن فتحت الولايات المتحدة أرشيفها اللبناني أخيراً حتى مرحلة الحرب الأهلية السابقة عام ١٩٥٨، كان الاعتقاد السائد في الدوائر المهتمة بشؤون الشرق الأوسط، أن الإنزال العسكري الأميركي في لبنان آنذاك كان دافعه غير لبناني ويتعلق بثورة ١٤ تموز/يوليو العراقية لمنعها من زعزعة المنطقة. لكن الباحثة الأميركية إيرين غندزير التي قامت بدرس وتمحيص الوثائق المتعلقة بتلك المرحلة خرجت باستنتاج مغاير ضمنته في كتابها الصادر أخيراً بعنوان «ملاحظات من حقل الألغام: التدخل الأميركي في لبنان والشرق الأوسط ١٩٤٥ — ١٩٥٨»، ووجهت فيه انتقادات محرجة للسياسة الأميركية في لبنان الى اليوم بما في ذلك دورها في الحرب الأهلية الأخيرة، ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

ومن استنتاجاتها في هذا الصدد أن واشنطن كانت تركز على لبنان بذاته كمنطلق لسياساتها في المنطقة، وانها في مرحلة ١٩٥٨ أسهمت في الحرب اللبنانية من خلال صراعها مع حليفتها بريطانيا في المنطقة، بدعمها لطبقة سياسية معينة في لبنان لتغذية الحرب الأهلية مدفوعة بمصالحها الخاصة من غير التفات الى مصير الديموقراطية اللبنانية.

وبتحميلها للولايات المتحدة مسؤولية كبيرة في نشوب الحربين الأهليتين اللبنانيتين في ١٩٥٨ و ١٩٧٥، قالت الباحثة غندزير إنه كان يتعين على الولايات المتحدة أن تكون أقل جشعاً في تأمين مصالحها المادية في المنطقة، مما حملها على التغاضي عن دعم الديموقراطية اللبنانية وعن دفع لبنان باتجاه العدالة الاجتماعية.

وفي تعليق له على الكتاب، يقول وليام كوانت المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي: «إن هذه اتهامات خطيرة، ومن غير الممكن صرف الكتاب على أنه من قبيل النزعة الايديولوجية. فهو قائم على بحوث مدققة بعناية، ويكشف الكثير من المعلومات الجديدة»!

وسواء كان لبنان نقطة ارتكاز أساسية لواشنطن في المنطقة، كما تقول الباحثة غندزير، أو مجرد مسرح جانبي، كما هو الرأي السائد حتى الآن، أو في منزلة بين المنزلتين، كما يقول كوانت، فإن ذلك لا يعفي اللبنانيين من البحث عن دور العوامل الداخلية، بما في ذلك الطبقة الحاكمة، في زعزعة أمن واستقرار بلادهم خدمة لمصالح خارجية.

ذلك أن الاستنتاج المقلق من ذلك يشير الى أنه ليس هناك ما يمنع أن تتكرر التجربة مرة ثالثة ورابعة!

«الميزان»

بسبب استمرار الهيمنة الحكومية على المؤسسات الاقتصادية

تأجيل إدخال السعودية في منظمة التجارة العالمية

❐ تقول مصادر عليمة في منظمة التجارة العالمية، إن المنظمة سوف ترجىء ضم المملكة العربية السعودية الى عضويتها بسبب استمرار الهيمنة الحكومية على المؤسسات الاقتصادية في البلاد، ولأن السعودية لاتتحرك، حتى الآن، في الملعب التجاري العالمي بموجب قواعد اللعبة التي تسير عليها المنظمة.

وكان رجال الأعمال الأوروبيون الذين حضروا لقاء الشراكة الأوروبية - الخليجية الذي انعقد في العاصمة السعودية في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو الماضي برعاية الأمير سلمان بن عبد العزيز، قد أثاروا في اللقاء المذكور مسألة القيود المفروضة على المساهمات الأجنبية في الشركات السعودية، كعائق في وجه تطور العلاقات التجارية بين الفريقين.

ولم تذكر المصادر المذكورة متى تتوقع انضمام السعودية الى المنظمة في المستقبل، لكن المعروف أن المملكة تضغط للانضمام قبل نهاية هذه السنة ١٩٩٧.

ومن القضايا التي يضغط الأوروبيون والأميركيون في اتجاهها، حمل الحكومة السعودية على المساواة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية في العقود الحكومية التي تشكل عماد النشاط الاقتصادي، بالاضافة الى تحفظات حول سيطرة أفراد من العائلة المالكة على الصناعات الخاصة، بحيث يصعب التمييز بين ملكية القطاع الخاص وملكية الحكومة.

ومن الأمور المثارة في هذا الصدد، هيمنة شركة «سابيك» الحكومية على القطاع الصناعي في المملكة، نظراً الى أن هذه الشركة تحصل على المواد الخام من الحكومة، وخصوصاً المواد النفطية الوفيرة بأسعار أقل كثيراً من الأسعار العالمية في الأسواق الحرة، مما يؤثر على التنافسية الحرة. وكذلك الأمر بالنسبة الى القطاع الزراعي، حيث تقدم الحكومة دعماً كبيراً للمزارعين، وإن كان هذا الدعم بات أقل من السابق.

وتتحفظ دوائر المنظمة أيضاً على الطلب السعودي باعتبار السعودية من البلدان النامية، لأن ذلك يعطيها المزيد من الوقت للتقيد بأنظمة التجارة العالمية، وكذلك فيما يتعلق بمسألة حقوق الملكية الثقافية، خصوصاً بالنسبة الى البرامج الالكترونية التي تباع في السوق السعودي «مسروقة» بنسبة ٨٠٪، على حد قول تلك المصادر.

ومع أن السلطات السعودية أكدت للأوروبيين أثناء لقاء الشراكة في الرياض، أنها لا تتساهل بأمر القرصنة، وتنوي التشدد في مسألة حقوق الملكية الثقافية، إلاّ أن الدوائر الأميركية ما زالت ترى أن الثغرة السعودية في هذا المجال واسعة جداً حتى الآن.

ولاحظت منظمة التجارة العالمية أن الرسوم الجمركية السعودية على السلع المستوردة قد ارتفعت أثناء الضائقة المالية الأخيرة، وأن هذه الرسوم وضعت بشكل تمييزي بالنسبة الى السلع المنافسة للصناعة السعودية، مما يحد من المنافسة الحرة التي تشترطها المنظمة.

الفاتيكان ينضم بصفة مراقب

■ تقدم الفاتيكان بطلب للانضمام الى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب «لأن قداسة البابا يريد مراقبة التجاوزات الرأسمالية في التجارة العالمية»، على حد قول مصادر في حاضرة الفاتيكان.

وقد ألقى البابا خطاباً في أكاديمية العلوم البابوية التي تضم ٣٠ عضواً من بينهم هانس تيتماير، محافظ البنك المركزي الألماني (البوندسبنك) قائلاً: «إن الكنيسة لا تنوي إدانة تحرير الأسواق بحد ذاته، لكنها تتطالب بالمراقبة بغية إعطاء الأولوية للإنسان الذي يجب أن تقوم جميع الأنظمة الاقتصادية لخدمته».

وأضاف قائلاً: «كلما أصبح السوق عالمياً كلما توجب أن يكون متوازناً، وبالتالي يجب أن تنشأ ثقافة عالمية تقوم على التضامن وعلى الاهتمام باحتياجات الضعفاء».



الحريري في القمقم الدمشقي
الصفحتان ٣/٢

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

تفسيرات وتساؤلات حول «استدعائه» الى شتورا للقاء بشار الأسد

ملفات العمولات والفساد تنفجر في وجه الحريري في كوريا

تحليل سياسي

❐ مازال المراقبون والمحللون حائرين ومترددين حول النتائج التي اسفرت عنها الزيارة التاريخية التي قام بها البابا يوحنا بولس الثاني الى لبنان، في أوائل شهر أيار/ مايو الماضي. وقد حاول جميع الفرقاء السياسيين في لبنان الافادة من تلك الزيارة كل لجهته، فبدت تلك الزيارة وكأنها كل شيء لكل الناس.

وقد شبّه بعضهم التفسيرات حول نتائجها من قبل القوى السياسية بقصة العميان والفيل، حيث يتحسس كل واحد فيه ما يناسبه او ما يتصوره.

لكن الشيء الواضح من الزيارة أنها استقطبت مشاعر الشعب اللبناني، استقطاباً كثيفاً، اختلفت فيه أيضاً التفسيرات.

فمنهم من فسر ذلك الاحتشاد الكبير للبنانيين في استقبال البابا على انه تظاهرة استنجاد للخلاص من الواقع الحالي.

بل ان بعضهم صوّر هتاف الجماهير اللبنانية أمام البابا بأنه مثل صرخة السيد المسيح على الصليب عندما قال: «إلهي... إلهي لماذا تركتني».

وكان من الطبيعي ان يفسر بعضهم ذلك الحشد المهول من الناس على انه تظاهرة لبنانية مبطنة ضد الوجود السوري. وبعضهم الآخر، فسره على انه تظاهرة ضد الاحتلال الاسرائيلي او الاثنين معاً. كذلك فسّر الحشد الكبير على انه منافسة بين اقطاب السياسة اللبنانية، او مزاودة توخى فيها كل منهم ابراز قوته في الشارع او تجيير الزيارة لصالحه.

مرجعية بكركي

اما الشيء الملفت والحقيقي هو ان البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير كان الوحيد الذي لم تشوبه شائبة أثناء تلك الزيارة، بل خرج منها الرابح الأول بتكريسه مرجعية وحيدة للجسم السياسي المسيحي المصاب بالتمزق والوهن والإحباط، بحيث يمكن القول ان الكاردينال صفير كان قبل زيارة البابا في وضع وبات بعدها في وضع مختلف.

ومن الطبيعي تبعاً لذلك ان يصبح دور بكركي في الحياة السياسية اللبنانية المقبلة أكبر وزناً وأوسع مدى.

والمستفيدون من هذا الوزن الإضافي الذي تحقق لبكركي والبطريرك ليسوا بالضرورة من القوى المعارضة سواء داخل لبنان أو خارجه، لكنهم في الدرجة الأولى أولئك الذين يعتقدون بضرورة إعادة صياغة العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية، والعلاقات المسيحية ـ السورية، على اعتبار أن أي مراجعة من هذا النوع تقتضي تقوية الطرف الأضعف في المعادلة القائمة، وهو الآن الطرف الماروني، بغية جعل التوازن أقرب الى المعقول لكي يصبح قابلاً للاستمرار الى مدى طويل، بحيث يخدم الاستقرار الداخلي والاستقرار الاقليمي.

الطائر المهيض الجناح

من المعروف ان رفيق الحريري لعب دوراً اساسياً في المساعي التي اقنعت البابا بزيارة لبنان. وهدف الحريري من ذلك محاولة استقطاب الرأي العام المسيحي في لبنان لتثبيت سلطته وموازنة القوى السياسية الاخرى، في محاولة حللتها «الميزان» سابقاً بانه إذا تعذر على رئيس الحكومة أن يأخذ المسيحيين من الداخل مباشرة، فلا بد من أخذهم من الخارج عن طريق فرنسا والفاتيكان، مما يفسر الى حد بعيد زياراته المتكررة للرئيس الفرنسي جاك شيراك ودعوته الى لبنان، ومساعيه لحمل البابا على زيارته الأخيرة التي تعذر على نبيه بري أن يحققها قبل أكثر من سنتين على الرغم من أنه «مترس» في روما حينئذ أياماً طويلة!.

وكان من الممكن ان يتحقق للحريري ذلك لولا ظهور تلك المساعي بأنها تجاوز للدور السوري في تسهيل الزيارة منذ زيارة المونسيور توران الى دمشق في شهر شباط/ فبراير الماضي. ذلك أن زيارة توران الى العاصمة السورية هي التي حسمت موضوع زيارة البابا.

فلا عجب أنه فور انتهاء زيارة البابا بدأ الحريري يصادف بعض المنغصات، التي يقول العارفون في بيروت انها عملت على تذكيره بأن استغلاله للزيارة البابوية محاولة غير واقعية، سرعان ما عاد بعدها الى الدخول في القمقم الدمشقي ليعود فيأخذ حجمه الطبيعي. فما كاد البابا يغادر لبنان حتى قرر الحريري ان يركب «طائرة» في زيارة بعيدة المدى الى سيول عاصمة كوريا الجنوبية، مستكملاً بذلك مسلسل رحلاته الخارجية المتكررة والكثيفة، كما حللنا ذلك في العدد الماضي من «الميزان» (العدد السابع، المجلد الرابع، أيار/مايو ١٩٩٧). وللتذكير قلنا في ذلك التحليل، بان الرحلات السندبادية والمكوكية للحريري الى الخارج تهدف الى متابعة مصالحه الخاصة، مع ان الحريريين يحاولون إظهار تلك الرحلات على أنها لخدمة لبنان والمصلحة اللبنانية! بالاضافة الى كونها تاكيداً على انه ليس للحريري دور يذكر في الشأن الداخلي، فعوّض عن ذلك بالرحلات الخارجية.

لقاء شتورا

وأول حدث ملفت فور انتهاء زيارة البابا، «استدعاء» الحريري الى بلدة «شتورا» في البقاع للغداء مع الدكتور الرائد بشار الاسد، نجل الرئيس السوري حافظ الاسد، على مائدة اللواء غازي كنعان، رئيس جهاز الامن والاستقصاء السوري في لبنان. وفي تفسير ذلك اختلفت التحليلات ايضاً. فمنهم من تساءل عن سرعة اللقاء بعد زيارة البابا مباشرة. ومنهم من قال ان الرائد الاسد بات مكلفاً التعاطي بالملف اللبناني وحده من دون سواه. ومنهم من قال ان الحريري، ذهب الى شتورا ليستمع الى الرأي السوري، ومنهم من قال انه ذهب ليدلي بتفسيره ومطالعته حول الزيارة والوضع اللبناني في ضوئها. ومنهم من ذهب الى القول بأن شكل اللقاء كان اهم من مضمونه لانه، كما يقول أصحاب هذا الرأي، أسهم في تنفيس الحريري او تحجيمه او تذكيره بان ادارة الشأن اللبناني ليست في يده.

ومع انه لم ترشح معلومات كثيرة عما دار في لقاء شتورا، إلاّ ان التصريح الذي أدلى به وزير الصحة اللبناني سليمان فرنجية بعده يشير الى ان الحريري لم يعد في مقدوره ان يناور ويتحايل ويتجنب حلفاء سوريا في لبنان، وان مستقبله السياسي مرهون بمدى صدق ومتانة علاقاته مع تلك الفئات التي حاول استبعادها بشتى الطرق في حكوماته السابقة.

بل إن تصريح الوزير فرنجية يشير بقوة الى التحفظات المتبادلة بين حلفاء سوريا في لبنان وبين الحريري، وهي تحفظات استطاع الحريري من خلالها في ظروف معينة محرجة لسوريا أن يبعد عدداً من حلفائها من حكومته السابقة وعلى رأسهم فرنجية نفسه.

وقد تكاثرت التفسيرات للقاء بين الحريري والرائد الاسد نظراً الى ان لقاء شتورا كان أول لقاء علني بين الرجلين، ولا سيما ان الرائد الاسد سبق له أن زار بيروت في السنة الماضية، حيث قابل رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، لكنه تجنب مقابلة الحريري لأسباب لم تعرف على حقيقتها حتى الآن...

يضاف الى ذلك ان الرائد الاسد استقبل في دمشق العديد من الشخصيات اللبنانية السياسية لم يكن الحريري من بينها. وأبرز تلك الاجتماعات مأدبة الافطار التي اقامها الرائد الاسد في رمضان الماضي على شرف الدكتور سليم الحص، رئيس الحكومة الاسبق، وهو من أشد معارضي رفيق الحريري حالياً في البرلمان اللبناني. مما حمل المراقبين على الاستنتاج بأن الرائد الاسد يفضل الرئيس الحص على الرئيس الحريري. وهذا قد يكون صحيحاً وقد لا يكون وثبوته او عدم ثبوته مرهون بالتطورات المقبلة في ضوء لقاء شتورا وان كان بعض اللبنانيين يشير الى ان اللقاء المذكور بين الحريري والرائد الاسد يمثل صفحة جديدة في العلاقات السورية داخل لبنان.

ولما كان الحريري قد سافر الى كوريا فور لقاء الرائد الأسد، فقد علق بعضهم على ذلك بقوله إن الحريري هذه المرة دخل في القمقم الدمشقي قبل سفره، خلافاً للمرات السابقة حيث كان يدخل في ذلك القمقم بعد عودته!

غير أن قطاعاً كبيراً من اللبنانيين بدا مستبشراً بالتعاطي الملحوظ للرائد الأسد في الشأن اللبناني. وهؤلاء لا يخفون ارتياحهم لذلك حتى ولو صح القول بأن تفاهماً جديداً قد تم بين الحريري ودمشق، مما ينبىء بأن استمرار الحريري في الحكم قد يطول الى ما بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ولا سيما في حال التمديد مرة ثانية للرئيس الياس الهراوي، وهو المرجح حتى الآن.

الاشتباك مع الجيش

ومن أبرز المنغصات الاخرى التي واجهت الحريري فور انتهاء زيارة البابا، اشتباكه الاعلامي مع قيادة الجيش. فقد وجه رئيس الحكومة *اتهاماً علنياً الى الاجهزة* العسكرية بالتطاول والتدخل في المؤسسات المدنية، مما حمل قائد الجيش العماد اميل لحود على إصدار رد شديد اللهجة ضد رئيس الحكومة واوضاع المؤسسات المدنية في عهده.

وفي هذا الموضوع أيضاً اختلفت الآراء.

لكن اوساط الحريري اشارت الى ان رئيس الحكومة في دوائره الخاصة اتهم الاجهزة العسكرية بتسريب خبر مزعوم عن وجود مؤامرة لاغتيال البابا خلال زيارته للبنان مشيراً الى ان الغاية من ذلك افساد ما توخاه الحريري من تلك الزيارة، واظهار لبنان بأنه على غير الصورة التي يحاول الحريري اظهارها للعالم الخارجي.

والواقع أن العلاقات بين الحريري والمؤسسة العسكرية كانت منذ البداية محفوفة بالتوتر بسبب فشل مساعي رئيس الحكومة في التسلل الى المؤسسة العسكرية وجعلها تدور في فلك مصالحه بالاساليب المعهودة. وقد عالجت «الميزان» هذه المشكلة في اعداد عديدة سابقة ابتداء من الأخبار المتداولة في الوسط السياسي حول محاولة حريرية لرشوة قائد الجيش، مروراً بتصادم فرقة من الجيش مع وزير المالية فؤاد السنيورة، بسبب حجز الوزير لمرتبات الضباط والجنود، ثم وضع الجيش في وضع حرج باستخدامه من قبل الحريري لمواجهة الاضرابات والتظاهرات العمالية، وانتهاء برفض رئيس الحكومة توقيع مراسيم ترفيع عدد من الضباط ولاسيما اللواء جميل السيد، نائب رئيس الاستخبارات العسكرية، الذي يتهمه الحريري بالعمل ضده في جميع المجالات.

ويتضمن رد قائد الجيش على اتهامات الحريري الاخيرة، ان المؤسسة العسكرية لديها تحفظات مشروعة على سير الامور في الدوائر الحكومية، وذلك باشارته الى ان رئيس الحكومة كان الاحرى به ان يتمثل بالمؤسسة العسكرية في ادارة



السيرك اللبناني

بقية مؤسسات الدولة المتردية بدل اتهام الجيش بالتدخل فيها، مؤكداً سلامة بناء المؤسسة العسكرية، ومناعتها ضد الاغراء والفساد خلافاً لما هو الحال في بقية المؤسسات المدنية.

ومما يشير الى عمق وأهمية هذه الازمة استنجاد الحريري بحليفه وليد جنبلاط لتشديد الحملة على المؤسسة العسكرية، مستغلاً النفور والاحقاد بين المختارة واليرزة لاسباب معروفة ايضاً تعود الى اوضاع جبل لبنان، حيث كان جنبلاط يعارض اشد المعارضة دخول الجيش الى تلك المنطقة لأن ذلك يخفف من سيطرته ونفوذه وهيمنته على الجبل.

ومن التحليلات التي ذكرت في أسباب فتح الحريري وحليفه جنبلاط النار على قائد الجيش ان المحور الحريري الجنبلاطي يرى ان العماد اميل لحود يحاول استغلال دور الجيش في استتباب الامن والنظام في البلاد، خصوصاً دوره في انجاح زيارة البابا بغير اي حادث على الإطلاق، ليقوي حظوظه في انتخابات الرئاسةالمقبلة. بينما يسعى الحريري الى تمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي مرة ثانية كما فعل في المرة السابقة، لان ذلك في تصور الحريريين والجنبلاطيين هو السبيل الايسر لمنع قائد الجيش من بلوغ سدة الرئاسة.

وفي المقابل، فإن هذا الاشتباك بين الحريري والمؤسسة العسكرية، وهو اشتباك بداه الحريري، لا يدل على استتباب العلاقة الحريرية مع سوريا، خصوصاً أن رئيس الحكومة يعرف من مناوشاته السابقة مع الجيش، أن المؤسسة العسكرية تحظى بدعم يكاد يكون مطلقاً من دمشق.

وتبعاً لذلك، فإنه من غير المستبعد أن يكون موضوع الجيش من المواضيع الحساسة التي طرحت على بساط البحث في لقاء شتورا.

وفي تحليل ذلك قال أحد السياسيين اللبنانيين لـ«الميزان»، إن مراقبة اسلوب الحريري في التعاطي مع مراكز القوة السورية في لبنان تشير الى نمط معين لا يتوخى منه الحريري زعزعة تلك المراكز بمواقفه الهجومية منها أحياناً، ومواقفه السلبية منها في بعض الأحيان، بل يهدف الى اعتماد ذلك وسيلة لتمديد بقائه في الحكم بدعم سوري. وقد وصف السياسي المشار إليه هذا الأسلوب بأنه «أسلوب ابتزازي من الدرجة الأولى». ومن الطبيعي أن يحاول الحريريون إظهار لقاء الحريري مع الرائد بشار الأسد في شتورا، على أنه من قبيل تخلي الرائد الأسد عن إمكانية التحالف مع الرئيس سليم الحص ضده!

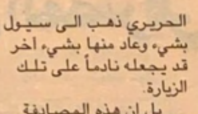
بل إن الحريريين يقولون إن «العم» أو «المعلم» كما يطلقون عليه في أحاديثهم الخاصة، يتعامل مع السوريين بالطريقة التي يتعاملون فيها معه!

في ديار كيم يونغ ـ سام

وما إن خرج الحريري من القمقم الدمشقي بعد لقاء شتورا متوجهاً الى سيول عاصمة كوريا الجنوبية مصطحباً معه وفداً اعلامياً كبيراً، حتى ثارت في وجهه هناك منغصات جديدة، ذكّرت بعض الاعلاميين المرافقين له بحالة الفساد المستشرية في الدولة الحريرية. ففي اليوم الذي حط فيه الحريري في سيول، قامت الشرطة الكورية، باعتقال نجل الرئيس الكوري كيم يونغ ـ سام بتهمة الفساد وتلقي العمولات من الشركات، وهي الشركات ذاتها التي ذهب الحريري لاستدراجها الى لبنان ويعرفها عن كثب من خلال اعمالها وطرق عملها في السعودية والخليج.

وتشير الانباء الواردة من العاصمة الكورية، ان العقوبة التي تنتظر نجل رئيس الجمهورية الكورية الجنوبية تتراوح بين السجن خمس سنوات والسجن المؤبد...

ويقول ذلك البعض من الاعلاميين ان لبنان يمكن ان يستفيد من التجربة الكورية الشبيهة بالتجربة الحريرية في لبنان وفي غير لبنان من حيث معالجة حالة الفساد المستشرية لدى المسؤولين واولاد المسؤولين. فربما يكون ان



الحريري ذهب الى سيول بشيء، وعاد منها بشيء اخر قد يجعله نادماً على تلك الزيارة.

بل ان هذه المصادفة تشير الى انه من غير المستبعد ان تكون جهة ما قد اسهمت في توقيت الزيارة لاخراجها كأنها مرآة يرى فيها الحريري والحريريون انفسهم عندما تفتح الملفات ذات يوم.

ويقول قائل من الذين يرون ان الزيارة مدبرة لهذه الغاية، ان زيارة الحريري الى كوريا الجنوبية مستغربة، وأغرب ما فيها انها تمت في اليوم ذاته الذي فتحت فيه ملفات الفساد والعمولات على يد كبار المسؤولين وأولادهم، بحيث ان ظروف تلك الزيارة وملابساتها قد لا تكون بمحض المصادفة.



السنيورة يضع الطربوش على رأس الحريري

بنزين مغشوش وترفيع مدفوع... والورد من يشتريه؟

❐ لاحظ المراقبون للاوضاع المالية والاقتصادية في لبنان أن العجز في الميزانية لهذه السنة قد يفوق كثيراً نسبة العجز في السنة الماضية، بسبب تزايد الانفاق والهدر من جهة، وتقلص الواردات من جهة ثانية، على الرغم من التشدد في الجباية، ويتوقع هؤلاء المراقبون ان تصل نسبة العجز في نهاية الاشهر الستة الاولى من هذه السنة، الى حدود النسبة المرسومة في الميزانية للسنة بكاملها. ولهذا زاد مصرف لبنان المركزي من قيمة



السنيورة

شهادات الايداع التي يصدرها للمصارف، وان بفائدة اقل من الشهادات والسندات السابقة.

وقد أشار نائب صيدا مصطفى معروف سعد، الى شح تدفق الرساميل الخارجية على لبنان منتقداً الاوضاع السائدة في ظل الحكومة الحالية بقوله، ان الرساميل لا تتدفق لمجرد عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي كما يفعل الحريري في زياراته الخارجية، إنما ما يمنعها من القدوم الى البلاد حالة التردي والفساد المستفحل. كما إن العماد ميشال عون اللاجىء الى فرنسا قد وصف الحالة الراهنة في الدولة اللبنانية بانها «حالة مافيوية»، أي أن كل جهة من الجهات النافذة لديها «مافيا» خاصة بها وتتنازع على المغانم فيما بينها.

البنزين المغشوش

ويقول بعض العارفين ان شحنة كبيرة من البنزين وردت الى لبنان وقد انتهت مدة مفعولها، ولما قامت مطالبات بضرورة اجراء فحوصات مخبرية على عينات منها للتأكد من مضمونها من الاوكتان والرصاص وما شابه، اضطرت الدوائر المختصة الى اجراء هذه الفحوصات فأقرت بأن الشحنة غير مستوفية للمواصفات، لكن ذلك جرى متأخراً بعدما كانت الشحنة المذكورة قد بيعت في الاسواق.

ويختلف اولئك العارفين حول من هو المسؤول عن ذلك... فمنهم من يلقي المسؤولية على نجل مسؤول كبير في الدولة يحتكر تجارة المحروقات في لبنان، ومنهم من يلقيها على رجل اعمال وتاجر نفط لبناني في الخارج له علاقات وثيقة مع مسؤول سعودي رفيع ويتولى بين حين وآخر توريد شحنات نفطية الى لبنان، ومنهم من يلقيها على وزير النفط شاهي برصوميان.

ويقول هؤلاء ان البنزين المغشوش لا يشذ عن القاعدة، حيث تشهد الاسواق اللبنانية بين حين وآخر، شحنات من الادوية والمعلبات، فاتت مدتها.

خيوط النسيج

ومن الحالات التي اثارت نقمة الاوساط الصناعية أقدام جهات مسؤولة على خفض التعرفة الجمركية المفروضة على الملابس الجاهزة المستوردة الى لبنان، بنسبة ٥٠٪، ولما قام صانعو النسيج اللبنانيون بمراجعة وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة نظراً لان خفض التعرفة الجمركية على الملابس الجاهزة المستوردة يشكل مضاربة غير مشروعة على صناعة النسيج اللبنانية المحلية،، فهموا ان المسؤول عن ذلك، كما ادعى بعضهم، هو وزير الاقتصاد ياسين جابر لأن جهة ما زعم انها محسوبة عليه قد استوردت كمية كبيرة من الملابس الجاهزة لتصريفها في الاسواق اللبنانية.

ويقال أن صانعي النسيج حاولوا عندئذ اقناع الوزير السنيورة بخفض التعرفة الجمركية على خيوط النسيج المستوردة لاستخدامها في الصناعة المحلية، لكنه كما قيل رفض ذلك متذرعاً بأن الأمر يحتاج الى موافقة وزير المالية الاصيل الذي هو الرئيس رفيق الحريري.

وتقول المصادر الصناعية، إن وفداً من الصناعيين التقى الوزير السنيورة لمطالبته بتنفيذ الاعفاءات الواردة في مشروع الميزانية بالنسبة الى المواد الاولية المستخدمة في الصناعة، فأبلغلهم ان ذلك متعذر لأن المقصود بما ورد في مشروع الميزانية هو الاعفاء بالنسبة الى الصناعات المستحدثة لا بالنسبة الى الصناعات القائمة، وان هذا الامر ايضاً منوط برئيس الحكومة بصفته وزيراً للمالية.

وتقول المصادر ذاتها، ان الصناعيين قابلوا الحريري وواجهوه بالمسألة فاكد لهم بشكل قاطع لا مراجعة فيه، هو أن الاعفاء يشمل فقط الصناعات المستحدثة، فعادوا ادراجهم خائبين.

يا ورد مين يشتريك...

ولا تقل مشكلة القطاع الزراعي مع الحكومة عن مشكلة القطاع الصناعي. فبسبب كساد تصريف المنتوجات الزراعية اللبنانية قامت حكومة الحريري، بفرض اجراءات للحماية لم تستطع تنفيذها، لان الدول التي تصدر منتوجاتها الزراعية الى لبنان مثل الاردن ومصر، رفضت الحماية اللبنانية وهددت بالمعاملة بالمثل، مما حمل الحكومة على التراجع عنها وبقي الكساد ضارباً اطنابه في الانتاج الزراعي اللبناني، الذي يعاني من خسائر كبيرة. وأخيراً، تفتقت عبقرية احد الوزراء، المعروفين بشطحاتهم «الفهلوية»، عن حل وردي للأزمة بمطالبة المزارعين اللبنانيين بالكف عن زراعة الخضار واستبدالها بزراعة الزهور والورود!

بساط الريح

ومن الاخبار المتداولة في لبنان بعد حالة الافلاس التي ضربت شركة «طيران الشرق الاوسط» شظظ وحملتها على بيع عدد من طائراتها وعرض العدد المتبقي للبيع معتمدة استئجار الطائرات بدلاً من اقتنائها، أن «بعضهم» شكل نوعاً من تجارة الوجاهة في عمليات السفر، منها ان يشتري احدهم تذكرة سياحية بثمن منخفض ثم يدفع مبلغاً جانبياً مقداره ١٠٠ دولار الى احدهم فيصار الى ترفيعه الى الدرجات الاولى ليتمم وجاهته.

ويقول بعض العارفين بشؤون مطار بيروت الدولي، ان أي شخص يدفع «لأحدهم» مبلغ ٢٠٠ دولار يجري نقله الى باب الطائرة بسيارة خاصة من غير ان يقف في الطابور او يعرج على الجمارك او الامن العام.

ومما يذكر أن خسائر الناقلة اللبنانية في السنة الماضية بلغت اكثر من ٣٥ مليون دولار، باستثناء التذاكر والتنفيعات التي تعطى للمسؤولين مجاناً. وفي حين أن الشركة سرحت أعداداً كبيرة من موظفي محطاتها في الخارج، ولزمت عملياتها الخارجية الى شركات أجنبية، ومنها شركة الخطوط الجوية الكندية التي تتولى الآن تصريف أعمال شركة طيران الشرق الأوسط في مطار هيثرو اللندني، فإنها لم تستطع تسريح أحد من جيش الموظفين المحاسيب في لبنان بسبب مداخلات الزعماء السياسيين، مع العلم أن العديد من موظفي التنفيعات في بيروت لا يملكون المؤهلات اللازمة، وبعضهم يتقاضى الرواتب والتعويضات من غير القيام بأي عمل.

موظفون أكثر من الروّاد

اما اوضاع «كازينو لبنان» بعد اعادة ترميمه وتجهيزه فتحكى فيه الحكايات، نظراً الى الاجواء غير السياحية المحيطة به بحيث ان قليلين فقط يذهبون الى هناك لممارسة اللعب بسبب الخوف من تفتح الاعين والمناورات «التشليحية» التي يمارسها بعض العاملين في صالات اللعب، خصوصاً ان التوظيفات في الكازينو تمت بصورة عشائرية نال فيها احد الزعماء البارزين اكبر حصة، يقال إنها بلغت أكثر من ٣٠٠ موظف.

ويقال ان شركة «ابيلا» التي تقوم على ادارة مرافق الكازينو قد هددت بالانسحاب من العقد الموقع مع الحكومة بسبب التجاوزات المذكورة، ولهذا يقتصر معظم نشاط الكازينو في هذه الايام على المطاعم التي يذهب اليها اللبنانيون الميسورون بعيداً عن صالات اللعب.

بل ان بعضهم يقول ان الكازينو يضم من الموظفين المعينين بالتنفيعات أكثر من الروّاد.

■ سوريا راتب الشلاح في تقرير يشير الى الخلل

نقص السيولة وتراجع عائدات التصدير وتدني الرواتب وعدم تطوير العمل المصرفي من أسباب الاقتصاد الراكد

❐ وضع أحمد نظام الدين وزير الصناعة، يده على مكمن الخلل في المنتوجات الصناعية السورية ودعا الصناع الى التقيد بـ «أنظمة الجودة الشاملة» (ايزو)، بغية تطوير منتوجاتهم وتعزيز قدراتها على التنافس في اسواق العالم، اذ ان استحقاق الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي» قد يبدو دانياً.

ووزارة الصناعة، الى ذلك، تعمل من خلال هيئاتها المتخصصة على تدعيم وتحسين نوعية المنتوجات الصناعية ليس فقط في القطاع الحكومي وانما في القطاعين الخاص والمشترك. فالمستهلك، كما قال الوزير احمد نظام الدين للذين في الخارج اشتركوا معه في ندوة ادارة الجودة الشاملة، التي اقمت في دمشق اخيراً بالتعاون مع «المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين»، «لا يميز بين قطاع خاص او عام او مشترك، وانما يهمه ان يكون الانتاج جيداً فاذا كان كذلك فانه يعطي انطباعاً جيداً، واذا كان سيئاً يعطي انطباعاً سيئاً وكما تعلمون في دول المعسكر الاشتراكي السابق حوربت الصناعات السورية بشكل واضح وعلني بسبب دخول مصدرين غير مؤهلين بذلك».

واشار الوزير نظام الدين، الى ان الصناعة حققت خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً ملحوظاً من حيث الكم والكيف والتنوع مما جعلها تلبي احتياجات السوق المحلية واسواق التصدير.

فاول هذه الانجازات هي زيادة الانتاج التي جاءت نتيجة لصدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١، الذي شجع على خلق بدائل للمستوردات وانتاج سلع للتصدير ونقل التكنولوجيا والخبرات.

ويشير المراقبون في هذا المجال الى ان عدد المشاريع الصناعية التي رخصت فعلاً حتى نهاية النصف الاول من سنة ١٩٩٦ كان ٣٦٣ مشروعاً تبلغ كلفتها الاستثمارية ١,٣٢ مليار دولار تتوزع على الصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية.

ويضيف المراقبون ان المنتوجات الصناعية اصبحت متنوعة، واصبح بامكان المستهلك الاختيار من تشكيلة متنوعة من المنتوجات مثل الثلاجات التي كان يوجد نوع واحد منها واصبح الآن يوجد اكثر من ١٧ مصنعاً تنتج مختلف انواع البرادات والثلاجات.

وكان الوزير أحمد نظام الدين، قد اسهب في الحديث عن عمل الهيئات المتخصصة التابعة لوزارته التي تهدف لدعم الصناعة كمركز التدريب والتأهيل المهني ومراكز الاختبارات والابحاث الصناعية وهيئة المواصفات والمقاييس ومركز تطوير الإدارة والانتاجية، وقال ان هذه المؤسسات تقدم خدماتها لكافة القطاعات الصناعية الحكومية وغير الحكومية.

واشار الوزير الى الجهود التي بذلت من اجل تطوير انتاجية القطاع العام الصناعي حيث تشير الارقام الى ان الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة الخمسية السابعة ارتفع من ٢٢ مليار ليرة سورية سنة ١٩٩١ الى ٤٠,٧ مليار سنة ١٩٩٥.

وقال ان انتاجية العامل ارتفعت من ٣٨٤ الف ليرة سورية (٨,٨٢٧ دولار) سنة ١٩٩١ الى ٦٠٦ الف ليرة (١٣,٩٣١دولار) سنة ١٩٩٥ اي بزيادة ٥٨٪ وكان ذلك نتيجة حتمية للزيادة المحققة في الانتاج والبالغة ٦١٪.

على صعيد أخر حددت دراسة اعدتها غرفة تجارة دمشق اهم اسباب الركود الاقتصادي الذي يشل الاقتصاد رمة، وقدمت مقترحات لتحريك عجلة الاقتصاد من بينها اعادة النظر بانظمة العمليات المصرفية وتطويرها.

وكانت غرفتا الصناعة في دمشق وحلب عقدتا اجتماعاً مشتركاً وجهتا على اثره مذكرة الى رئاسة مجلس الوزراء، وضعتا فيها مقترحات لـ «تجاوز مرحلة الركود الاقتصادي واستجلاء السبل الكفيلة بانعاش الاقتصاد وخصوصاً قطاع الصناعة التحويلية».

وذكرت غرفة تجارة دمشق ان نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٣,٦٪ في ١٩٩٥.

واشارت الى «استمرار التباطؤ في النمو لسنة ١٩٩٦ الماضية على الرغم من تسجيل ارقام قياسية في الانتاج الزراعي».

وكانت سوريا انتجت سنة ١٩٩٦ اكثر من ٧٠٠ الف طن من القطن و٤,٢٩ ملايين طن من القمح كما حققت اكتفاء ذاتياً في الشعير والعدس وانتجت قرابة ٧٥٠ الف طن من الزيتون.

واشارت دراسة غرفة تجارة دمشق برئاسة راتب الشلاح، الى «عجز في قطاعات التصدير والتصنيع عن تصريف هذه الكميات» والى «تراجع الصادرات الصناعية وعدم قدرتها على المنافسة».

واعتبرت ان ذلك نتيجة «لارتفاع تكلفة المنتوجات السورية».

وقالت الدراسة ان ذلك ادى الى «تعميق حدة الازمة حيث ادى نقص السيولة التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية وازدادت حدتها في سنة ١٩٩٦ الى حدوث حالة من الركود ترافقت مع معدلات من التضخم كانت بمعظمها نتيجة ارتفاع تكاليف السلع والخدمات محلياً وعالمياً».

ومن العوامل التي ادت الى نقص السيولة كما حددت الدراسة «امتصاص جزء كبير من السيولة لتمويل الاستثمارات وازدياد حجم المستوردات خلال السنوات الخمس الماضية وتراجع عائدات التصدير وتدني معدلات الرواتب والاجور وعدم مواكبتها لارتفاع الاسعار وتراجع حجم التسليفات المصرفية وعدم مواكبتها لحاجات السوق وارتفاع العجز في الموازنة سنة ١٩٩٦ الى ٢٨,٥٠ مليار ليرة سورية (قرابة مليار دولار) نتيجة زيادة الانفاق بنسبة ١٣,٥٪ عن سنة ١٩٩٥».

واكدت غرفة تجارة دمشق، ان نصيب الفرد من الناتج الصافي خلال الفترة من ١٩٩٠ـ ١٩٩٥ لم يزد سوى ١٠٪ عن مستواه سنة ١٩٨٠.

وبعد ان اعتبرت الدراسة ان حالة الركود السائدة هي حالة «مؤقتة» دعت الى «اعادة النظر بانظمة العمليات المصرفية وتطويرها لتتمكن من رفع سقف التسليفات بحيث تسهم في رفع معدلات التشغيل والعمالة». كما دعت الى «دعم العمل التصديري وتحريره من جميع العراقيل الادارية».

واشارت الدراسة اخيراً الى «الآثار المحتملة للشراكة الاوروبية ـ السورية التي تقضي بعدم جواز وضع قيود كمية على الاستيراد وتحرير السلع من قيود المنع والحصر».

وكان «مجلس الشعب» اقر ميزانية ١٩٩٧ والتي بلغت ٢١١,١٢٥ مليار ليرة سورية (قرابة ٤٢٠٠ مليون دولار) والتي تزيد بمبلغ ٢٣,٠٧٥ مليار ليرة عن موازنة سنة ١٩٩٦.

ضريبة جديدة

● اعلن مسؤول في جمعية المصدرين السوريين انه على الرغم من الضرائب المفروضة على الصادرات السورية فقد فرضت وزارة المالية اخيراً ضريبة جديدة قدرها الفي ليرة سورية على بيان التصدير الجمركي للمنتوجات الزراعية من الخضار والفاكهة، واخرى على البيان الجمركي لبقية السلع قدرها ٢٥٠٠ ليرة سورية.

وقال رئيس الجمعية ان هذه الضريبة الجديدة تأتي في الوقت الذي تبحث فيه الحكومة الغاء الكثير من الضرائب والرسوم على الخضار والفاكهة وبعض السلع الاخرى المصنعة تشجيعاً للتصدير. علماً ان هذه الضريبة الجديدة غير عادلة لانها تساوي بين قيمة البيان الجمركي البالغة الف دولار ومئة الف دولار.

كما ان هناك ضرائب ورسوم اخرى على البيان الجمركي من طوابع ومصاريف الشحن والتخزين والتحميل والتنزيل وغيرها مما يثقل كاهل المصدرين ويزيد في اسعار المنتوجات التي تصبح عاجزة عن المنافسة في الأسواق الخارجية.

واضاف، ولهذا السبب عمدت الجمعية الى رفع الموضوع الى لجنة ترشيد التصدير لالغاء هذه الضريبة الجديدة واعادة النظر في الضرائب والرسوم الاخرى.

وما يجدر ذكر هنا، ان لجنة التصدير تقوم بدراسة الغاء رسم الانتاج الزراعي وبعض الضرائب الاخرى او تخفيضها تشجيعاً للتصدير وخصوصاً المنتوجات والمواد الزراعية الفائضة عن حاجة السوق المحلية.

الشلاح في بغداد

■ وفي أول خطوة تقاربية من نوعها مع العراق منذ أواخر السبعينات توجه وفد سوري تجاري برئاسة راتب الشلاح عن طريق البر بعد فتح المعبر الحدودي بين البلدين لهذه الغاية، وذلك لبحث إمكانية استئناف التبادل التجاري في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي سمحت به الأمم المتحدة للعراق بعد حصار طويل.

وقد أشار المراقبون الى أن هذه الخطوة التقاربية بين دمشق وبغداد قد تكون لها أبعاد سياسية وإقليمية أيضاً في ضوء المخاوف السورية من التحالف العسكري المتزايد بين تركيا وإسرائيل ومن التدخل العسكري التركي في شمال العراق، إضافة الى حجز الأتراك لمياه الفرات بما يضر بمصالح سوريا والعراق الحيوية معاً. وكان وفد صناعي لبناني برئاسة جاك صراف رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين قد زار بغداد قبل ذلك بغية إحياء التبادل التجاري بين لبنان والعراق. والمعروف أن الصناعيين اللبنانيين كانوا قبل حرب الخليج وفرض الحصار الدولي على العراق يعتبرون السوق العراقي من أهم وأوعد أسواقهم العربية. وقد قال جاك صراف لـ«الميزان» في لقاء معه أواخر عام ١٩٩٤:

«افتحوا لنا سوق العراق واشهدوا كيف تقفز الصناعة اللبنانية»!

■ اسرائيل لاعتبارات أمنية وبسبب ضغوط نقابات العمال

تعثر مساعي تخصيص أكبر شركة للصناعات الحربية

❐ أعد العمال في اكبر شركة للصناعات العسكرية مملوكة للحكومة في اسرائيل مفاجأة لرئيس مجلس ادارتها عندما زار احد مصانعهم في وقت سابق هذه السنة.

فقد ترك كل الاربعمائة عامل في مصنع «رامتا» التابع لشركة اسرائيل لصناعات الطائرات في بئر السبع مواقعهم وانسحبوا احتجاجاً على خطط الادارة لتخصيص الشركة.

وأدى نفوذ الاتحادات العمالية القوية وكذلك اعتبارات امنية ملحة الى تراجع شركات الصناعات الحربية المملوكة للحكومة التي تثقل كاهلها خسائر فادحة الى مؤخرة قائمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للشركات المعروضة للبيع.

وقال دورون سوسليك، مدير الاتصالات بشركة اسرائيل لصناعات الطائرات للصحافيين:

«مؤسسة في حجم هذه الشركة باتساع نطاق عملياتها وتنوع صفقاتها المدنية والعسكرية يجب ان تدار كشركة مالية بمعنى الكلمة، ولهذا السبب يجب الا تكون في ايدي الحكومة».

وتعهد نتنياهو ببيع ٥٠ شركة مملوكة للحكومة خلال اربع سنوات. ويقول معاونوه ان حكومته تأمل اتخاذ خطوات أولية في السنة المقبلة نحو تخصيص اجزاء من شركة اسرائيل لصناعات الطائرات، او اشراك مستثمرين اسرائيليين. ولكن بعض المحللين يقولون انها مهمة مستحيلة.

وكتب أمنون بارزيلاي المحلل العسكري لجريدة «هآرتس» يقول: «هذه الحكومة ليست لديها الشجاعة لاتخاذ خطوة صعبة ومعقدة وغير مقبولة شعبياً مثل تخصيص الصناعات الحربية».

وشركة اسرائيل لصناعات الطائرات هي ابرز الصناعات الحربية التي اقامتها اسرائيل بهدف توفير الاكتفاء الذاتي في مجال التسليح.

وكان ينظر الى الخسائر المالية المتراكمة على مدى السنوات على انها الشيء الذي يتعين على اسرائيل ان تدفعه لتفوقها في كل شيء من اجهزة الرادار الى الدبابات والصواريخ.

ولم يكن المؤسسون للشركة يحلمون بان تفكر الحكومة في يوم من الايام ببيعها، ولكن في السنوات الخمس الماضية وحدها اضطرت الحكومة الى ضخ ما يقرب من مليار دولار لانعاش الشركة، وهو مبلغ يقول بعض المحللين انه قريب من القيمة السوقية للشركة.

كما ان الوضع المالي سيء ايضاً في الشركتين الاخريين الاصغر حجماً للصناعات العسكرية المملوكتين للحكومة وهما «شركة اسرائيل للصناعات العسكرية» و«رافايل».

وقررت وزارة المالية التي تنوء بعجز متصاعد في الميزانية وقف الدعم المالي.

وقال ايلان بيران المدير العام لوزارة الدفاع في مقابلة مع جريدة «غلوبس» المالية اليومية انه ليس لديه اي شك في ان الصناعات الحربية تدرك تماماً انه لم يعد بامكانها الاعتماد على الدعم او برامج الانعاش الاضافية

ويتحدث افيغدون بن غال، رئيس مجلس ادارة «شركة اسرائيل لصناعات الطائرات»، منذ توليه منصبه سنة ١٩٩٦ عن عملية اعادة هيكلة الشركة التي تضم ١٤ قسماً لوضعها على طريق الانتعاش ثم التخصيص في نهاية المطاف.

ولكن كلمة «التخصيص» من المحرمات لدى العمال الذين يخشون خفض الاجور وعمليات تسريح واسعة النطاق.

وتتحدى نقابة عمال صناعة الطائرات (ينضوي فيها ما يزيد على ١٥ الف عامل)، اجراءات التخصيص وتتهدد باتخاذ تدابير عديدة تبدأ بالاضراب. فالنقابة تشعر بأنه ليس هناك من يستطيع ان يتخطاها او ان يقدم على اعمال لا توافق عليها.

وتشهد الاتفاقات الجماعية التي وقعتها صناعات الطائرات على مر السنين، قوة وسيطرة العاملين فيها. وتجعل هذه الاتفاقات فصل العمال او تعديل اوضاعهم في اطار اي خطة لاعادة الهيكلة امراً يكاد يكون مستحيلاً، كما ان تلك الاتفاقات تجعل ايضاً بيع الشركات او اي جزء منها رهناً بموافقة مسبقة من العمال.

وقال مسؤول مالي يشترك في جهود شركة «اسرائيل لصناعات الطائرات» ان «الشروط في الاتفاقات مع العمال تجعل من الصعب بمكان وباهظ الاكلاف تخصيص مؤسسة اسرائيل لصناعات الطائرات. إذ ان العمال وحدهم يملكون المفاتيح.

وأضاف، ان مسؤولي الادارة لم يبحثوا في المسألة. وقد يكون من اسباب ذلك انه ما من احد يعرف حجم الجزء الذي سيتم تخصيصه وكيف ستنفذ العملية.

وترغب اسرائيل في استمرار سيطرتها على اجزاءبكاملها تعتبرها حيوية لأمنها مثل مصنع «مالام» حيث يجري تصنيع الصاروخ «شافيت» وتطوير الصاروخ «أرو»، كما تريد ايضاً الاحتفاظ بحصة مسيطرة على اي جزء تنتج فيه اسلحة او ذخائر. وقال المسؤول المالي: «لا نريد ان نضع انفسنا في موقف نعتمد فيه على رغبات شركة من القطاع الخاص في إمدادنا بكل ما نحتاج اليه في حالة اندلاع حرب مفاجئة».

ويشير محللون الى نفوذ اتحادات العمال في اسرائيل وقوة علاقتها بعضها مع بعض وان العمال وعائلاتهم يشكلون نسبة كبيرة من الناخبين.

ولذلك فانه كلما اقتربت اسرائيل من موعد الانتخابات المقبلة في سنة ٢٠٠٠ يقل استعداد الحكومة لمواجهة قيام اضطرابات عمالية واتخاذ خطوات صعبة وغير مقبولة شعبياً قد تسبب خسارتها اصوات منتخبين.

مصادر دفاعية، تقول ان شركة صناعة الطائرات ستحقق ارباحاً في سنة ١٩٩٧ لاول مرة تصل الى ٢٢ مليون دولار من مبيعات قيمتها ١,٢٦ مليار دولار بالمقارنة مع خسائر بلغت ٤٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٦. ولكن الطلبيات المحلية تراجعت باطراد مع اتجاه اسرائيل نحو السلام مع الجوار. ويشكل الانفاق العسكري هذه السنة ١٦٪ من اجمالي الميزانية بالمقارنة مع ٢٤٪ في معظم ميزانيات الثمانينات.

■ **الأردن**

المستثمرون اشتكوا أمامه من التعقيدات التي تواجه تنفيذه المشاريع

المجالي الساعي الى جدولة الديون وعد بالقضاء على البيروقراطية المعيقة للاستثمار!

❐ في أول لقاء له مع جمع بارز من رجال الاعمال، اكد عبد السلام المجالي رئيس الحكومة الأردنية، انه ينوي بكل ما أوتي تذليل كل العقبات امام الاستثمار الأجنبي بهدف ايجاد فرص عمل للاردنيين وتحسين الوضع الاقتصادي للمملكة الهاشمية.

واكد رئيس الحكومة ان «العربي والاجنبي الذي يأتي بأمواله ومدخراته ليستثمر عندنا يستحق علينا ان يكون منا».

وتسعى حكومة المجالي، كما سعت قبلها حكومة الكباريتي، الى تسريع خطوات لتحقيق انفتاح اكبر للاقتصاد العاثر امام المستثمرين الاجانب وجذب الاموال في مشاريع تنموية يخشى المجالي ان تكون توجهت الى دول مجاورة نجحت في استقطابها.

ودافع المجالي عن اداء حكومته المبكر، بانها اتخذت منذ ان تولت السلطة في آذار/ مارس اجراءات عدة لخلق مناخ استثماري افضل، منها الاعلان عن منطقة حرة في سلطة اقليم «العقبة» وخطة لاتخاذ اجراءات اجتماعية لمحاربة الفقر.

من جهتهم هاجم رجال اعمال *في لقائهم الاول مع رئيس الحكومة* الذهنية السائدة لدى موظفي القطاع الحكومي في تعاملهم مع القطاع الخاص قائلين انها تشكل عقبة رئيسية امام تحسين المناخ الاستثماري.

ورد المجالي بالقول ان حكومته تعمل على القضاء على الترهل الاداري ومعاقبة الموظفين المتقاعسين في اداء واجبهم، معترفاً بان المشكلة تكمن الى حد كبير في اسلوب المعاملة السيئة في الجهاز الحكومي وهو ما تجري معالجته الآن.

وتسعى الاجراءات الحكومية الجديدة الى تبسيط وتسريع الاجراءات المعقدة لاقرار المشاريع، التي يقول رجال اعمال انها وراء هروب الكثير من المستثمرين الاجانب.

وقال المجالي: «قمنا بتفعيل المجلس الاعلى للاستثمار من اجل دراسة التشريعات والوسائل لتيسير الاستثمار في الاردن وتحسين مناخه وسوف يعلن قريباً عن الخطوات العملية لانجاز تراخيص للمشروعات خلال أيام».

وفشلت حكومات اردنية متعاقبة في تنفيذ تعهدات طموحة لتذليل العقبات امام الاستثمار الاجنبي وتحسين المناخ الجاذب لها وكانت اخرها محاولات لم تر النور لإقامة جهاز حكومي للتسهيلات الاستثمارية تكون مهمته تأمين الموافقات الضرورية للمستثمر من الجهات الحكومية نيابة عنه في فترة قياسية.

إلا ان عبد السلام المجالي مع اعترافه بالخلل المستديم والمتمثل بالفساد والبيروقراطية، وعد بـ «متابعة المشاكل الروتينية التي تعترض طريق الاستثمار في البلديات وامانة عمان وفي الجمارك وغيرها من المواقع... وفي هذا المجال فان العمل جار على تبسيط اجراءات فحص البضائع والسلع في خروجها ودخولها».

ويشكو مستثمرون بان المشاريع تأخذ عادة ما متوسطه ستة اشهر على الاقل لبدء العمل فيها مع مراجعة المستثمرين لعدد كبير من الدوائر الحكومية من الدفاع المدني حتى الاستخبارات في بعض الاحيان الى البلدية والصحة قبل اتمام كافة الاجراءات اللازمة للبدء في التنفيذ.

واعطى المجالي امثلة على جدية الحكومة في التحرك نحو تعزيز المناخ الاستثماري مثل الخطوات التي اتخذتها مؤخراً في مجال تخفيف قبضتها على استيراد السلع الاساسية وتعويم اسعار الفاكهة والخضار.

وسمحت الحكومة منذ سنة ١٩٩٦ للقطاع الخاص باستيراد الارز والسكر والذرة في اطار توجه للخروج من السوق كمستورد وحيد للسلع الاساسية ولترشيد سياسة الدعم على السلع للفئات المحدودة الدخل.

واكد المجالي ان الحكومة قررت الاسراع في دفع مستحقات متأخرة للقطاع الخاص من شأنها ان تعطي دفعاً للسوق، وان حكومته تعمل على تبسيط الاجراءات في دائرة الجمارك. وقال: «تم تبسيط الاجراءات في التفتيش الجمركي سواء في المطارات أوالمراكز الجمركية الحدودية والمعابر».

ويخشى مسؤولون اردنيون من ان الاردن يخسر لصالح دول اخرى على رأسها مصر والمغرب ولبنان التي شهدت تدفقات قياسية لرؤوس الاموال الاجنبية خلال سنة ١٩٩٦ في الوقت الذي لم يتمتع الاردن بتدفقات تذكر.

ويشير صناعيون الى تحول مستثمرين اردنيين نحو اقامة مشاريع في مصر ولبنان بسبب توفر مزايا افضل لاقامة استثمارات مجدية. ويأمل المسؤولون ان يؤدي الاتجاه القوي لتسريع عملية الاستثمار والقضاء على المعوقات الى عودة المستثمرين الاجانب الذين حاولوا اقامة مشاريع في الاردن واحبطتهم البيروقراطية الخانقة والروتين.

وقال المجالي: «العمل الحقيقي لننتج هو الذي يحقق كرامة المواطن ويضمن له الحياة الكريمة وليس مجرد الاصطفاف على الرصيف... والانتاج بالشراكة مع الاخرين خير من السكون والركود».

وتتجه حكومة عبد السلام المجالي ايضاً الى توسعة مزايا في قانون وانظمة تشجيع الاستثمار الذي صدر في سنة ١٩٩٥ لاجل جذب الشركات المتعددة الجنسية لاقامةالمشاريع الكبرى في الاردن.

وقال المجالي ان الحكومة ستعمل على توفير مزايا اضافية للمستثمرين الاجانب تتجاوز الممنوح حالياً من تقديم للاراضي والحوافز لاقامة مشاريع صناعية في المناطق الريفية التي تساعد على توفير فرص العمل للاردنيين.

واضاف: «على الدولة ان تعطي حوافز اضافية على الاعفاءات الجمركية... سنقدم الاراضي ونوفر المكان اللازم».

ويقول مسؤولون آخرون ان الحكومة تدرس ايضاً ابداء مرونة اكبر بالنسبة لسقوف الملكية الاجنبية في الشركات المساهمة العامة التي تبلغ ٥٠٪ وتحد من حجم الشراء الاجنبي، الى جانب سقوف مشابهة موضوعة بالنسبة الى حجم الاستثمار الاجنبي في بعض القطاعات مثل التعدين والزراعة.

وشدد على ضرورة نبذ الاردنيين لما اسماه بثقافة العيب والعزوف عن العمل اليدوي. واشار المجالي الى حوالي ٣٥٠ الف عامل معظمهم من المصريين ممن يعملون في الاردن ويخرجون نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً من التحويلات قائلاً اننا «لا نريد ان نطرد الناس ولكن نريد ان نشجع ابناءنا على العمل اليدوي».

على صعيد آخر، قال مسؤولون مقربون من عبد السلام المجالي، ان حكومته تأمل في التوصل في وقت قريب الى اتفاق مع «نادي باريس» للحكومات الدائنة لاعادة جدولة ١,٣ مليار دولار من ديونها الخارجية التي يبلغ مجموعها ٦,٥ مليار دولار وذلك لاعطاء دفعة للاصلاحات الاقتصادية.

واوضحوا ان المحادثات التي بدأت في خواتيم الشهر الماضي، مع «نادي باريس» ستكون رابع جولة من محادثات اعادة الجدولة منذ الازمة الاقتصادية التي حدثت سنة ١٩٨٩ والتي تدخل اثناءها «الصندوق النقد الدولي» بعد اخفاق الحكومة تلك السنة في الوفاء باقساط خدمة ديونه البالغة ثمانية مليارات دولار في ذلك الحين.

وقالوا ان الاتفاق المأمول سيعيد جدولة مدفوعات الفوائد المستحقة بين حزيران/ يونيو الحالي واوائل سنة ١٩٩٩.

وسيساعد هذا على تقليل عبء مدفوعات سداد الديون التي تبلغ حالياً نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً لضمان المضي بسرعة في الاصلاحات الاقتصادية التي تتم بتوجيه من صندوق النقد.

وكان احدث اتفاق رئيسي بين الحكومة و«نادي باريس» في حزيران/ يونيو ١٩٩٤ قد اعاد جدولة ديون قيمتها ١,٢ مليار دولار ايضاً على مدى ٢٠ سنة منها فترة سماح لسنوات عشر.

وأبرم الجانبان اتفاقاً آخر محدوداً في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي لاعادة جدولة ديون قيمتها ٣٠٨ ملايين دولار كان مقرراً ان تستحق بين تموز/ يوليو ١٩٩٦ وأيار/ مايو ١٩٩٧. وحسب البيانات الرسمية بلغ اجمالي ديون الاردن الخارجية ٦,٣ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦ يستحق نحو نصفها للدائنين الحكوميين.

وتأمل حكومة المجالي ان يساعد سجل الاردن من حيث تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية على تعاطف الحكومات الدائنة مع المطالبة باعادة الجدولة بعد ان اعربت هذه الحكومات عن ثقتها في سرعة ومدى الاصلاحات الرامية الى تحرير الاقتصاد. وقد ابلغت حكومة المجالي «نادي باريس» بانها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق اهداف «صندوق النقد الدولي»، وانها تستحق شروطاً مؤاتية لضمان تجاوز الصعوبات السياسية والاجتماعية الرئيسية المتوقعة نتيجة تنفيذه التصحيح والاصلاح الاقتصادي.

لكن مسؤولين قالوا في احاديث خاصة انه من المستبعد ان تجد الحكومة تأييداً للاعفاء من بعض الديون على الرغم من اعتقادهم بأن الدائنين يميلون الى الغاء بعض الديون مقابل التزامات اردنية فيما يتعلق بفرص الاستثمار.

وادى تطبيق عمان منذ سنة ١٩٩٠ لاجراءات مشددة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي الى تخفيض نسبة الدين الخارجي الى ٩٠٪ من اجمالي الناتج المحلي في نهاية ١٩٩٦ بالمقارنة مع ٢٠٣,٤٪ سنة ١٩٩١.

ويقول المسؤولون الاردنيون بان الحاجة الى برنامج التصحيح الاقتصادي ستنتهي بعد سنة ١٩٩٨ لان الاقتصاد سيكون قد وصل الى درجة من القدرة والمعرفة ليكون مجتمعاً اكثر تنافسية.

وكان الدكتور جواد العناني، نائب رئيس الوزراء، اكد ان الحكومة بصدد اتخاذ قرارات اقتصادية متوازنة لتحقيق قفزة اقتصادية كبيرة، مضيفاً ان تحويل منطقة العقبة الى منطقة حرة سيعطي دفعة كبيرة للاقتصاد.

واشار الى ان خطة الحكومة في هذا الخصوص تتضمن انشاء سكك حديدية ومناطق سياحية وصناعية ومشروعات منها تحسين مستوى الميناء، وقال ان هذا المشروع المتكامل سيكلف على الاقل ثلاثة مليارات دولار ويحتاج تنفيذه الى حوالى تسع سنوات.

وقال العناني انه سيتم البدء بالبنية التحتية لخلق الفرص الاستثمارية وجذب السكان والمستثمرين والصناعيين وايجاد فرص عمل حقيقية منتجة للاردنيين.

واضاف الدكتور العناني ان الحكومة تفكر ايضاً باقامة منطقة حرة في محافظة المفرق الشرقية القريبة من ثلاث دول عربية مجاورة (السعودية، العراق وسوريا)، وقد بدأت بجذب مشروعات سياحية وصناعية هناك.

■ **غزة/اريحا**

رسم صورة متشائمة للوضع الاقتصادي

نبيل شعث: المساعدات الأجنبية تشكل ١٠٪ فقط من ميزانية السلطة الوطنية

❐ رسم الدكتور نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي، في سلطة الحكم الذاتي، صورة متشائمة للوضع الاقتصادي الذي تعيشه غزة ـ اريحا، ويزداد تدهوراً مع استمرار الاجراءات الاسرائيلية المتشددة على تلك المناطق، التي قضت بما صار معروفاً «بالاغلاق التام».

ولم يخف شعث ان مساعدات الدول المانحة لا تشكل من ميزانية سلطة الحكم الذاتي الا نحو ١٠٪.

وقال نبيل شعث ان الدخل القومي قد تدهور الى درجة كبيرة، على الرغم من ان تحسناً طرأ خلال الشهر الماضي في ضوء اعادة تشغيل ٤٥ الف عامل فلسطيني في مؤسسات اسرائيلية، إلا ان هناك عجزاً تراكمياً ماتزال تعاني منه السلطة الوطنية ويعاني منه الاقتصاد بسبب الاغلاق الاسرائيلي الذي طال امده، وهو امر لم تستطع حتى الان كل المعونات المالية الخارجية ان تتداركه او تعوضه.

وأضاف الدكتور شعث، السلطة الوطنية لم تستلم من الدول المانحة حتى الآن وخصوصاً في سنة ١٩٩٦ اكثر من ١٠٪. وكل ما تسلمته السلطة يصل الى ١٠ ملايين دولار كان يجب دفعها في نهاية سنة ١٩٩٦ غير انها جاءت لهذا العام، في حين ان السلطة الوطنية تنفق ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار سنوياً وان الجزء الاكبر من حصيلة المبلغ هو من الضرائب والايرادات المختلفة التي تحصلها السلطة محلياً، وبالتالي فالمعونة الاجنبية لا تشكل الا جزءاً يسيرا جدا من ميزانيتها، بينما في سنة ١٩٩٥ كانت تمثل اكثر من ٥٠٪ من الميزانية. وقال الدكتور نبيل شعث ان العجز الجاري يتطلب تغطيةالعمل على تطوير الدخل المحلي من خلال اقامة المشروعات الاستثمارية مشدداً على ان هذا يتطلب دعماً دولياً.

واشار الى ان هذا الدعم يصل متأخراً عادة، وقد تسلمت السلطة الوطنية منذ بداية ١٩٩٧ وحتى الآن ما يقرب من ٧٠ مليون دولار من اصل ٨٨٠ مليوناً كانت مخصصة لسنة ١٩٩٧. وقد جرى الشيء ذاته السنةالماضية حيث لم يكن قد وصل من المعونات حتى نيسان/ ابريل اكثر من ٣٥ مليون دولار، لكن في نهاية سنة ١٩٩٦ وصلت قيمة المساعدات نحو ٤٨٠ مليون دولار.

وكرر القول بان السلطة الوطنية تواجه عجزاً مالياً كبيراً في الاشهر الاولى من كل عام وخاصة بالنسبة الى تمويل المشروعات الكبرى التي تقف اسرائيل ايضاً حجر عثرة امام تنفيذها دولياً، خصوصاً مشروعات المياه والطرق التي تمثل الجزء الاكبر من الاستثمارات الخارجية التمويل.

وناشد الدكتور شعث الدول المانحة دفع التزاماتها المالية كالتزام تجاه تنفيذ عملية السلام بدعم البناء للمستقبل قائلاً ان كل شيء متوقف سياسياً لكن الاقتصاد لا يمكن ان يتوقف والا اصيبت عملية التنمية الفلسطينية بنكبة كبيرة.

على صعيد آخر، سجل حجم التبادل التجاري بين الاردن ومناطق السلطة الفلسطينية خلال الاشهر الاربعة الاولى من هذه السنة زيادة ملحوظة، وذلك في الوقت الذي شهدت فيه العلاقة التجارية مع اسرائيل تراجعاً شديداً.

فقد اظهرت الاحصاءات الرسمية لوزارة الصناعة والتجارة الاردنية زيادة عدد الصفقات التجارية التي ابرمها تجار اردنيون مع نظرائهم الفلسطينيين حتى نهاية نيسان/ أبريل الماضي، فوصلت هذه الصفقات الى ١٥ مليون دينار تقريباً.

وفيما شملت السلع الاردنية المصدرة الى مناطق الحكم الذاتي، التي بلغت قيمتها نحو ٢ مليون دينار تقريباً الزيوت والملابس والدهانات وغيرها من المواد، فقد تضمنت السلع التي استوردها الاردن من سلطة الحكم الذاتي والبالغة قيمتها ١٣ مليون دينار حمضيات وفاكهة، وأحجار بناء. وقالت مصادر مأذونة في غزة ـ اريحا، انه على الرغم من زيادة التبادل التجاري ما بين الاردن وسلطة الحكم الذاتي الا ان هذه الزيادة لم تبلغ حد الطموح الذي يسعى الجانبان لتحقيقه في اطار تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وذلك بسبب المعوقات التي مازالت تضعها اسرائيل في طريق عملية التبادل التجاري بين الطرفين.

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الاردنية الاسرائيلية فلم تتجاوز قيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال الشهور الاربعة الاولى من السنة الحالية ٣ ملايين دينار.

وتظهر الاحصاءات الرسمية الصادرة بهذا الخصوص ان قيمة المستوردات الاردنية من اسرائيل خلال هذه الفترة لم تتجاوز نصف مليون دينار فيما بلغ حجم الصادرات الاردنية الى اسرائيل ٢,٥ مليون دينار تقريباً. واعرب اقتصاديون اردنيون عن خيبة املهم من ضآلة حجم التبادل التجاري ما بين الاردن واسرائيل التي مازالت تضع العراقيل امام الصادرات الاردنية في الوصول اليها والى غزة ـ اريحا رافضة تطوير العلاقات التجارية ما بين الاردن وسلطة الحكم الذاتي..

■ **علاقات**

الحكومة البريطانية الجديدة والشرق الأوسط

التركيز على «حقوق الإنسان» يثير حفيظة الخليجيين؟

❏ طوال ما يقرب من عشرين سنة، ظل حزب المحافظين الحاكم سابقاً ملتزماً التزاماً عميقاً جانب أصدقائه في الشرق الأوسط، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي. أما الإدارة الجديدة، المدعوة «حزب العمال الجديد»، فإن سياساتها لم تتضح بعد، لكنه من المؤكد أن العالم العربي لن تكون له فيها الأولوية التي كانت له في ظل حكومتي مارغريت ثاتشر وجون مايجر.

فالسيدة ثاتشر كرئيسة للوزراء، كانت جد فخورة بوجه خاص باتفاقية التعاون الدفاعي بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية المعروفة باسم «اليمامة». إذ إن تلك الاتفاقية لم تمثل فقط تحولاً من قبل السعودية وجهة الأوروبيين بعيداً الولايات المتحدة، بل إنها ضمنت آلاف فرص العمل في صناعات الطيران والدفاع. وتبقى «اليمامة» اكبر عقد للتصدير في تاريخ بريطانيا، حيث بلغت قيمتها ٢٠ مليار جنيه استرليني (٣٢ مليار دولار) في السنوات العشر الأولى منذ ١٩٨٥.

وتتركز الفقة البريطانية – السعودية على إعادة بناء وتعزيز القوة الجوية الملكية السعودية بطائرات تورنادو القاذفة – المقاتلة، وطائرات التدريب من طراز «هوك». وربما تشتري السعودية المقاتلة الأوروبية ٢٠٠٠، مع أن هذه الطائرة عرضت أولاً على دولة الامارات العربية المتحدة. ومن أهداف السياسة البريطانية في الخليج تخفيف النفوذ الفرنسي في قطر ودولة الامارات، مع تقوية العلاقات والروابط مع كل من البحرين وسلطنة عمان.

وتبقى السعودية حالة خاصة، وقد بذلت جهود كبيرة لمنع المنشقين السعوديين من القيام بنشاط يحرج العلاقات البريطانية – السعودية. لكن في الانتخابات الأخيرة التي هزم فيها المحافظون فقدت الرياض عدداً من أوثق أصدقائها في مجلس العموم منهم جوناثان ايتكن وزير الدفاع وكبير أمناء الخزينة سابقاً.

إن الحاجة الى إبقاء العلاقة الدفاعية قوية مع السعودية، مع استمرار الطلبيات التي رافقتها، وتقوية العلاقات الناتجة منها مع بقية دول الجزيرة العربية، دفعت البريطانيين الى تقديم دعم حقيقي لحكومة الرياض. أما حزب العمال الجديد بتركيزه على قضايا حقوق الانسان فقد لا يكون على هذا القدر من تجاهل السياسات السعودية المحلية.

ففي ظل المحافظين، لم تكن بريطانيا مجرد داعم قوي للمملكة السعودية في حرب الخليج، لكن عندما جرى تغيير في القيادة بانقلاب داخل القصر في دولة مجاورة مثل قطر، رفعت لندن أصواتاً مطمئنة وقامت بحماية القيادة الجديدة في إطار الاتحاد الاوروبي.

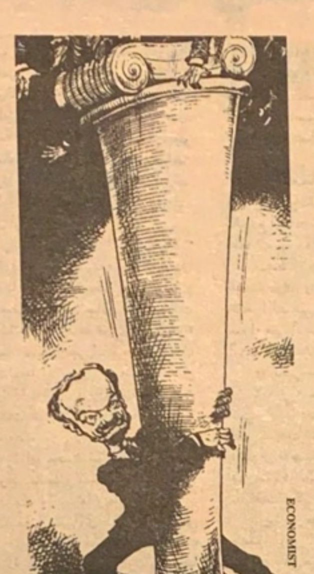
والواقع أن شيئاً من الفضل يعود الى مارغريت ثاتشر من حيث دفع الولايات المتحدة الى الرد على غزو صدام حسين للكويت، مطلقة عبارتها المشهورة «امض .. جورج»، عند لقائها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في مدينة دنفر بولاية كولورادو.

ويعتبر المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية تقليدياً من المؤيدين للعرب. وتميل بريطانيا عادة الى ترك العلاقات مع شمال إفريقيا ولبنان الى الفرنسيين، لكنها تتعاطى بصورة واضحة في شؤون إيران والعراق والخليج وفي العلاقات مع إسرائيل. فهل يتغير ذلك في ظل حكومة بلير؟

لا يعرف الكثير عن سياسة حزب العمال الجديد. ففي خطاب القاه قبل الانتخابات في مانشستر، وهي مدينة رئيسية في بريطانيا ومعقل لحزب العمال، ادلى طوني بلير باول تصريح مهم له حول السياسة الخارجية، تحدث فيه عن ضرورة تحسين العلاقات مع الصين، وزيادة التبادل التجاري مع دول منظمة جنوب شرق اسيا (اسيان)، وعن حقوق الانسان. وسوف تكون الشؤون الأوروبية والمساعدات الإنمائية الخارجية من المنطلقات المهمة لسياسة الحكومة خلال السنوات الخمس المقبلات، ذلك أن الحكومات العمالية في بريطانيا تقليدياً يصعب عليها أن تفعل اكثر من ذلك في الشؤون الخارجية لأن منحى مختلفاً من هذا النوع يسير ضد المبادىء الاشتراكية التقليدية. لكن طوني بلير قد يكون مختلفاً، فهو يدعي أنه ليس اشتراكياً، بل هو ديموقراطي اشتراكي.

ففي مانشستر لم يؤكد بلير نظرة حكومته المستقبلية حول الشرق الأوسط، لكنه من المعروف أن حزب العمال يربط الأمر بمسألة حقوق الانسان وتصدير السلاح. وهذا قد يكون له اثره في العالم العربي، خصوصاً في الخليج.

إن حزب العمال سوف يمنع بيع الألغام ضد الأفراد المصنوعة في بريطانيا، وبيع أدوات التعذيب، وسوف يسعى الى فرض سجل لجميع صادرات السلاح. وهذا لا ريب سوف يقلق دول الشرق الأوسط التي تفضل إبقاء مثل هذه الأشياء طي الكتمان، لأسباب تتعدى بعض الأحيان مقتضيات الأمن القومي.



والمعروف أن حزب العمال كان يحظى تقليدياً بدعم الجالية اليهودية في بريطانيا، وكان على الدوام مؤيداً للقضايا الصهيونية والإسرائيلية. كما إن حزب العمال الاشتراكي كان بصورة مماثلة قريباً من الأنظمة اليسارية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

لكن هذا هو حزب عمالي جديد. والأرجح أن يكون بلير اقرب الى الرئيس الأميركي بيل كلينتون من جون مايجر، وبالتالي، فإنه من المرتقب أن تسير الحكومة البريطانية على خطى الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن المفارقات في هذا الصدد أن وزير الخارجية السابق مالكولم ريفكيند، وهو يهودي من أصل ليتراني، كان مع ذلك من اشد المؤيدين لحكم وطني فلسطيني.

ويقضي الحذر في هذه الأيام الأولى من حكومة بلير بالقول بأن السياسة الخارجية خارج الإطار الأوروبي لن تحتل مركزاً متقدماً على جدول الأعمال. فالقضايا المحلية في بريطانيا هي الأكثر اهمية بالنسبة الى حزب العمال. وأول معلومات حقيقية لن تظهر قبل المراجعة العامة للشؤون الاستراتيجية والدفاعية المقررة في نهاية هذه السنة. أما الآن فإن حزب العمال الجديد سوف يتلمس طريقه في حقل سياسات الشرق الأوسط المليء بالألغام، مدركاً أن اجتناب حقول الألغام في السياسة الدولية قد يكون بصعوبة اجتناب الألغام في ميدان المعركة.

بول بيفر
عن «الديبلوماسي»

■ **إيران**

مشاكل تنتظر الرئيس محمد خاتمي

البطالة الداخلية والديون الخارجية أهم من السياسة والشادور؟

❏ سيكون على الرئيس الايراني الجديد، محمد خاتمي، الذي انتخب يوم الجمعة ١٩٩٧/٥/٢٣ ان يواجه فيما يواجهه من ازمات اجتماعية (منها القواعد الصارمة للزي وتعليم المرأة وعلاقات ايران مع الخارج)، اقتصاداً عاثراً لم يخرج بعد تماماً من ازمة الديون الخطيرة، ومازال يعاني من قيود صعبة تحت وطأة العقوبات الاميركية.

وكانت الطموحات الاقتصادية الليبرالية التي راودت الرئيس السابق علي اكبر هاشمي رفسنجاني بعد سنوات من الفوضى في مرحلة ما بعد الثورة وفي ظروف اقتصاد الحرب، قد تعرضت لمعوقات كبيرة تمثلت في المديونية الكبيرة وفي ضغوط اليسار الراديكالي واليمين المحافظ على حد سواء.

وهكذا ظلت المؤسسات التي انتقلت الى القطاع الخاص تعيش وكأنها في رعاية الدولة فيما حالت البنود الدستورية الموروثة من المرحلة الثورية من دون تدفق الاستثمارات الاجنبية.

ولاحظ مستشار تجاري غربي ان الاقتصاد الايراني «يشبه في كثير من الأوجه دول الاتحاد السوفياتي السابق» سواء في التجارة الخارجية التي تشرف عليها الدولة، او في النظام المصرفي المؤمم كلياً، أو العملة الوطنية التي تعطى رسمياً اكثر من قيمتها الفعلية.

وقد أدت الديون التي اضطرت اليها الدولة في بداية التسعينات (حوالي ٣٠ مليار دولار ٩٠٪ منها قصيرة الاجل وفق التقديرات الغربية) الى اعتماد سياسة قاسية جداً من التقشف. ولم يكن هناك ما يشجع المؤسسات الأجنبية في ظل تراجع الاستيراد الى نصف ما كان عليه وفي ظل ازمة تسديد المستحقات التي شهدتها ايران خلال السنوات الماضية.

وقد تراجعت الديون الايرانية حالياً الى حوالى عشرين مليار دولار جرت اعادة جدولتها على المدى المتوسط والطويل.

وبدا ان طهران باتت قادرة على وقف التضخم الذي تم احتواؤه حالياً في حدود ٣٠٪ مقابل ضعفي او ثلاثة اضعاف هذه النسبة قبل سنة واحدة.

الا ان ايران وهي ثاني منتج للنفط في منظمة «أوبيك» لاتزال رهينة عائداتها من النفط الذي يمثل ٨٠٪ من مداخليها بالعملة الصعبة، وظروفها تتغير وفق تقلبات اسعار النفط العالمية.

ولم تعد هذه العائدات، التي عاشت الثورة الاسلامية على حسابها منذ ١٨ سنة، قادرة على اخفاء التخلف في القطاع الصناعي الذي انقطع تماماً عن اي استثمارات خارجية او تجديد تكنولوجي.

وتعتبر الحكومة كلا من اليابان والدول الكبرى في الاتحاد الاوروبي (بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا) بين شركائها التجاريين الاساسيين، لكنها لا تمثل سوى حصة قليلة في التجارة الخارجية لهذه الدول (في المرتبة الخمسين في لائحة شركاء فرنسا والمانيا التجاريين).

ومن المعوقات التي تلجم الاقتصاد الايراني ايضاً الحظر الاميركي الذي ضرب على طهران سنة ١٩٩٥ والعقوبات التي تهدد بها واشنطن ضد اي شركة اجنبية تستثمر في قطاع النفط.

لذلك، فان الخبراء الاقتصاديين المراقبين للأداء الايراني سيتابعون عن كثب وبصورة دقيقة الاسابيع الاولى للرئيس الايراني الجديد.

■ **دبي**

في جردة حساب للسنة الماضية قام بها الشيخ احمد بن سعيد آل مكتوم

مساهمة السياحة في دبي ستفوق سنة ٢٠٠٠ إيرادات النفط

❏ توقعت دبي ان تتجاوز عائدات السياحة دخل النفط بحلول السنة ٢٠٠٠. وقال رئيس دائرة الطيران المدني في دبي الشيخ احمد بن سعيد ال مكتوم ان مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي للامارة ارتفع السنة الماضية الى ١٦٪ مقابل اقل من ١٨٪ مساهمة النفط في الناتج المحلي.

وقال ان النمو السريع لقطاع السياحة في دبي يزيد مساهمته في الناتج المحلي للامارة في شكل كبير. ومن المرجح ان ترتفع مساهمته بحلول نهاية العقد الجاري الى مستوى ٢٠٪ اي ما يفوق العائدات النفطية بمعدل جيد، مؤكداً ان دبي ماضية قدماً في خططها لتطوير قطاعها السياحي الذي يعتبر مساهماً فاعلاً في اقتصادها وهو مرشح للنمو في السنوات المقبلة.

ولا تتوافر ارقام رسمية عن حجم انتاج دبي من النفط الخام، الا ان تقديرات تشير الى ان الامارة تنتج يومياً نحو ٣٠٠ الف برميل، فيما تقدر العائدات النفطية للامارة بنحو ملياري دولار سنوياً.

واعتبر الشيخ احمد المكتوم ان السياحة في الامارة «خيار استراتيجي تبنته الحكومة ويحظى بدعم متواصل من حاكم الامارة الشيخ مكتوم بن راشد ال مكتوم». لكنه اشار الى ان الحيوية التي تتمتع بها دبي والبنية الاساسية المتطورة والتسهيلات المقدمة من الحكومة هي الاساس في ايجاد قطاع سياحي رفيع المستوى قادر على المنافسة والحضور في الاسواق العالمية، وهو مدعوم بجهود كبيرة من القطاع الخاص الذي يوظف استثمارات كبيرة في المجال الفندقي.

وقال الشيخ احمد بن سعيد ال مكتوم انه على الرغم من وجود احصائيات دقيقة عن عدد السياح الذين زاروا دبي سنة ١٩٩٦ نظراً الى تعدد منافذ الدخول من الامارات المختلفة، الا ان عدد نزلاء الفنادق في دبي تجاوز حاجز ١,٧ مليون نزيل. ومن المتوقع ان يرتفع العدد الى مليونين السنة الجارية استناداً الى مؤشرات الثلث الاول منها. واضاف: «تشير تلك الارقام بوضوح الى واقع دبي السياحي».

وقال الشيخ احمد ان القطاع الخاص المحلي والاجنبي ينفذ حالياً عدداً كبيراً من المنشآت والفنادق السياحية في دبي.

وتوقع ان ترتفع في السنوات الاربع المقبلة الطاقة الاستيعابية الفندقية في الامارة من ١٥ الف غرفة الى ٢٠ الفاً وان يكون للسياحة دور فاعل في الاقتصاد الوطني.

واكد رئيس دائرة الطيران المدني في دبي ان الامارة عازمة على تطوير دخلها من الموارد غير النفطية التي لا تساهم اساساً سوى بنسبة تقل عن ٢٠٪ من دخل الامارة، معتبراً ان السياحة مؤهلة لان تكون احد المصادر الجديدة لا سيما ان الحكومة اوجدت بنية تحتية وفندقية متطورة، في الوقت الذي تتوافر في الامارة ميزات سياحية عدة.

وقال ان الحكومة تدرس المشاريع الخدماتية والسياحية وتطلقها وتفتح في الوقت ذاته المجال امام القطاع الخاص لتنفيذ اي مشاريع يعتقد بجدواها، وهو امر جعل التفاعل بين القطاعين العام والخاص ينعكس ايجاباً على نهضة الامارة. واشار في هذا الصدد الى التجربة الكبيرة التي نفذتها دبي باقامة مهرجانات على التعريف بالامكانات السياحية في الامارة وعلى استقطاب اعداد اكبر من السياح من مختلف دول العالم، في الوقت الذي انتعشت فيه حركة المبيعات في الاسواق المحلية.

■ الكويت

في أول تقويم له بعد نهاية الحرب

«صندوق النقد الدولي» ينصح الحكومة تخفيض اعتمادها على عائدات النفط!

❐ في أول تقويم له عن اداء الاقتصاد الكويتي منذ الإنكسار العراقي وانتهاء الحرب، خلص «صندوق النقد الدولي» الى ان عودة الكويت الى العافية كانت ملفتة للنظر.

وكانت مقدرة الكويت على اصلاح الاضرار التي لحقت بآبار النفط فيها العامل الرئيسي في عودة العافية الى الكويت، لكن خبراء الصندوق الدولي يعزون عودة العافية الى عوامل اخرى منها ان الحكومة سددت ديونها الخارجية البالغة ٥,٥ مليار دولار، واعادت حسابها الجاري الى الفائض. كما كان من العوامل المهمة الاصلاحات في مجال العملة والخطوات التي تم اتخاذها في سبيل اعادة بناء النظام المصرفي.

ويرى خبراء الصندوق الذين درسوا الوضع الاقتصادي رمة، ان الحكومة احكمت السيطرة على التضخم وعادت الى وضع النمو الاقتصادي.

ومن الاشارات الايجابية الاخرى التي وجدها الخبراء ان عملتها استتبت واستعاد القطاع الخاص فيها ثقته بنفسه، كما يشير الى ذلك التحسن المذهل في اسهم البورصة الكويتية وفي الفروق الخاصة باسعار الفائدة.

لكن تقرير الصندوق يشدد ايضاً على حاجة السلطات الكويتية الى ان تبقى ملتزمة بالاصلاحات الاقتصادية، التي تبدو فعالة، بمساهمة من ازدياد اسعار النفط.

ففي رأي واضعي التقرير ان على الحكومة ان تنفذ استراتيجية من ثلاث شعب اذا كانت تريد ان يحقق الاقتصاد نمواً ذا معنى، وان تحيي التقاليد الكويتية التي تتناول مراكمة الثروة لصالح الاجيال الكويتية المقبلة.

وتتطلب هذه الاستراتيجية تنفيذ خطط تتناول التخلص من العجز في الموازنة بحلول سنة ٢٠٠٠، وحل مشكلة الديون الهائلة من انهيار البورصة الكويتية سنة ١٩٨٢ حلاً نهائياً، وتقوية سوق العمالة والدور الذي يلعبه القطاع الخاص.

وتشكل هذه الخطوات مفتاح مقدرة الكويت على جمع الثروة للاجيال المقبلة، وعلى ارساء الاساس للنمو الاقتصادي ولتوليد الوظائف في المستقبل.

ويقول خبراء «صندوق النقد الدولي» ايضاً، ان الحكومة تعتمد على عائدات النفط اكثر من اية حكومة عربية اخرى تحكم دولة منتجة، اذ تشكل مبيعات النفط ثلاثة ارباع عائداتها. ولقد بات على الحكومة خفض هذا الاعتماد. ويقول الخبراء ان على الكويت ان تفعل ذلك وبوسعها أن تفعله عن طريق زيادة الرسوم التي يدفعها القطاع الخاص للحكومة لقاء تقديمها الخدمات له.

ويقولون ايضاً ان على القطاع العام، احتواء الاجور والرواتب الضخمة التي تدفعها الحكومة الى اكثر من ٩٠٪ من العمال الكويتيين الذين يعتمدون على رواتب الحكومة وتعويضاتها السخية.

ويحض «الصندوق الدولي» الحكومة على خفض الدعم والاموال المباشرة التي تدفعها. فمن الافضل للاقتصاد في رأي الخبراء، في ا لمدى البعيد، التخلص من التقسيم الذي تتسم به سوق العمل حالياً مما ادى ويؤدي الى دفع رواتب كبيرة للكويتيين العاملين في القطاع العام لا يستطيع القطاع الخاص مجاراتها ومنافستها.

وبوسع التخصيص ان يلعب دوراً في هذا التحول، كما بوسع التربية والتأهيل والجهود الاخرى المبذولة في سبيل اعادة تأهيل القوى الكويتية العاملة بمهارات جديدة، ان تلعب دوراً مماثلاً.

وفي حسابات خبراء صندوق النقد الدولي الاقتصاديين ان الكويت بحاجة الى ايجاد عشرة الاف وظيفة جديدة سنوياً.

ويخلص التقرير الى ان برنامج جمع الديون الذي تم اطلاقه سنة ١٩٩٥ بغية معالجة مسألة الديون الناجمة عن انهيار سوق المناخ سنة ١٩٨٢ يعمل بصورة جيدة، وتم تسديد قسم كبير من هذه الديون، واذا واصلت الحكومة واجهزتها المختصة تنفيذ هذا البرنامج، فإن الكويت ستتمكن من اعتبار المسألة منتهية. ويستفيد النظام المالي الكويتي ايضاً من تقوية الانظمة والقوانين الحذرة الحكيمة ومن الاشراف الذي يمارسه «بنك الكويت المركزي».

وما يجدر ذكره هنا ان هذا التقرير هو واحد من سلسلة من التقارير التي يصدرها بين الحين والآخر صندوق النقد الدولي عن الاحوال الاقتصادية في دول العالم. وبالنظر الى ان الصندوق الدولي يصدر هذه التقارير بعد ان يتسلم موافقة الدولة المعنية عليها، ترسم هذه التقارير عادة صورة نجاح، وغالباً ما تفتقر الى انتقادات قاسية قوية، ويقول الخبراء في الصندوق الدولي الذين اعدوا التقرير انهم استفادوا من الاستثمارات السنوية مع الحكومة الكويتية التي تجري بموجب العملية التي تنص عليها المادة الرابعة، لكن التقرير نفسه يعكس وجهات نظر محرريه فقط.

وعلى الرغم من ان التقرير نشر اخيراً، إلا ان تحريره كان تم في اواخر الصيف الماضي، ولهذا لا يعكس ذيول الارتفاع الكبير في اسعار النفط الذي جد في النصف الثاني من ١٩٩٦ الماضي.

ويذكر ان الكويت تلقت، بفضل هذا الارتفاع، ما يعادل ٧٠٠ مليون دولار بعد كل ارتفاع مقداره دولار واحد في سعر كل برميل نفط.

والمعلوم ان هذه الاسعار ارتفعت على الاقل ستة دولارات على ١٦ دولاراً. وهو السعر الذي كان سائداً عندما وضع التقرير، لكن هذه الاسعار عادت وتراجعت الى نحو ١٨ دولاراً للبرميل الواحد بعد ذلك.

ولا يعلق التقرير على الموازنة التي تقترحها الحكومة الكويتية للسنة المالية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨. وتقول الانباء الواردة في وقت سابق من الشهر الماضي ان مسودة مشروع هذه الموازنة تبين ان نصف الموازنة البالغة ارقامها ٤,٣٧ مليار دينار (١٤,٣٨ مليار دولار) سينفق على الاجور والرواتب الفعلية، وان عائدات النفط تشكل اكبر مصدر للمال في هذه الموازنة.

واعتذر خبراء صندوق النقد الدولي الاقتصاديون عن عدم التعليق على الموازنة المقترحة قائلين ان فرصة دراساتها لن تتاح لهم حتى تزور بعثة من الصندوق الدولي الكويت خلال هذا الشهر.

وعلى الرغم من ان التقرير يشير الى عودة الاساسيات الاقتصادية العامة السليمة الى الكويت مثل النمو الاقتصادي وتدني التضخم، يتكهن آخر تقويم صدر عن «صندوق النقد الدولي» للمستقبل الاقتصادي المنظور في العالم في ٢٣ نيسان/ ابريل بان الاقتصاد الكويتي سينمو بنسبة ٠,٨٪ فقط هذه السنة اي نصف النسبة التي شهدها هذا الاقتصاد في كل من سنتي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

ومن المنتظر ان يكون متوسط معدلات التضخم ١,٢٪ بعدما كان ٢,١٪ سنة ١٩٩٦ و٥٪ سنة ١٩٩٥.

■ اليمن

احتياطي البنك المركزي ارتفع الى ملياري دولار

اختيار بن غانم لرئاسة الحكومة يعطي الأولوية للتصحيح الاقتصادي

❐ اصبح الرئيس علي عبد الله صالح مطلق اليدين في المضي قدماً لتطبيق التصحيح الاقتصادي، بعدما شكل حكومة تواليه.

فقد حصل «حزب المؤتمر الشعبي العام»، الذي يتزعمه الرئيس على غالبية في البرلمان وغالبية اخرى في الحكومة التي شكلها وعين على رأسها رجل الاقتصاد المستقل فرج سعيد بن غانم، في حين استبعد منها الاسلاميون المتمثلون في «التجمع اليمني للاصلاح».

ويقول مؤيدو الرئيس صالح ان وزراء «التجمع اليمني للاصلاح» في الحكومة السابقة حاولوا عرقلة الاصلاحات الاقتصادية بسبب كلفتها الاجتماعية.

وكانت هذه الاصلاحات قد بدأ تطبيقها سنة ١٩٩٥ بتشجيع من «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» بهدف تحسين الوضع الاقتصادي.

لكن فوز المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان/ ابريل الفائت بـ ١٨٧ مقعداً من اصل ٣٠١، في مقابل ٥٣ «للتجمع اليمني للاصلاح»، اتاح لحزب الرئيس التفرد بتشكيل الحكومة.

وبدا واضحاً من خلال تعيين بن غانم، وهو وزير سابق للتخطيط والتنمية، ان الحكومة الجديدة ستعطي الاولوية للاقتصاد.

وانضمت ١١ شخصية جديدة معظمها من التكنوقراط الى الحكومة الجديدة المؤلفة من ٢٨ وزيراً، بينهم ٢٤ من المؤتمر الشعبي العام.

وكان «التجمع اليمني للاصلاح» وافق بتحفظ على السلسلتين الاوليين من الاصلاحات الاقتصادية اللتين خفضت فيهما الحكومة دعمها لقطاعي النفط والكهرباء ورفعت اسعار الخدمات مثل الكهرباء والهاتف، مما ازم العلاقات مع شريكه في الحكومة السابقة.

وتشمل السلسلة المقبلة من الاصلاحات الغاء الدعم الحكومي لسعر القمح والطحين، والحد من العدد الكبير من الموظفين في الادارات العامة. وقد انتقد «التجمع اليمني للاصلاح» هذه الاجراءات خلال الحملة الانتخابية.

وقال مسؤول في «الحزب الاسلامي» ان «تشكيل الحكومة لا يعني الا المؤتمر الشعبي العام لأنه حزب الاكثرية. اما «التجمع اليمني للاصلاح» فقرر عدم المشاركة في الحكومة والانتقال الى المعارضة حرصاً منه على الحفاظ على الديموقراطية».

لكن هذا المسؤول اكد ان التجمع يرحب بتعيين بن غانم رئيساً للحكومة، فهو «شخصية اقتصادية مستقلة وشريفة وذات كفاءة».

ومنذ ١٩٩٤ كان بن غانم، وهو من محافظة حضرموت الجنوبية، مندوب اليمن لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف.

واضافة الى بن غانم، تضم الحكومة الجديدة سبعة وزراء من محافظات اليمن الجنوبي سابقاً. ويبدا تعيينهم مراعاة للتوازن الديموغرافي، خصوصاً ان الحكومة الجديدة هي الاولى بعد الاحتراب الداخلي الذي اندلع سنة ١٩٩٤ وانتهى بانتصار القوات الحكومية (الشمالية) على الجنوبيين.

ويبدا أيضاً ان اسناد وزارة الاوقاف الى الامين العام لـ «حزب الحق»، الشيعي الاسلامي المعتدل (زيدي) القاضي احمد محمد الشامي، يصب في خانة سعي السلطات الى الحد من نفوذ «التجمع اليمني للاصلاح» بمحاربته في عقر داره، على ما رأى مصدر سياسي في صنعاء.

ومن المتوقع ان يسعى هذا الوزير الى الحد من نفوذ التجمع في المساجد، اذ ان وزارته مولجة تعيين الائمة والدعاة. وقد يخوض كذلك غمار مسألة شائكة هي مسألة المدارس الدينية التابعة للتجمع.

ويرفض التجمع ان تشرف الحكومة على هذه المدارس غير التابعة لوزارة التربية وغير الملتزمة بالمناهج المدرسية الرسمية. لكن الدولة تدعم هذه المدارس التي تضم نحو نصف مليون تلميذ من اصل نحو ثلاثة ملايين يمني يرتادون المدارس، وتقدم لها مساعدة خاصة تناهز ستة مليارات ريال يمني (٤٨ مليون دولار).

ويرى المراقبون الاقتصاديون ان الحكومة، بعد حرب الانفصال سنة ١٩٩٤ اقتصاداً كان يعاني من امراض عدة مما اضطر الحكومة خلال تلك الازمة الى ان تقترض من البنك المركزي اليمني موارد اربعة شهور مقبلة.

غير ان الاجراءات التي قامت بها الحكومة اعادت لهذا الاقتصاد الحيوية والنمو، لدرجة ان لدى البنك المركزي الآن حوالى ملياري دولار احتياطي مما أدى الى تثبيت قيمة العملة الوطنية عند مستوى ١٢٥ ريالاً مقابل الدولار، في حين ان التضخم انخفض من ١٣٠٪ الى ما بين ٩ و١٠٪ حالياً. وكان البنك الدولي قام بتقويم الاقتصاد قبل حوالي ثلاث سنوات ووجد ان التضخم بلغ ١٣٠٪ وتوصل الى نتيجة مفادها ان قيمة الدولار ستساوي حوالي ٢٧٠٠ ريال يمني في حال اتخاذ اجراءات متوسطة، و١٣٠٠ ريال يمني اذا اتخذت اجراءات صارمة.

ووصف عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء، ووزير التنمية والتخطيط اقتصاد ما كان يسمى بشطري اليمن بانه كان اقتصاداً كسيحاً مما دفع البنك الدولي بعد الوحدة مباشرة الى اقتراح تقديم ٤٠٠ مليون دولار على ان تصرف منها ١٠٠ مليون دولار سنوياً. الا ان التنمية توقفت بسبب المشاكل التي واجهت الوحدة خصوصاً محاولة الانفصال التي قام بها «الحزب الاشتراكي».

واضاف الوزير انه بعد تصعيد «الحزب الاشتراكي» للمماحاكات السياسية ومحاولة بعض اعضائه الانفصال اضطر «البنك الدولي» الى ابلاغ الحكومة اليمنية انها لا تستطيع سحب سوى ١٧ مليون دولار من المبلغ المخصص لها بدلاً من ١٠٠ مليون دولار.

وذكر انه من خلال اجراءات سريعة وصارمة بعد حرب الانفصال مباشرة ارتفعت الكمية الى حوالي ٣٤ مليون دولار خصوصاً بعدما اضطر مجلس الوزراء الى وقف اية مناقصات يقوم بها الوزير في ظل تلك الظروف.

واشار الى ان صلاحيات وزارة المالية خلال تلك الظروف القاسية تقلصت الى حدود خمسة ملايين ريال يمني فقط، الا ان هذه الصلاحيات ارتفعت الآن الى ١٠٠ مليون ريال وارتفعت صلاحيات المحافظ من ٢٥ الف ريال الى ٥٠ مليون ريال في الوقت الراهن.

وقال ان الاجراءات الادارية التي تم تطبيقها بعد الوحدة مباشرة كانت في منتهى التعقيد حتى بلغت التوقيعات على المعاملة الواحدة ٥٤ توقيعاً ولكنها الان تقلصت الى اربعة توقيعات فقط.

واضاف باجمال، ان الاصلاحات الاقتصادية يسرت الكثير من الامور في صالح النمو الاقتصادي حيث ارتفعت الاستفادة من الاموال التي خصصها البنك الدولي لليمن الى ٨٠ مليون دولار السنة ١٩٩٦، ثم ارتفعت هذه الاستفادة في هذه السنة الى ١٢٠ مليون دولار من خلال القروض الجديدة.

ويقول المحللون، ان الحكومة تخطط الى برامج استثمارية ضخمة سواء على المستوى المركزي او المحلي. ورصد لهذه المشاريع مبلغ ٨١ مليار ريال خلال السنة الجارية كان نصيب محافظة حضرموت منها ٨,٢ مليار ورصيد محافظة صنعاء ٧,٩ مليار ومحافظة تعز اربعة مليارات ومحافظة عدن ١٣ ملياراً بالاضافة الى مشروع المنطقة الحرة.

ومن المشاريع المستقبلية، مشاريع الطاقة الكهربائية من خلال القطاع الخاص. وكان العمل بدأ في صنعاء لانشاء محطة كهربائية بطاقة ١٢٠ ميغاواط تقوم بانشائها شركة اميركية، ومشروع آخر لتوفير ١٢٠٠ ميغاواط.

واضاف ان هناك برنامجاً كهربائياً عملاقاً لتوفير ١٢٠٠ ميغاواط خلال السنوات القليلة المقبلة سينفذ على وجه السرعة وفي حدود طاقة قدرها ٤٢٠ ميغاواط.

وبعد ثلاث سنوات سيصبح في حضرموت ثلاثة مطارات واحد في مدينة سيئون وآخر في بلدة ثمود بدلاً من مطار الريان القديم والوحيد، كما يجري الآن انشاء محطة كهرباء ضخمة الى جانبها شبكة اتصالات حديثة مكان شبكة الاتصالات القديمة.

الجزائر

في محاولة تتطلب الكثير من التخطيط

أعباء خدمة الديون ٣٥٪ من عائدات التصدير حتى سنة ٢٠٠٠

لا تخفي الحكومة املها بأن تحد من خدمة ديونها عند مستوى لا يتجاوز ٣٥٪ من عائدات التصدير حتى سنة ٢٠٠٠، وهو مستوى ادنى بكثير من النسبة التي دفعتها سنة ١٩٩٣ وبلغت ٩٠٪.

وكانت الحكومة خفضت نسبة خدمة ديونها الخارجية الى ٣١٪ سنة ١٩٩٦ من ٤٤٪ سنة ١٩٩٥ لتعزيز مصداقيتها الدولية والحفاظ على النمو الاقتصادي. وتوقع عبد الكريم حرشاوي، وزير المالية، ان تبلغ نسبة خدمة الديون ٣٥٪ سنة ١٩٩٧ وان تتراوح بين ٣٠ و٣٥٪ حتى سنة ٢٠٠٠.

وقال ان نسبة خدمة الدين ستصل الى ٣٥٪ كحد اقصى في سنة ١٩٩٧ عندما تصل قيمة الصادرات الى نحو ١٣ مليار دولار وربما اكثر(اي بمقدار ٤,٥ مليار دولار). وأضاف ان الجزائر هي الدولة الوحيدة التي حققت اكبر عدد من اكتشافات النفط والغاز في السنوات الاخيرة.

وشكا عبد الكريم حرشاوي من ان بعض وكالات ضمان تمويل الصادرات التابعة لحكومات اجنبية تتقاضى تأميناً اعلى من الجزائر لانها تبالغ في تقدير المخاطر.

وقال ان المستوردين الجزائريين بسبب ذلك لا يستخدمون تلك القروض ويتحولون الى اسواق بديلة ويفضلون دفع ثمن وارداتهم نقداً.

وعلى الرغم من سنوات العنف التي اعقبت الغاء الانتخابات التشريعية سنة ١٩٩٢، فقد حافظت الجزائر على صادرات الطاقة طيلة هذه السنوات واستمر وجود الشركات الاجنبية في البلاد للاستفادة من احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز.

وزادت قيمة صادرات الجزائر من النفط والغاز الى ١٢,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٩٪ عنها قبل سنة وفقاً لبيانات اعلنها مسؤولو النفط في البلاد، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ويقول مسؤولون في قطاع الطاقة ان من شأن التطوير المزمع لصناعة النفط والغاز الجزائرية أن يرفع انتاج النفط الخام الى مليون برميل يومياً وانتاج الغاز الى ٦٠ مليار متر مكعب سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٠.

ويقدر انتاج الجزائر من النفط الخام حالياً بنحو ٨٣٠ الف برميل يومياً وهي تصدر نحو ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.

وتسعى الحكومة جاهدة لتعزيز الصادرات غير المتصلة بقطاع النفط والغاز من خلال تحرير التجارة الخارجية الامر الذي يسمح لمزيد من مصدري القطاع الخاص بدخول السوق.

ويقول المحللون، ان خفض نسبة خدمة الديون الخارجية الى ٣٥ في المئة سنة ١٩٩٧ سيوفر للجزائر اكثر من تسعة مليارات دولار من عائدات التصدير لتمويل الواردات.

ويتوقع هؤلاء ان تحصل الجزائر على قروض اجنبية لتمويل السلع الراسمالية لقطاع الصناعة والتي تمثل حوالي ٢٥٪ من اجمالي الواردات.

قيمة الواردات زادت قليلاً عن تسعة مليارات دولار سنة ١٩٩٦ نظير ١١ مليار دولار تقريباً سنة ١٩٩٥ لوفرة محصول الحبوب مما اتاح للبلاد خفض وارداتها من السلع الغذائية.

في حين ان الدين الخارجي بلغ ٣١,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٦ مقارنة مع ٣١,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٥ ويتوقع الا يرتفع عن ٣٢ مليار دولار هذه السنة. وأشار المحللون الى ان الحكومة حدت عن عمد من استخدام بعض القروض الاجنبية تجنباً لزيادة الدين الخارجي. وفي سنة ١٩٩٦، على سبيل المثال، استخدمت ١,٩ مليار دولار فقط من خط ائتماني بقيمة اربعة مليارات دولار.

تونس

في الاحصائيات قطاع النسيج استأثر بـ ٥٤٪ من الصادرات

٥٧٥ مليون دولار للتأهيل والتدريب و٣٨٠ ألف فرصة عمل حتى ٢٠٠٢

لقد شجعت الارقام الرسمية عن ارتفاع حصة قطاع النسيج الى ٥٤٪ من الصادرات الصناعية، حكومة حامد القروي على السعي الى استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية الى القطاع الصناعي رمة وفي مقدمه مصانع الالبسة الجاهزة والمنسوجات.

وكانت الاحصائيات الاخيرة اظهرت ان محافظة «المنستير» تستأثر بنسبة ٢٦٪ من مصانع المنسوجات، اي نحو ٥٨٠ مصنعاً.

وحض مسؤولون اقتصاديون اصحاب المصانع المحلية على تطوير وسائل العمل للتكيف مع الاوضاع الجديدة ومجابهة المنافسة الشديدة المرتقبة في ضوء تحرير الاستيراد والغاء الحماية الجمركية ضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

ويعلق التوانسة امالاً كبيرة على خطة تأهيل الصناعة التي بدأ تنفيذها سنة ١٩٩٦ وترمي الى تحديث اربعة الاف مصنع استعداداً لتكريس انشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الاوروبي بحلول سنة ٢٠١٢، وأتت محافظة «المنستير» في المرتبة الثانية بين المحافظات من حيث عدد المصانع التي ستخضع لعمليات تأهيل.

وكانت الحكومة خصصت استثمارات بقيمة ٥٧٥ مليون دولار لتحديث قطاع التأهيل والتدريب المهني ويتوقع ان يؤمن القطاع بعد تطويره ٦٠ الف فرصة تدريب.

وتعول الحكومة في ذلك على مساعدات وقروض من البنك الدولي، والاتحاد الاوروبي، لتنفيذ خطة التحديث، فقررت انشاء بنك معلومات عن سوق العمل والعروض المطروحة فيه. وسيتيح المصرف معرفة دقيقة بأنواع الكوادر والفنيين والعمال الماهرين الذي يسعون للحصول على عمل.

وتوقعت خطة التنمية التاسعة تأمين ٣٨٠ الف فرصة عمل خلال سنوات الخطة التي يبدأ تنفيذها السنة الجارية وينتهي سنة ٢٠٠٢.

ويأمل التونسيون ان يساعد تنفيذ الخطة على التحكم في تطور سوق العمل.

من جهة ثانية اظهرت بيانات احصائية ان المصانع الفرنسية لاتزال تتبوأ المركز الاول بين المؤسسات الاجنبية في البلاد. وقدرت عدد المصانع والمؤسسات الخدمية الفرنسية التي انشئت في اطار القوانين المشجعة على التصدير بنحو ١١١ مؤسسة. أما عدد المؤسسات الفرنسية ـ التونسية والفرنسية ـ الاوروبية في تونس فيقدر بنحو ٢٢٠ مؤسسة. وارتفع الحجم الاجمالي للاستثمار في المؤسسات ذات المساهمة الفرنسية كلياً او جزئياً الى ١١٧ مليون دينار (نحو ١١٧ مليون دولار) مما ساعد على تأمين اكثر من ٢٤ الف فرصة عمل.

وأتت الاستثمارات الالمانية في المرتبة الثانية، وأظهرت الاحصاءات وجود ١٠٦ مؤسسات المانية انشئت باستثمارات بقيمة ٣٢ مليون دولار وأمنت اكثر من ٤٤ الف فرصة عمل، بالاضافة الى ٤٨ مؤسسة تونسية ـ المانية و١٥ مؤسسة المانية ـ اوروبية مشتركة في تونس، مما يعني ان عدد المؤسسات ذات المساهمة الالمانية ارتفع الى ١٦٩ مؤسسة باستثمارات اجمالية قدر حجمها بنحو ٥٣ مليون دولار اتاحت تأمين اكثر من عشرين الف فرصة عمل.

وتبوأ الايطاليون المرتبة الثالثة اذ قدر حجم استثماراتهم في تونس بنحو ٤٢ مليون دولار مما ساعد على انشاء اكثر من اربعة آلاف فرصة عمل. وأظهرت البيانات الاحصائية ان عدد المؤسسات الايطالية ارتفع الى ١٩ مؤسسة وعدد المؤسسات المشتركة مع تونسيين او اوروبيين الى ٥٥ مؤسسة. وأتى البلجيكيون في المرتبة الرابعة اذ قدر عدد المؤسسات التي اسهموا في انشائها بنحو ١١٠ مؤسسات وقدر حجم استثماراتهم في تونس بنحو ٢٦ مليون دولار اتاحت ايجاد اكثر من ١١ الف فرصة عمل.

وحلت الاستثمارات البريطانية في موقع متأخر (المركز الخامس) اذ لا يتجاوز عدد المشاريع ذات المساهمة الكلية او الجزئية البريطانية عشرة مشاريع حجم استثماراتها اقل من اربعة ملايين دولار.

ويسعى التوانسة الى تنشيط الشراكة الصناعية مع متمولين اوروبيين، خصوصاً بعد توقيع اتفاق الشراكة الشامل بين تونس والاتحاد الاوروبي سنة ١٩٩٥ الذي سيؤدي الى انشاء منطقة للتبادل الحر بعد السنة ٢٠٠٠.

ويستقطب قطاع المنسوجات والالبسة وكذلك قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية غالبية الاستثمارات الاوروبية التي تتدفق على تونس ويسعى اصحابها الى الاستفادة من الحوافز والتشجيعات الواسعة الممنوحة للصناعات التصديرية. وسعياً لاجتذاب مزيد من المستثمرين اكملت تونس انشاء منطقتين حرتين في كل من بنزرت (شمال) وجرجيس (جنوب) سنة ١٩٩٥ استطاعتا استقطاب ٣٦ مؤسسة صناعية وخدمية اميركية واوروبية وآسيوية.



المغرب

ميزانية المملكة حجم نفقاتها ١٣,٥ مليار دولار

النمو ٣٪ والتضخم ٤٪ والعجز ١٢,٤ مليار درهم

توقع محمد القباج وزير المالية اثناء عرضه مشروع ميزانية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ على البرلمان نمو الاقتصاد بما يصل الى ٣٪ خلال هذه السنة.

ونقل من سمع عن القباج قوله امام المجلس الذي يضم ٣٣٣ نائباً ان مشروع ميزانية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ جرى اعداده بناء على توقع نمو اجمالي الناتج المحلي بما بين اثنين وثلاثة في المائة سنة ١٩٩٧ وتحقيق نمو قوي سنة ١٩٩٨.

وكان اجتماعاً لمجلس الوزراء برئاسة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني اقر مشروع الميوانية في وقت سابق.

وحكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي تتوقع ايضاً معدل تضخم يبلغ ٤٪ في ١٩٩٧ مقابل ٣٪ سنة ١٩٩٦ بسبب زيادة متوقعة في الاستهلاك العائلي.

وأظهرت الميزانية ان اجمالي ميزانية الدولة ارتفع الى ١٢٦,٧ مليار درهم (١٣,٥ مليار دولار) في السنة المالية ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ مقارنة مع ١١٧,١ مليار درهم (١٢,٤ مليار دولار) في ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

ويبلغ اجمالي ايرادات الدولة في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ نحو ١١٤,٣ مليار درهم بالمقارنة مع ١٠٧,٧ مليار درهم في السنة المالية ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، في حين ان عجز الموازنة ارتفع في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ الى ١٢,٤ مليار درهم من ٩,٤ مليار درهم في السنة المالية السابقة.

وقال محمد القباج ان الحكومة تتوقع ايضاً ارتفاعاً في صادرات الفوسفات ومنتوجاته وتحسن عائدات السياحة وتحويلات المغاربة العاملين في الخارج. وأضاف ان من المتوقع ارتفاع اجمالي صادرات المغرب ٦٪ في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ وزيادة الواردات ايضاً خلال الفترة ذاتها بسبب زيادة الاستهلاك والاستثمار.

وتوقع الوزير عدم تغير حجم احتياطيات النقد الاجنبي عن المستوى الذي يغطي واردات المغرب من السلع والخدمات خمسة اشهر.

وقال القباج ان من المتوقع انخفاض الانتاج الزراعي بنسبة تصل الى ٣٠٪ في ١٩٩٧ مقارنة بسنة ١٩٩٦ بسبب تقلبات الطقس.

وبلغ حصاد المغرب من الحبوب عشرة ملايين طن في الموسم الزراعي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ مقابل ١,٦ مليون طن في موسم ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ بعدما عانى من جفاف حاد وصف بأنه «جفاف القرن».

واشارت وزارة المالية الى ان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في البلاد ارتفع الى ١١,٨٪ ليصل الى ٣٤,٧ مليار دولار في ١٩٩٦ بعدما انخفض بنسبة ٦,٧٪ الى ٣١,٨ مليار دولار في ١٩٩٥.

ويسهم القطاع الزراعي بنحو ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي في المغرب ويستوعب ٥٠٪ من قوة العمل في البلاد والبالغة نحو عشرة ملايين شخص.

وأظهرت الميزانية ان الانفاق على الدين الحكومي قصير الاجل والقابل للاسترداد لم يشهد تغيراً تقريباً وبلغ ٣٢,٥ مليار درهم في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ مقارنة مع ٣٢,٦ مليار درهم في السنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

الميزانية الجديدة ستسري في الاول من تموز/ يوليو ١٩٩٧ ولكن لا بد ان يقرها البرلمان قبل نهاية حزيران/ يونيو الجاري.

وغيرت السلطات المغربية في استفتاء اجري سنة ١٩٩٦ السنة المالية لتكون من تموز/ يوليو الى حزيران/ يونيو بدلاً من كانون الثاني/ يناير الى كانون الاول/ ديسمبر.

روبن كوك تمنى لو سمع الجميع محادثته مع مادلين أولبريت

حكومة بلير تفضل إحياء «الجامعة العربية» للحوار الجماعي!

❐ ما كاد روبن كوك ، وزير الخارجية البريطاني الجديد، يجلس على أريكته في مبنى وزارة الخارجية يوم دخله لأول مرة في الأسبوع الماضي، حتى تلقى أول مكالمة هاتفية من مادلين أولبرايت ، وزيرة الخارجية الاميركية ، تهنئه بمنصبه وتحاول التعرف على أفكاره وتصوراته.

ولم يدر أحد ما دار في تلك المحادثة المهمة التي استمرت حوالى ١٢ دقيقة. وما إن وضع روبن كوك سماعة الهاتف بعد انتهاء المحادثة حتى قال مبتسماً:

«كم كنت أتمنى لو أن جميع موظفي وزارة الخارجية سمعوا هذا الحديث».

فقال له مدير مكتبه وهو من قدامى الموظفين:

«لقد سمعته أنا وزميلي...»مشيراً الى احد وكلاء الوزارة، فانفرجت اسارير الوزير الجديد وهز برأسه. والذين نقلوا هذا الكلام اشاروا الى ان وزير الخارجية البريطانية الجديد ، كان مزهواً بما ردده على مسامع الوزيرة الاميركية. والمعروف عن روبن كوك أنه رجل متمكن من منطق النقاشات التي اعتاد على خوضها في البرلمان خلال جلوس «حزب العمال» على مقاعد المعارضة بحجة قوية ويعرض منطقي لا يتردد فيه ولا يلحن.

ويبدو مما تسرب من ردود روبن كوك على الوزيرة الاميركية، أنه شرح لها بوضوح أن التلاقي والتباعد بين السياستين البريطانية والاميركية في أي شأن دولي، يجب ان يخضع للتوجه الاساسي لبريطانيا كعضو فاعل في الإتحاد الأوروبي لا كشريك خجول ومتردد كما كان الحال في السابق.

ومن الطبيعي أن هذا المنطق العام للسياسة الجديدة للخارجية البريطانية، سوف يسري على الشؤون التي تتعلق بالشرق الأوسط، سواء في عملية السلام وتطوراتها أو بالعلاقات الثنائية مع العالم العربي.

هنالك أربعة مؤشرات أساسية تشير الى أن سياسة الحكومة العمالية *الجديدة إزاء قضايا الشرق الأوسط، سوف تكون أكثر إندفاعاً لإقامة علاقات متوازنة.*

● أولاً: لقد عرف عن الخارجية البريطانية، منذ سنوات عديدة، أنها تضمّ مخزوناً من التعاطف التاريخي مع العرب. لكن هذا المنحى القديم أخذ يتغير منذ بروز النفوذ اليهودي في حكومة «المحافظين» الأخيرة، وربما قبلها بقليل، حيث بلغ هذا النفوذ ذروته بحلول وزير للخارجية يهودي هو مالكولم ريفكند، الذي خسر مقعده النيابي في دائرته الاسكتلندية. وكانت المناوشات داخل الخارجية البريطانية حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بلغت ذروتها باطاحة الوزير دايفيد ميلور من الخارجية، بعد الحادثة المشهورة التي تعارك فيها مع ضابط إسرائيلي في الأراضي المحتلة. وقد تعمد اليهودي جيمس غولد سميث، أن يرشح نفسه أخيراً عن حزبه المدعو حزب «الإستفتاء» في دائرة ميلور بهدف اسقاطه! وكان ذلك واضحاً لجميع الذين تابعوا الإنتخابات الأخيرة عندما نشبت مشادة كلامية حامية بين دايفيد ميلور واليهودي جيمس غولد سميث



على شاشة التلفزيون. وحدث أيضاً ما يشبه ذلك بالنسبة الى الوزير السابق وليام ولدغريف.

واختيار روبن كوك للخارجية يشكل بحد ذاته افتراقاً عن التركيبة العمالية السابقة، التي كان يقود الشأن الخارجي فيها وزير الظل السابق اليهودي جيرالد كوفمان.

● ثانياً: يقول دعاة التقارب مع أوروبا في لندن، إن الحكومة العمالية الجديدة تعتنق الرأي الذي يمثله جاك سانتير ، رئيس المفوضية الأوروبية، بالنسبة الى العالم العربي، من حيث انه أفضل للأوروبيين وللعرب أن يتم التعاطي في الشؤون الثنائية على صعيد جماعي. وهذا الرأي يحبذ قيام «تجمع» أو «تكتل» عربي موحد النظرة الى حد ما لكي يسعف ذلك في تحديد القضايا المشتركة وطرق معالجتها. وفي هذا الإطار يمكن القول ،بناء على بعض التلميحات من مصادر بريطانية على علم ودراية، أن حكومة طوني بلير تحبذ إعادة تحريك وتفعيل «جامعة الدول العربية» كإطار للتضامن العربي من جهة، وكإطار للحوار مع الإتحاد الأوروبي وأعضائه من جهة ثانية.

● ثالثاً: إن الحكومة العمالية الجديدة في بريطانيا تدرك عمق العلاقات السابقة بين «المحافظين» وبعض الدول العربية، وخصوصاً الدول الخليجية، وعلى الأخص اثناء ولاية الليدي مارغريت ثاتشر. وفي رأي بعض الدوائر العمالية في لندن، أن حكومتهم لن تتخذ من ذلك حجة للتراجع عن تلك العلاقات الخاصة. لكنها سوف تبني عليها حسب مقتضيات المصلحة الإقتصادية للبلاد، بصورة موضوعية، ونقلها اذا أمكن من دائرة العلاقات الشخصية التي كانت سائدة بين أقطاب الحكم وبعض القيادات العربية الى دائرة المصالح المشتركة في الإطار الجماعي الذي سبق ذكره. ويدعي بعضهم في تلك الأوساط العمالية، ان العلاقات الشخصية الخاصة، التي كانت قائمة بين دوائر بريطانية معينة وبعض الدول والمصالح العربية، تركت أثراً سلبياً وبعض الشبهات التي تصفها تلك الأوساط، بأنها لم تكن لائقة أو جديرة بأن تشكل أساساً راسخاً لعلاقات موضوعية طويلة الأجل.ومن بوادر ذلك تأكيد رئيس الحكومة الجديد على نيته إلغاء الهدايا والهبات الخارجية للأحزاب البريطانية بما في ذلك حزبه، مشدداً على إلزام الأحزاب بالتصريح عن الأموال التي تتلقاها وتتعدى الخمسة آلاف جنيه إسترليني.

● رابعاً: في رأي أوساط الحكومة الجديدة، وخصوصاً في طاقم السياسة الخارجية، أن المسافة التي تقترب بها بريطانيا أو تبتعد عن السياسة الأميركية، ومنها السياسة تجاه الشرق الأوسط، لا بد أن يرافقها من الجانب العربي تحرك مواز من حيث الإقتراب أو الإبتعاد عن السياسة الأميركية في هذا الشأن. لكن تلك الأوساط تؤكد مرة أخرى، أن ذلك قد يكون متعذراً على الدول العربية كل بمفردها. ومن هنا أيضاً أهمية الموقف العربي الجماعي من التعاطي مع الكتلتين الدوليتين الأساسيتين، وهما الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

ويستشهد هؤلاء بالموقف البريطاني الغامض والضعيف، في المرحلة الماضية، وهو موقف ابتعد عن أوروبا بحجة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، في وقت كانت واشنطن لا تعترف بمثل هذه العلاقة الخاصة. فباتت بريطانيا في ذلك الوضع مترددة وحائرة، لا هي في أوروبا ولا هي في أميركا، وبالتالي فإن الشيء الذي يظهر قبل غيره في السياسة الخارجية البريطانية الجديدة هو الوضوح وطريق الوضوح هو الدخول الفعال في الإتحاد الأوروبي الذي تشكل بريطانيا ركيزته الثالثة مع المانيا وفرنسا.

تقول المصادر االسياسية المقرّبة من الحكومة العمالية الجديدة، أنّ «حزب العمال» كسب ثقة الشعب البريطاني لأنه غيّر المواقف القائمة على تصورات مسبقة. ولذلك تخشى هذه المصادر أن يبقى العرب على تصورهم المسبق لـ «حزب العمال» وحكومته، تحت وطأة عاملين:

● العامل الاول :العلاقة السابقة مع حكومةالليدي مارغريت ثاتشر، التي مازال كثيرون من العرب يؤثرونها.

● العامل الثاني : النظرة المسبقة الى «حزب العمال»، على انه حزب إشتراكي يساري بالصورة التي انطبعت لديهم في الحرب الباردة.

ويحذر هؤلاء من ان هذه الانطباعات المسبقة اذا ما استمرت فإنها لن تسعف في نشوء حوارات ومبادلات موضوعية، ولا سيما أن «حزب العمال» بحلته الجديدة ليست له أي علاقات مع الحركات اليسارية او المتطرفة او الداعية الى العنف في أي بلد عربي او غير عربي.

ويعترف هؤلاء ان جهات في «حزب العمال» السابق، كانت تميل بل كانت تمارس علاقات خاصة مع الحركات الثورية والإنقلابية في البلدان الخارجية، لكن الجسم العام لـ «حزب العمال»، تطهر من تلك العناصر والجهات الطفولية، مما أدى الى نيل ثقة الرأي العام البريطاني، وهو الآن بصدد نيل ثقة الرأي العام العالمي ومنه الرأي العام العربي.

خدمة «بروكسيما ـ ريكس»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

تأملات في الانتخابات البريطانية

التعلم من الخصم

إذا كان الفوز الساحق لحزب العمال البريطاني بقيادة طوني بلير في الانتخابات العامة الأخيرة، يمثل حالة بريطانية خاصة، فإنه في الوقت ذاته يشير الى مزاج عالمي معين. وقد يقول قائل إن ذلك كان أيضاً من المعالم البارزة التي حملت المحافظين الى الحكم بقيادة السيدة ثاتشر قبل ١٨ سنة، وهذا صحيح.

بل يمكن القول إن الحالة البريطانية الجديدة هي عملية تصحيحية بكل معنى الكلمة، اي أنها تصحيح باتجاه الاعتدال للحزبين المتناوبين على الحكم كليهما.

فالعمال غادروا المواقع الاشتراكية العقائدية الجامدة والمنافية للمزاج العالمي، وبات المحافظون ملزمين بتغيير الصورة التي شوهت التوجه الذي قادوه لتخفيف وطأة الحكومة في المجال الاقتصادي، وترك المنافسة في السوق الحرة تاخذ مجراها. لكن حكم المحافظين السابق أفسح المجال أيضاً لنوع من الفساد لم يكن مالوفاً من قبل، مما أدى الى نوع من عبادة الربح، فاستشرى الطمع والجشع وانحلال الرعاية الاجتماعية، وكادت الأمة تنقسم الى أمتين: امة من الفقراء المعدمين، وامة من الأغنياء المتخمين، مع انتشار البغضاء الطبقية وانعدام الحساسية الاجتماعية. وما هو مؤمل لدى البريطانيين، أن العمال تبنوا النواحي الايجابية في حزب المحافظين، والقوا جانباً النواحي المنفرة سابقاً في حزبهم وفي الحزب الآخر. إنه درس في كيفية التعلم من الخصم وإنزال الهزيمة به بسلاحه!

الطفرة النسائية

ومن الملامح البارزة في البرلمان البريطاني الجديد وجود العنصر النسائي بكثافة غير مالوفة من قبل، وإن كانت بريطانيا ليست غريبة عن حكم النساء منذ الملكة اليزابيث الأولى في القرن السادس عشر. لكن منذ الحكم الأليزابيثي الى حكم مارغريت ثاتشر، يمكن القول إن حكم المرأة الواحدة لم يكن حكم النساء، إنما امرأة واحدة باسم الجنس الغت الجنس كله. فالسيدة ثاتشر لم تكن تمثل النساء. والمفارقة أن النساء ممثلات الآن افضل تمثيل بقيادة شاب وسيم. وليس هذا هو التغيير الوحيد الذي طرأ على التمثيل النيابي البريطاني، إذ تمثل الصحافيون أيضاً بكثافة ملفتة. ونظرة على نوعية النواب العمال في المجلس الجديد تنبىء بالتغيير في العقلية العامة: الأساتذة والأكاديميون، ٥٥ مقعداً، المعلمون ٤٩، الصحافيون ٣٢، النقابيون ٢٨، المحامون ١٦، مدراء في الشركات ١٦، مستشارون قانونيون ١٦،

عاملون اجتماعيون ١٢، عمال مناجم ٧، عمال موانىء ٢، سائق تاكسي واحد!

التغيير الدستوري

ما حصل في بريطانيا ليس تغييراً برلمانياً عادياً، إنما هو تغيير دستوري. فهناك قضايا دستورية عديدة لم تمس منذ أجيال عديدة وباتت بحاجة الى تغيير بما في ذلك النظرة الى الاتحاد البريطاني ذاته، بمفهوم جديد للوحدة والانفصال يجدر بنا نحن العرب متابعته. بل لن يكون مستغرباً إذا سارت الأمور في الاتجاه الجمهوري بإلغاء النظام الملكي الاقطاعي أساساً والدستوري حالياً بعد الملكة الحالية، ومن هذا القبيل أيضاً إلغاء مجلس اللوردات أو تحويله الى مجلس شيوخ.

أما طوني بلير الذي تسلطت عليه الأضواء كقائد مظفر لحزبه، فإن بعض الانكليز يقولون إنه وإن بدا بلير يقود والحزب يتبع، لكن ذلك هو من ضرورات الانضباط لا من حتميات القيادة. ويستشهد هؤلاء بكلمة للكاتب المسرحي بريخت يقول فيها:« هو قائدهم فعليه أن يتبعهم»!

طه حسين الانكليزي

ولعل أبرز ظاهرة في الحالة البريطانية الراهنة تعيين رجل ضرير يقوده كلبه وزيراً للتعليم، وهي ظاهرة ليس لها سابقة سوى تعيين عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف في مصر قبل نصف قرن. فالتعليم الجدي، كما يبدو، ليس بحاجة الى رجل ذي بصر بقدر حاجته الى رجل ذي بصيرة. وغني عن القول أن بريطانيا تعول كثيراً الآن على قفزة نوعية في نظم التعليم باعتبارها السبيل الوحيد للتقدم الاقتصادي الحقيقي في عالم تتسارع فيه المبتكرات العلمية الى درجة تستحيل فيها المواكبة الأ على المواكبين. وهذا يذكرني بقصيدة للشاعر العراقي الراحل أحمد الصافي النجفي في الفية أبي العلاء المعري قال فيها:

طاف المعري في عكازه سحراً	يدعو ايا خالقي هب قومي البصرا
إني وقومي كلانا خابطان دجى	لكنني بالعمى وسط الظلام أرى
عكازتي هي اهدى من عيونهم	كان في طرفيها الشمس والقمرا
في مهرجانك درس ناصح لهم	ان يفقأوا أعيناً لم تعطهم بصرا

«صندوق النقد الدولي» يعالج أسباب البطالة في القطاع الصناعي

كان التصنيع مفتاح التقدم فصار التقدم الإنكفاء عن التصنيع!

❐ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والقفزة الهائلة في الصناعات الحربية والصناعات الحديثة الناجمة عنها للإستخدامات المدنية وما حمله ذلك من ازدهار اقتصادي في الدول الصناعية، راحت دول العالم تتسابق الى التصنيع على اعتقاد أن في التصنيع الشفاء الناجع من التخلف والفقر والبطالة، على الرغم من الآثار السلبية التي تركتها عمليات التصنيع المتسارعة على البيئة الطبيعية. لكن الدراسات الموضوعة أخيراً لدى صندوق النقد الدولي في السنتين الماضيتين حول الصورة الاقتصادية العالمية المقبلة، تشير الى أن الدول الصناعية، تسير منكفئة عن التصنيع. ومع أن جهات عديدة في الدول الصناعية، تعتقد أن هذا الإتجاه نحو الانكفاء الصناعي، هو مؤشر من مؤشرات الإنحلال الاقتصادي، فان الدراسات المشار إليها تؤكد ان الانكفاء عن التصنيع، ما هو إلا نتيجة طبيعية للتقدم الاقتصادي.

التصنيع والبطالة

ومع أن الأوساط العمالية والصناعية وبعض الاوساط السياسية في البلدان الغنية مازالت تعبر عن مخاوفها من هذا الاتجاه المبتعد عن التصنيع لأنها ترى فيه سبباً اساسياً من اسباب البطالة المتفشية في المجتمعات الصناعية، فإن السبب الذي يكمن وراء هذه الظاهرة مازال غير مفهوم الفهم الصحيح على نطاق واسع.

ومما زاد من غموض المشكلة ان انتشار البطالة في فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية قد ترافق مع زيادة الاستيراد من دول صناعية ناشئة مثل الصين والبرازيل، فنشأت من جراء ذلك تيارات تدعي أن انتشار البطالة في الدول الصناعية سببه استيلاء تلك الدول الناشئة على فرص العمل. وهذا المفهوم الخاطىء أدى ويؤدي الى اقتراح حلول اشد خطأ، مثل المطالبة بالدعم الحكومي لايجاد فرص العمل او فرض الحواجز الجمركية في وجه التجارة للحد من استيراد السلع المصنعة من الدول الناشئة.

ولئن كان صحيحاً ان فرص العمل المتاحة في القطاعات الصناعية باتت أقل من السابق، فان مرد ذلك في الدرجة الأولى الى التقدم التكنولوجي، اكثر منه الى المنافسة التجارية. وتشير الاحصائيات الدولية الى ان قطاع الصناعات التحويلية في الدول الغنية، هبطت نسبة الوظائف الاجمالية فيه من ٢٨٪ من مجموع الوظائف في ١٩٧٠ الى ١٨٪ في سنة ١٩٩٤. ففي اميركا وحدها، هنالك أقل من عامل واحد من بين كل ستة عمال يعمل في الصناعات التحويلية. وفي الاتحاد الاوروبي، هنالك واحد من خمسة، وفي اليابان، التي عرف عنها اهتمامها بقطاع الصناعات التحويلية، هناك اقل من ربع القوة العاملة يعملون في هذه الصناعات.

الاتجاه الى الخدمات

يستدل من ذلك ان الاتجاه الاقتصادي العام في الدول الصناعية، يتحول نحو الخدمات. ففي الولايات المتحدة مثلاً، يستوعب قطاع الخدمات الآن، حوالى ثلاثة ارباع القوة العاملة وهذا الاتجاه آخذ في التزايد. ومن المتوقع في غضون السنوات العشرين المقبلة ان يتناقص عدد العاملين في الصناعات التحويلية الاميركية الى واحد في العشرة. فاذا كان هذا الاتجاه واضحاً من خلال الواقع الاحصائي والتجاري، فان اسبابه ليست مفهومة أو واضحة كما يجب. وهنالك تفسيران لهذه الظاهرة متداولان الآن في الدراسات الاقتصادية:

● التفسير الاول، مؤداه انه مع ارتفاع المداخيل ومستويات المعيشة في المجتمعات الغنية، يميل المستهلكون الى التقليل من شراء السلع المصنعة وزيادة الطلب على الخدمات نسبياً، فالزيادة في المداخيل تستتبع زيادة في الطلب على الخدمات اكثر مما تستدعي زيادة في الطلب على السلع.

● التفسير الثاني، لا يؤخذ في الاعتبار هذا التحول في الأفضليات الاستهلاكية المشار اليه، وينسب التحول الى هجرة فرص العمل الصناعية من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة.

لكن دراسة «صندوق النقد الدولي» عن اسباب مضاعفات الانكفاء عن التصنيع، وهي دراسة وضعها الباحثان روبرت روثون وراماناراماسوامي (ورقة عمل صندوق النقد الدولي نيسان/ أبريل ١٩٩٧)، تستخدم تحليلاً جديداً ودقيقاً للإحصائيات تشير فيه الى ان التفسيرين المذكورين كليهما لا يعبران تماماً عما يجري في هذا المجال، مشيرة الى ان هنالك سبباً أكبر بكثير يكمن وراء هذا التحول، هو أن الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية تتزايد بسرعة أكبر منها في قطاع الخدمات.

ويقياس حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي على اساس الاسعار الجارية، فإن هذه الحصة قد هبطت فعلاً مما يشير الى ان الانكفاء عن التصنيع يدل على تحول في الانفاق من السلع الى الخدمات. لكن الارتفاع في القيمة الاسمية للخدمات في الناتج المحلي الاجمالي يشير الى ارتفاع في الأسعار النسبية للخدمات.

وبالقياس أيضاً على الاسعار الثابتة يتضح ان نصيب الانتاج الصناعي قد ظل على العموم مستقراً في الدول الغنية على مدى العقود الثلاثة الماضية، مع الأخذ في الاعتبار بعض الفروقات بين دولة ودولة.

تأثير التجارة

وللإجابة عن السؤال حول ما اذا كان الاستيراد من البلدان النامية قد لعب دوراً في هذا التحول، تخلص دراسة «صندوق النقد الدولي» الى القول، بأن التجارة لم يكن لها سوى أثر طفيف على فرص العمل الصناعية في البلدان الغنية كمجموع، ومرد ذلك بصورة رئيسية الى ان الميزان التجاري في مجمله لم يتغير بالنسبة الى السلع المصنعة. إذ ان الزيادة في الاستيراد من البلدان التي تنخفض فيها اجور العمال وازنتها الزيادة في التصدير، وقد يكون ان التجارة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أدت الى بعض التأثير في تفاصيل فرص العمل الصناعية مثل، خفض الوظائف التي لا تقوم على الايدي الماهرة نظير وظائف المهرة، لكن التأثير الصافي الاجمالي لا يذكر.

ويدلاً من ذلك يشير تحليل صندوق النقد الدولي الى أن الهبوط في الوظائف الصناعية يدل بصورة رئيسية على الفروقات القطاعية في زيادة الانتاجية. ففي المرحلة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٤ زاد انتاج قطاع الخدمات بالسرعة ذاتها تقريباً التي زاد فيها الانتاج الصناعي في البلدان الغنية.

بل أن الانتاجية الصناعية تسارعت بمقدار ضعفي الانتاجية الخدماتية، مما أدى بشكل طبيعي الى انتقال التوظيف من القطاع الصناعي الاكثر انتاجية حيث الحاجة أقل الى العمال، الى الخدمات حيث الحاجة الى العمال اكبر.

ومما يؤكد ذلك ان تحسن الانتاجية في القطاع الزراعي قد أدت الى الشيء ذاته في الزراعة خلال القرن الماضي. ففيما كانت الزراعة في اميركا تستوعب ٥٠٪ من الوظائف سنة ١٨٦٠ نجدها تستخدم الآن ٣٪ فقط.

وتخلص الدراسة الى القول انه كلما اصبح البلد غنياً كلما تناقصت نسبة العمال اللازمين للصناعة، وهذا الاتجاه الذي بدأ في اميركا وانتشر في اوروبا واليابان بات الآن ملحوظاً في الدول المسماة بـ «النمور الآسيوية».

وفي تقدير صندوق النقد الدولي، ان النمو السريع في الانتاجية الصناعية والتحسن الابطأ في الخدمات، قد يكون سبباً في هبوط ثلثي فرص العمل الصناعية في البلدان الغنية سنة ١٩٧٠.

الإنطباعات المغلوطة

إن التفسيرات الشعبية الشائعة في الهبوط النسبي في التوظيف الصناعي بعيدة عن الصحة، وبالتالي الاستنتاجات الناشئة منها. ومن تلك الاستنتاجات، ان الوظائف في قطاع الخدمات هي وظائف اقل شأناً ولا تحتاج الى مهارات عليا، مع ان الكثير من هذه الوظائف تقوم على مهارات كبيرة مثل التعليم والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات.

فأين يكمن خطر الانكفاء عن التصنيع؟

إنه يكمن في اقتصاديات الدول غير القادرة على استيعاب الايدي العاملة المسرّحة من القطاع الصناعي. والخطأ الأفدح ان يقوم هؤلاء بمعالجة المشكلة من خلال الدعم الحكومي، او فرض العوائق التجارية والجمركية.

وما هو الحل مع تزايد التقلص في القطاع الصناعي؟

الحل، هو في تزايد النمو الاجمالي من خلال زيادة الانتاجية في الخدمات، وبالتالي فان السياسة الصحيحة تقتضي التركيز على إزالة العوائق التجارية والقانونية التي تحول من دون مثل هذه الزيادة في الانتاجية، وخلق سوق للعمل سريع الحركية، بحيث يستطيع العمال الانتقال بسهولة من الوظائف الصناعية الى الوظائف الخدمية، اما الحماية والدعم فانهما يوجهان الامور في الاتجاه الخاطىء.

قيمتها حالياً ٦٠٠ مليار دولار

عودة «المقايضة» الى التجارة الدولية

❐ بسبب بعض الإختلالات في تصريف السلع والخدمات من خلال الآليات السوقية الدارجة القائمة على المقاصة المالية، أي إبدال السلع والخدمات بما يماثل قيمتها نقداً، تلاحظ الآن عودة الشركات والمؤسسات الاقتصادية الى مقايضة السلع والخدمات بما يماثلها من السلع والخدمات، بما يشبه التعامل التجاري للانسان القديم قبل اعتماد الوحدات المالية والنقدية.

وتشير التقديرات الأخيرة الى أن سوق المقايضة في العالم بلغت قيمته الاجمالية ٦٠٠ مليار دولار، بما في ذلك الصفقات المعقودة في سوق الاسلحة حيث يجري شراء الطائرات والمعدات العسكرية لقاء كميات من النفط مثلاً، كما حدث مع الصفقة السعودية البريطانية المعروفة بصفقة «اليمامة».

وفي تفسير ذلك يقول جون مكلينان، مدير العمليات في شركة «كابيتال بارتر» في لندن:

«إن المقايضة تتيح الفرصة لبيع سلع وخدمات كانت ستبقى غير مباعة لولا ذلك وهي تتيح الفرصة لشراء الكثير من السلع والخدمات المنوي شراؤها أصلاً، انما بكلفة شراء مخفوضة». ومع أن هذه الظاهرة بدأت في الولايات المتحدة منذ ثلاثين سنة وتستخدمها الآن شركات كبرى في عداد الشركات الاولى الـ ٥٠٠، فإنها تنتشر الآن في دول أخرى مثل بريطانيا.

ومن الشركات البريطانية التي تعتمد المبادلة التجارية على سبيل المقايضة، «شركة فيرجين اطلنتيك» التي تعتمد خصيصاً على تنظيم صفقات المقايضة مع الشركات المناسبة، لكن هنالك شركات اخرى تنضم الآن الى منظمات او تجمعات للمقايضة متخصصة في ترويج هذه الممارسة والتوسط في عملياتها.

ومن المنتوجات التي يلاحظ استخدامها في المقايضة المساحات الاعلانية، والطباعة، وأجهزة الكومبيوتر، ومفروشات المكاتب وغيرها.

ومن هذه المنظمات التي تعتمد المقايضة مؤسسة «بارتر كارد» التي تشكلت في بريطانيا قبل خمسة أشهر فقط وانضم إليها الآن أكثر من ٢٠٠ شركة.

ويقول مديرها العام مايكل تيموني، ان عمليات المقايضة التي قامت بها خلال الاشهر القليلة الماضية، بلغت قيمتها مليون جنيه استرليني.

وقبل ذلك نشأت سنة ١٩٩٢ مؤسسة «كابيتال بارتر»، وتضم ٢٥٠ شركة من بينها «شركة الخطوط الجوية الهولندية «نمل»، وشركات صغرى وعدد من شركات المحاماة والمحاسبة. وينضم إليها الآن ما معدله عشر شركات جديدة في الشهر.

كيف تتم المبادلة؟

تتم المبادلة بيعاً وشراء ضمن هذا التجمع باستخدام وحدة حسابية يطلق عليها: «الجنيه التجاري»، الذي تعادل قيمته الشرائية العملة الدارجة.

والطرفان المتبادلان يحققان ربحاً من حيث تخفيض تكاليف الشراء مما يشكل زيادة في الدخل.

فالمقايضة بهذه الطريقة تتم كما لو أن المبادلة جرت نقداً، لكن بكلفة أقل بسبب تقليص هوامش الكلفة.

لكن المشكلة الاساسية التي تواجهها بعض الشركات التي تعتمد المقايضة هي أنها تجد صعوبة احياناً في انفاق ما حققته من جنيهات تجارية تجمعت لديها من بيع منتوجاتها.

لكن القائمين على هذه التجارة يقولون ان صعوبة المطابقة بين المشترين والبائعين حلها يكمن في زيادة اعداد المشتركين في العمليات، لأن الخيارات في هذه الحالة تكون اكبر.

كما ان التجمعات المروجة مثل «بارتر كارد» تجد الحل في التوسع العالمي حيث باتت الآن تعرض منتوجات اعضائها على ١٦ الف شركة حول العالم. وكذلك «كابيتال بارتر»، التي تقول ان الراغبين في المقايضة من خلالها حول العالم يبلغ عددهم ٢٥ الف شركة.

لكن منظمات المقايضة تفرض على الاعضاء رسوماً من شأنها ان تقلص هامش الربح، فالانضمام الى عضوية التجمع، تكلف الشركة ٥٠٠ جنيه استرليني كمبلغ مقطوع، ثم تتقاضى عمولة بنسبة ٦,٥٪ من قيمة كل عملية بيع أو شراء. وحتى الآن تشكل المقايضة نسبة ضئيلة من المردود العام للشركات الداخلة فيها لا تتعدى ٣٪، لكنها انفع ما تكون بالنسبة الى الشركات التي لديها طاقة انتاجية فائضة، يمكن ان تنعكس انعكاساً ملحوظاً على ارباحها النهائية اذا اتيحت هذه الطاقة الفائضة للتصريف لدى شركات اخرى.

تقرير نفطي أميركي رفع الى الكونغرس

النفط العراقي يوازن السعودي ونفط قزوين يقلب الموازين!

❐ تشهد الخريطة النفطية العالمية تحولات وتعقيدات جيوبوليتيكية، تتشابك فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والتقنية. ومن ذلك مثلاً تقديرات وآفاق المخزون النفطي في حوض بحر قزوين والبدائل المقترحة لنقله. لكن الشيء الواضح هو أن احتياطي حوض قزوين من النفط هو اكبر بكثير مما هو متداول.

وقد أفاد تقرير سري تلقاه الكونغرس الاميركي حول الموضوع من وزارة الخارجية، بأن الموجودات النفطية في تلك المنطقة تبلغ ضعفي الكميات المقدرة سابقاً.

تعديل الموازين

ويقول التقرير الاميركي ان الكميات النفطية القابلة للإستخراج في تلك المنطقة هي عشرة أضعاف او اكثر الكميات الثابتة للإستخراج وقدرها ١٥,٦ مليار برميل. وفي اعتقاد الدوائر الاميركية المذكورة انه بالامكان إضافة ١٣٦ مليار برميل الى ذلك الرقم، بحيث يصل المخزون القابل للإستخراج هناك الى ١٧٨ مليار برميل.

وفي دراسة مقارنة حول أثر هذا المخزون النفطي الهائل على تعديل موازين القوى النفطية في العالم، يشير التقرير المذكور، الى ان نفط منطقة قزوين يبلغ مرة وثلاثة أرباع المرة المخزون الثابت في العراق وقدره حوالى ١٠٠ مليار برميل (راجع الميزان النفطي والمعدني على الصفحتين ١٢ و ١٣)، وثلثي الاحتياطي الثابت لدى المملكة العربية السعودية وقدره ٢٧٠ مليار برميل، مع العلم ان الاحتياطي السعودي حسب التقديرات الحالية يبلغ ربع المخزون العالمي الثابت من النفط.

ومما جعل الدوائر الاميركية تعدل نظرتها الى الطاقة الكامنة في منطقة قزوين ان تلك المنطقة، خلافاً لما هو الحال في السعودية والعراق، غير مستكشفة تماماً، وانه من الممكن استكشافها الآن بالوسائل التكنولوجية الحديثة الثلاثية الابعاد على نحو لم يسبق له مثيل.

وبناء على هذا التقرير الذي تلقاه الكونغرس الاميركي يجري وضع اقتراحات لتعزيز المصالح الاميركية في تلك المنطقة لضمان التحكم بالموازين النفطية في المستقبل. ومن الاقتراحات المعروضة اربعة اساسية هي الآتية:

١ ـ زيادة التمويل الاميركي لصادرات تلك المنطقة.

٢ ـ العمل الجدي لحل مشكلة نغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان.

٣ ـ الإسراع في حل المشكلات والعقبات التي تعترض حالياً عمليات النقل من منابع النفط في قزوين الى المصبات المقترحة على البحر الاسود.

٤ ـ ان يرفع الكونغرس الحظر المفروض حتى الآن على انواع المساعدات المطلوبة من حكومة أذربيجان.

المنازعات الإقليمية

ومما يدلُّ على جدية التقديرات الاميركية للطاقة الكامنة في منطقة قزوين ان خبيراً اميركياً يدعى جي بيرسون اكد في مؤتمر نفطي، عقد في اسطمبول اخيراً، بأن حقول النفط القزوينية هي حقول عملاقة، معززاً ذلك بالوثائق والخرائط البيانية التي تشير الى مواقع تلك الحقول التي عرضها بشكل بقع مرقطة على الخارطة مثل جلد النمر قائلاً، إن الاستكشافات السوفياتية السابقة المعتمدة حتى الآن جرت بالطرق الثنائية الابعاد القديمة التي لا تبين عمق الحقول، لكن الطريقة الاميركية الحديثة الثلاثية الابعاد تؤكد ان حقول قزوين عميقة جداً بل قد تكون أعمق حقول نفطية في العالم.

غير أن المشكلة الاساسية كانت ولاتزال المنازعات بين الدول المطلة على بحر قزوين مما يحول من دون اعتماد طرق للنقل موثوقة واقتصادية.

وفي محاولة لتبسيط النزاعات بين دول المنطقة حول الموارد النفطية، وضع إقتراح ينزع عن بحر قزوين صفة البحر، وهي صفة تثير النزاعات حول المياه الاقليمية لكل دولة، واعتباره بحيرة داخلية يجري تقسيم مواردها بالتساوي على جميع الدول المطلة عليه.

ومع ذلك تبقى مشكلة المشاركة الروسية، لان روسيا تعتبر تلك المنطقة منطقة نفوذ تقليدية لها، ولا سيما انها حالياً تسيطر على خطوط الانابيب التي تصدر حالياً كميات قليلة من النفط.

ويتضح من ذلك ان اتفاقاً بين روسيا والولايات المتحدة لا بد منه لتسهيل عمليات تطوير ونقل النفط من منطقة قزوين، مع بريطانيا كشريك ثالث، خصوصاً ان شركة النفط الروسية «لوكويل» هي الآن عضو في التجمع الذي تقوده «بريتش بتروليوم» لتطوير حقول نفط «باكو»، مما يشكل سابقة لنوعية المشاركة الروسية في تجمع الشركات الدولية لإنتاج وتصدير النفط في بحر قزوين.

وكانت وزارة الخارجية الروسية تقدمت باقتراح حل وسط مفاده ان كل دولة مطلة على بحر قزوين يكون لها نصيب وطني خاص بها على امتداد ٤٥ ميلاً بحرياً من الشاطىء، اما منطقة وسط البحر فيجري اقتسامها بالتساوي.

لكن هذا الاقتراح كما تقول مصادر روسية، ليس بالسهولة التي ينمُّ عنها، ذلك ان المناطق الشمالية الضحلة من بحر قزوين يتغير بعدها عن البحر حسب المد والجزر تغيراً كبيراً يصل احياناً الى مسافة ٢٠ ميلاً،



مما يعقد عملية احتساب المسافة حسب الاقتراح الروسي.

خريطة الأنابيب

اما الانابيب المقترحة، فانها ايضاً معقدة نظراً الى سعي دول مثل تركيا الى حصر مرور الانابيب عبرها. لكن هناك بدائل مقترحة ابرزها



الخط الايراني الذي يعتبر أكثر الاقتراحات عملياً من حيث الكلفة الاقتصادية. لكن الاعتبارات السياسية تقف في وجهه ليس فقط من حيث المنافسة الاقليمية، بل من حيث الحظر الاميركي على التعامل مع ايران.

ومن الاقتراحات التي تؤخذ على محمل الجد الآن اقامة خط عبر قازاخستان يتصل بخط الانابيب الصيني في منطقة حوض «تاريم»

لاستهلاك العالمي للنفط بملايين البراميل يومياً

المناطق	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧ (مقدر)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٤٠,٣	٤١,١	٤١,٧
روسيا والكومنولث الروسي	٤,٧	٤,٥	٤,٥
بقية العالم	٢٥,٣	٢٦,٦	٢٧,٩
المجموع	٧٠,٣	٧٢,٠	٧٤,١

الغنية بالنفط في غرب الصين. ووجه الجدية في هذا المشروع أن اليابانيين يميلون الى المشاركة فيه. وهنالك اقتراحات اكثر تعقيداً بسبب الاحوال السياسية والجغرافية، منها:

مد خط من تركمانستان عبر أفغانستان الى سواحل باكستان.

اما في الوقت الحاضر، وفي الظروف الدولية والاقليمية السائدة، فيبقى الخيار الروسي ـ التركي هو الأقرب الى المعقول، وكذلك الخط القائم من باكو عبر أذربيجان وجورجيا الى البحر الاسود. والاتفاق الاخير الذي وقعته روسيا مع الشيشان لحل المشكلة الشيشانية يسهل الى حد كبير المطلب الروسي، بأن تحفظ حقوق روسيا التاريخية في تلك المنطقة.

العرض والطلب

إن الواقع النفطي القائم حالياً مازال يدور حول حالة العرض والطلب في الاسواق العالمية، وهي حالة مازالت تضع المملكة العربية السعودية في طليعة العوامل المقررة للأسعار.

ذلك ان الطلب العالمي على النفط هذه السنة سوف يرتفع حسب التقديرات الأميركية الموضوعة اخيراً بحدود ٢,١ مليون برميل في اليوم، كما يستدل من الجدول الآتي، المستمد من تقرير للكونغرس الاميركي.

إن هذه الزيادة في الطلب على النفط، تأتي في معظمها من الدول الآسيوية السريعة النمو، لا سيما الصين التي تحولت من مصدر للنفط الى مستورد بسبب نموها الهائل. وتشير التوقعات الى ان الطلب الآسيوي على النفط خلال السنوات الخمس المقبلة، حتى سنة ٢٠٠١، سوف تزيد على ٤ ملايين برميل يومياً. أي من ١٢,٣ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٩٦ الى ١٦,٦ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠٠١ معظمها من الصين والهند، حيث من المتوقع ان يرتفع الاستهلاك الصيني الذي بلغ ٣,٦ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٩٦ بنسبة ٦٪ سنوياً. أما الدول الصناعية المنضوية في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان، فان الطلب على النفط فيها سوف يتزايد وإن بنسبة أقل، بمعدل متوسطه ١,٥٪ أي بزيادة سنوية معدلها ٦٠٠ مليون برميل في السنة.

تغيّر آلية الاسعار

إن الحالة الراهنة للعرض والطلب بمعزل عن اي مستجدات تطرأ عليها مثل عودة العراق الطبيعية الى اسواق النفط او انتاج كميات جديدة ملحوظة من بحر قزوين تشير الى أن الزيادة في الطلب خلال السنوات الخمس المقبلة، سوف تأتي من البلدان التي لديها طاقة انتاجية فائضة وهي:

المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة.

وتقدر الطاقة العالمية الفائضة حالياً بنحو ٢,٧ مليون برميل يومياً. وهي كمية كافية لسد الزيادة في الطلب في السنة الحالية ١٩٩٧، لكنها قد لا تكون كافية لتغطية الزيادات في السنوات المقبلة. لكن المشاريع السعودية القائمة ومنها تطوير حقل «شيبة» من شأنه ان يرفع الطاقة الفائضة للمملكة عن مستوى انتاجها الراهن بنحو ٣ ملايين برميل يومياً.

التركيز السعودي

وفي اطار هذه الخريطة النفطية، عادت المملكة العربية السعودية الى لعب دورها السابق كمنتج موازن، بطريقة مختلفة وبأهداف مختلفة.

فالموازنة السعودية القائمة بشكل خفي غايتها الحفاظ على مستوى للاسعار مستقر وموثوق لاعتبارات داخلية يجنبها التقلبات السابقة. فالاسعار التي سادت منذ نهاية سنة ١٩٨٥، حيث هبطت الاسعار الى نطاق متذبذب بين ١٥ و٢٠ دولاراً للبرميل لم تعد ممكنة في الاحوال السوقية كما هي الآن بغير عوامل طارئة.

فالموازنة السعودية للعرض إزاء الطلب المتزايد، من شأنها ان ترفع مستوى الاسعار الى نطاق جديد يتراوح بين ١٨ و٢٤ دولاراً للبرميل. ومن ذلك على سبيل المثال، ان المملكة العربية السعودية في مطلع هذه السنة زادت انتاجها من ٨ ملايين برميل في اليوم الى ٨,٥ مليون برميل، مما يتيح لها تخفيض انتاجها من جديد في حال هبوط الاسعار الى المستوى الادنى من النطاق المذكور. وبالتالي يمكن الاستنتاج من ذلك ان السعودية لم تعد في اولوياتها الحفاظ على حصتها من السوق بقدر الحفاظ على مستوى مستقر للاسعار والعائدات لأن ذلك امراً اساسياً لحفظ الإستقرار الداخلي.

العنصر العراقي

لكن هذا الواقع الذي يجعل من المملكة العربية السعودية المحرك الاول والقائد لمستوى الاسعار، قد لا يكون ممكناً في المدى الأبعد مع نزول كميات من مصادر جديدة الى الاسواق.

أما إذا استمر الطلب المتزايد بالغاً زيادة قدرها كما هو متوقع ١٠ ملايين برميل في اليوم في نهاية القرن، فان أي مصدر جديد لن يستطيع تلبية هذه الزيادة باستثناء المملكة العربية السعودية.

والعامل الوحيد الذي بامكانه ان يقلب المعادلة السعودية في المدى المنظور هو النفط العراقي، وإن كان من الصعب التكهن بزمن وكيفية عودة العراق الى الاسواق العالمية. ذلك أن العراق بامكانه حالياً،ا ذا ما سمح له، ان يرفع طاقته الانتاجية من مليوني برميل في اليوم كما هي الآن الى ٤ ملايين في اليوم في غضون سنتين. ويرجح خبراء النفط ان العقد الأول من القرن المقبل، سوف يكون في المجال النفطي العقد العراقي الموازي في تأثيره على اسواق النفط وتشكيلها للقوة السعودية الراهنة.

■ العراق/روسيا

عائداته ستزيد على ٧ مليارات دولار

«القرنة» تطوّره روسيا والإستثمار ٣,٥ مليار دولار

❐ تمت أخيراً مصادقة الحكومة العراقية على الاتفاق النفطي الموقع مع روسيا، وينص فيما ينص على استثمار مبلغ ٣,٥ مليار دولار لتطوير حقل «القرنة» النفطي في جنوب البلاد.

وكان المجلس الوطني العراقي قد وافق في ١٣ نيسان/ ابريل الماضي على الاتفاق الموقع في ٢١ اذار/ مارس في بغداد بين وزير النفط العراقي الفريق عامر محمد رشيد ووزير الطاقة والوقود الروسي بيتور رودينوف.

وكان الوزير الروسي قد اكد اثناء حفل التوقيع ان الاتفاق سينفذ «فور المصادقة عليه من قبل حكومتي وبرلماني البلدين» و«بشكل مستقل عن رفع العقوبات» المفروضة على العراق منذ آب/ اغسطس ١٩٩٠. لكن موسكو عادت واشارت في وقت لاحق الى ان الاتفاق «لا يتناقض مع نظام العقوبات».

الى ذلك اكدت الشركتان الروسيتان المشاركتان في تنفيذ المشروع وهما «زاويرهنيفت» و«لوكويل» ان «العقوبات الدولية ستحترم بشكل كامل» وانهما لن تقوما إلا بالاشغال التي لا تتناقض مع نظام العقوبات، مستبعدة بدء اي اعمال حفر او استخراج للنفط في وقت قريب!

وتطوير حقل «القرنة» في حسابات بغداد سيدر عليها مبلغاً اجمالياً يقدر بثمانين مليار دولار.

وينص الاتفاق النفطي العراقي الروسي على استثمار مبلغ ٣,٥ مليار دولار في المرحلة الثانية من تطوير «حقل القرنة» خلال مدة ٢٣ سنة لكنه لا يحدد من سيقدم هذا المبلغ ولا كيفية تقديمه.

إلا ان المقربين من الحكومة يؤكدون بان موسكو تعهدت باستثمار مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في المشروع قبل رفع الحظر، ومنحت العراق قرضاً قدره ١٠٠ مليون دولار للبدء بالاعمال المرتبطة بالمشروع.

وكانت المرحلة الاولى من تطوير حقل القرنة الذي يقدر احتياطيه المؤكد بـ ١١,٥ مليار برميل قد نفذت في السبعينات على زمن الاتحاد السوفياتي السابق بعد تأميم النفط العراقي.

ويقول المراقبون ذاتهم ان مجمل احتياطي هذا الحقل يمكن ان يصل الى ٣٨ مليار برميل فيما المرحلة الثانية من تطوير الحقل تهدف الى استخراج ٤,٤ مليار برميل بمعدل ٦٠٠ الف برميل يومياً على مدى عشرين عاماً.

وبموجب الاتفاق تتولى الشركتان الروسيتان الحكوميتان تطوير ما بين سبعة وثمانية مليارات برميل من الاحتياطيات في حقل نفط غرب «القرنة» في جنوب البلاد.

ويرى المراقبون ان العقد سيعزز موقف بغداد في سوق النفط العالمية وسينشط معاملاتها مع مصارف العالم.

ويتضمن العقد الذي يسري لمدة ٢٣ سنة خطة ينتظر ان تنتج روسيا بموجبها حوالي ٦٠٠ الف برميل يومياً.

ويقول الخبراء ان هذا سيستهلك حوالي نصف الاحتياطيات المؤكدة في «حقل القرنة» خلال ٢٣ سنة يعيد بعدها الروس الحقل للعراق.

وينتظر ايضاً ان يعالج الروس الغاز المصاحب للنفط مع توريد الكميات الفائضة للجانب العراقي مجاناً.

وستقدم موسكو منحة بقيمة عشرة ملايين دولار في صورة مواد ومعدات لازمة لتطوير «حقل القرنة». وتأمل بغداد بان تجني حوالى ٧٠ مليار دولار من حقل القرنة خلال ٢٣ سنة.

ويقع الحقل على مسافة ٥٠٠ كيلومتر جنوبي بغداد.

ومن المقرر انشاء محطة كهربائية بطاقة ٢٠٠ ميغاواط وشبكة انابيب للنفط وخزانات للنفط تبلغ سعتها الاجمالية ٣ ملايين برميل اثناء الفترة التحضيرية للمشروع التي تستغرق ثلاث سنوات من اجل انجاز المرحلة الثانية من مشروع التطوير.

ويقدر الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد رسمياً بـ ١١٠ مليارات برميل وهو الاحتياطي الثاني من حيث الاهمية في العالم بعد المملكة العربية السعودية (راجع الميزان الجيوبوليتيكي على الصفحة ١١).

وكانت بغداد احدى اهم الشركاء التجاريين لروسيا، وتقدر الديون المترتبة عليها لموسكو بما يتراوح بين ١٠ و١٦ مليار دولار.

ويعتبر الاتفاق الروسي العراقي الاول من نوعه منذ بدء تطبيق العقوبات على العراق سنة ١٩٩٠. وتؤكد الحكومة العراقية انها تحتاج الى ٣٠ مليار دولار لتطوير صناعتها النفطية خلال السنوات العشر المقبلات بعد رفع الحظر.

■ الكويت

لأنها راغبة في امتصاص الزيادة في طاقة التكرير

مؤسسة البترول تطرق أبواب دول شرق آسيا لتصريف منتوجاتها؛

❐ باتت الزيادة في طاقة التكرير، تحتم على مؤسسة البترول توسيع نطاق مبيعاتها من منتوجات تكرير النفط، واخذت تتجه الى أسواق دول شرق آسيا لدخولها. وعين مؤسسة البترول على سريلانكا وبنغلادش ولاوس وكمبوديا وبورما وحتى... الصين.

ويضيف المسؤولون في المؤسسة الكويتية على هذه اللائحة اندونيسيا وفيتنام، حيث تتمتع المؤسسة بوجود قوي وفاعل.

وتعتزم «شركة البترول الوطنية» وهي الجهاز المختص بالتكرير في «مؤسسة البترول» رفع الطاقة المحلية الى ٩٠٠ الف برميل يومياً في بداية سنة ١٩٩٨ من نحو ٨٩٥ الف برميل يومياً في شباط/ فبراير الماضي.

وتعتزم الشركة أيضاً زيادة الطاقة الى مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠٠٠ من خلال انشاء وحدة تقطير للنفط الخام طاقتها ١٠٠ الف برميل يومياً في مصفاة «الشعيبة» وهي أصغر مصفاة نفط في الكويت وتبلغ طاقتها الحالية ١٥٥ الف برميل يومياً.

وتمثل نواتج التقطير المتوسطة مثل زيت الديزل ووقود الطائرات ما بين ٤٥ و٥٠٪ من طاقة التكرير الكويتية، في حين يمثل زيت الوقود اقل من ٢٠٪، وتمثل نواتج التقطير الخفيفة مثل البنزين «والنفتا» النسبة الباقية. وتطور الكويت مصافيها ايضاً لانتاج نسبة اكبر من المنتوجات ذات النوعية الاعلى.

وتسعى «مؤسسة البترول» الى رفع طاقة التكرير في آسيا الى ٤٠٠ الف برميل يومياً بدءاً بمشروعات مشتركة في الهند وباكستان وتايلاند.

وحسب عدد من المراقبين العارفين فان الزيادة في طاقة التكرير، تتماشى مع خطة لزيادة الانتاج من النفط الخام من مليوني برميل يومياً تمثل الحصة الحالية التي حددتها منظمة «اوبيك» الى ٢,٥ مليون برميل بحلول سنة ٢٠٠٠ وثلاثة ملايين برميل بحلول سنة ٢٠٠٥.

وكانت مصادر على رفعة في المستوى ذكرت ان «مؤسسة البترول» ستفتح ايضاً مكتباً تمثيلياً في نيودلهي خلال هذه السنة لضمان نصيب اكبر في السوق الهندية عندما تحرر البلاد سوقها المحلية.

وتصدر الكويت الى الهند سنوياً نحو ٩٠٠ الف طن من وقود الديزل و١,٨٠ مليون طن من الكيروسين عبر عقود محددة الاجل. وهي تزود باكستان بنحو ٧٥ ٪ من احتياجاتها السنوية من وقود الديزل والكيروسين وزيت الوقود.

ومن المقرر ان يزور فريق من «مؤسسة البترول» داكا لتقويم شروط عطاءات التوريد السنوية في بنغلادش.

وبنغلادش تستورد حالياً نحو ٨٠٠ الف طن من منتوجات التكرير كل ستة اشهر وهذه الكمية مرجح لها ان تزداد تدريجاً.

وتقول مصادر مسؤولة في «مؤسسة البترول»، أنها تفضل البيع بعقود محددة الاجل تصل مدتها الى خمس سنوات على البيع الفوري لضمان استقرار الانتاج والتسليم، بحيث يمكن للمصافي واسطول الشحن التخطيط لنشاطها مقدماً وتقدير التكاليف.

وتمثل الصفقات المحددة الاجل حوالي ٨٥٪ من مبيعات المؤسسة الكويتية، وهي تفضل ايضاً البيع لشركات النفط الوطنية مباشرة على البيع من خلال المؤسسات التجارية.

وقالت المصادر ذاتها، ان استقرار الامدادات عامل اساسي ايضاً بالنسبة الى العملاء مثل اندونيسيا وفيتنام اللتين تعتبران العقود المحددة الاجل وسيلة حماية من تقلبات السوق الفورية.

وعلى سبيل المثال ابرمت شركة تابعة لشركة النفط الوطنية «برتامينا» في الآونة الاخيرة عقداً جديداً محدد الاجل مع مؤسسة البترول الكويتية للحصول على ٥٥ الف طن من وقود الطائرات كل ٤٠ يوماً.

وتبيع المؤسسة الكويتية ايضاً ٨٠ الف طن من وقود الديزل لاندونيسيا شهرياً بموجب اتفاق سنوي، في حين تبيع ٥٠٠ الف طن اخرى من منتوجات التكرير سنوياً في السوق الفورية.

وزادت ايضاً مشتريات فيتنام من وقود الديزل الكويتي في اطار عقود محددة الاجل الى ٧٠٠ الف طن سنوياً من ٥٠٠ الف طن، كما زادت مشترياتها من وقود الطائرات لما يصل الى ١٣٠ الف طن من ٨٠ الف طن.

وتسعى المؤسسة الكويتية لتعزيز وجودها في بقية انحاء منطقة الهند الصينية لأنها تتوقع ازدهاراً ملحوظاً في اقتصادياتها. وعلى سبيل المثال تتراوح واردات كمبوديا من وقود الديزل والبنزين بين ٦٠٠ الف و٧٠٠ الف طن سنوياً ويتوقع نمو الطلب بنسبة ١٠٪ سنوياً.

وتبقى الصين خارج مبيعات المؤسسة الكويتية، فهي حاولت منذ سنوات بيع منتوجاتها لبيجين مباشرة لكنها لم تتمكن من ذلك حتى الآن.

■ مصر

الغاز بدل النفط لأغراض توليد الطاقة

إنتاج الحديد والصلب في مصر يرتفع الى ٤ ملايين طن

❐ كل التقديرات التي نزلت على دراسات العارفين في الشركة «القابضة للصناعات المعدنية» المصرية، تشير الى ان انتاج الحديد والصلب سيصل قبل نهاية سنة ١٩٩٧ الى ٤ ملايين طن ستزيد الى ٦ ملايين في سنة ١٩٩٨، خصوصاً بعد اكتشافات كبيرة لخامات الحديد في شرق اسوان جنوب البلاد.

والانتاج الحالي في مصر يشمل ١,٢ مليون طن لشركة «الحديد والصلب»، ومثلها لـ «الوطنية للصلب» في الاسكندرية، و٨٠٠ الف لشركات اخرى. وهناك على روزنامة الشركة القابضة عدد من المشاريع لانتاج الصلب ستؤمن وحدها نحو ٨٠٠ الف طن، يشارك في تنفيذها بعض شركات القطاع الخاص على ان يتم الانتهاء منها قبل نهاية سنة ١٩٩٨.

وكان مصدر رسمي في وزارة الصناعة أعلن ان الاكتشافات الجديدة تمت في ١٢ موقعاً في الصحراء الشرقية في «اسوان» بينها مواقع جنوب «كسارة الحديد» يقدر احتياطها بنحو ٣٧٨ مليون طن.

وأضاف المصدر ان الدراسات اكدت ارتفاع نسبة «اوكسيد الحديديك» وانخفاض نسبة الشوائب في مناطق الاكتشافات الجديدة بما يحقق تشغيل تلك الخامات اقتصادياً وافساح مجال اكبر للمستثمرين في اقامة مشاريع لاستغلال تلك الخامات واقامة مصانع جديدة في «اسوان» لتنمية المجتمع الصحراوي هناك ومد مصانع الحديد والصلب بحاجاتها.

واوضح المصدر ذاته ان كميات الحديد المكتشفة تتواجد بشكل سطحي مما يتيح استغلالها بصورة اقتصادية، مشيراً الى ان وزارة الصناعة ستطرح تلك الاكتشافات على المستثمرين، ويجري حالياً البحث في اقامة مصنع في «اسوان» لتركيز خامات الحديد المكتشفة.

من جهة ثانية قال الدكتور حمدي البنبي، وزير النفط، ان وزارته وضعت استراتيجية تقوم على التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في كل مجالات الاستهلاك، مشيراً الى ان تلك السياسة نجحت في احلال الغاز محل منتوجات نفطية سائلة في اغراض توليد الطاقة بنسبة ٦٥٪ واستخدامه كمادة تغذية في صناعة الكيماويات والاسمدة والاحلال الجزئي محل «البوتاغاز» في الاستخدام المنزلي.

وقد جرى انشاء ١٣ محطة لتزويد السيارات بالغاز وسيتم تشغيلها قبل نهاية سنة ١٩٩٧ ليصل عددها الى ٢٠ محطة في ارجاء البلاد.

■ **سوريا**

توقيع عقود مع شركات فرنسية وهولندية وألمانية ويابانية وماليزية

«تكثيف» الإستكشاف لزيادة إحتياطي النفط والغاز

❐ منذ مجيئه على رأس وزارة النفط والثروة المعدنية، في التعديل الوزاري الذي جرى في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، بدأ المهندس الجيولوجي محمد ماهر جمال، يصرف اهتمامه على وضع سياسة جديدة لوزارته تتركز حول النشاط الاستكشافي بغية زيادة الاحتياطي من النفط والغاز، بالاضافة الى استمرار تطوير صناعة النفط والغاز ومشتقاتهما.

ولم يكن قد مضى كثير وقت على وجوده في الوزارة، حتى ابرم عقوداً ثلاثة مهمة مع شركات عالمية للتنقيب عن النفط والغاز تغطي مساحة ١٥ الف كيلومتر مربع في مناطق مختلفة محاذية لاماكن انتاج النفط. اخر تلك العقود وقع مع شركة «شل» الهولندية و«ديمينكس» الالمانية وسبقه توقيع عقدين منفصلين مع كل من شركة «الف اكيتين» الفرنسية التي تشاركها «شركة سوميتومو» اليابانية وشركة «بتروناس» الماليزية والعقد الثالث وقع مع «شركة مول» المجرية.

وبالاضافة الى عقود التنقيب مع الشركات العالمية تقوم «الشركة السورية للنفط» التي تملكها الحكومة باجراء اعمال مسح زلزالية ثنائية وثلاثية الابعاد في مناطق اخرى مخصصة لها وخصوصاً في منطقة «الرصافة» القريبة من مدينة «الرقة».

وتقول مصادر صناعة النفط ان دراسات المسح الجيولوجي اثبتت وجود ٨٣١ بنية جيولوجية مؤملة بوجود النفط والغاز، وان اعمال الحفر الاستكشافي التي جرت حتى الآن شملت فقط ٢٩٣ تركيباً وجد النفط والغاز بكميات تجارية كبيرة في ١٢٤ تركيباً منها. وتقول المصادر ذاتها انه يتوقع وجود احتياطي في المناطق المذكورة يتجاوز ضعف النفط والغاز الاحتياطي المكتشف على الاقل من النفط واضعافه من الغاز، الامر الذي يبشر بمستقبل كبير في مجال الصناعة النفطية.

ويبلغ الانتاج حالياً حوالي ٦٠٠ الف برميل من النفط الخام الثقيل والخفيف يصدر منها ما يزيد على ٣٣٠ الف برميل للاسواق العالمية.

وكان محمد ماهر جمال اشار الى ان العقد مع شركة «الف اكيتين»، التي تشاركها شركتا «سوميتومو» اليابانية و«بتروناس» الماليزية، يغطي حوالي ٥٠٠٠ كيلومتر مربع في منطقة شمال شرق البلاد، بالقرب من حقول «الجبسه».

وستلتزم الشركة في المرحلة الاولى التي تمتد لثلاث سنوات ونصف بحفر ثلاث آبار واجراء مسح زلزالي ثلاثي الابعاد لمساحة ١١٠٠ كيلومتر مربع وانفاق ١٥ مليون دولار خلال تلك المرحلة.

وقال الوزير ان العقد ينص على اعطاء مرحلتين أخريين كل منهما سنتان تحفر الشركة خلال كل فترة منهما بئرين وتنفق خمسة ملايين دولار خلال كل فترة. وبهذا يكون المجموع الكلي للعقد سنوات سبع يتم خلالها حفر سبع آبار ومسح ١١٠٠ كيلومتر مسحاً ثلاثي الابعاد وانفاق ٢٥ مليون دولار.

وتقول مصادر صناعة النفط ان شركة «الف اكيتين» هي من الشركات العاملة في سوريا، وتشكل مع «الشركة السورية للنفط» «شركة دير الزور للنفط» التي تنتج حوالي ٦٠ الف برميل من النفط الخفيف يومياً من حقول «دير الزور» واهمها «الجفرة» و«القهار».

أما العقد الذي وقع مع شركة «شل» و«ديمينكس» فيغطي مساحة ٥٠٠٠ كيلومتر مربع في منطقة «دير الزور» الغنية بالنفط.

ويتكون العقد من مرحلة اولى مدتها سنوات أربع ويجري خلالها حفر أربع آبار ومسح ٣٥٠ كيلومتراً مسحاً ثلاثي الابعاد وانفاق ١٣ مليون دولار. وهناك مرحلتان اخريان كل واحدة مدتها سنتان ونصف وتنص على ان كل فترة تتضمن حفر بئرين وانفاق خمسة ملايين دولار.

وتبلغ مدة العقد الاجمالية تسع سنوات تنفق الشركة خلالها ٢٣ مليون دولار وتحفر ثمانية آبار بالاضافة الى مسح ٣٥٠ كيلومتراً. وتشكل «شل» و«ديمينكس» «شركة الفرات للنفط» وهي المنتج الرئيسي للنفط، وتنتج اكثر من ٤٠٠ الف برميل من النفط الخام الخفيف يومياً اضافة الى حوالي ٤,٥ مليون متر مكعب من الغاز المصاحب يومياً. وكانت الحكومة وقعت منذ مدة عقداً مماثلاً مع شركة «مول» المجرية تمنح الشركة بموجبه امتيازاً للتنقيب عن النفط في مساحة تبلغ ٥٠٠٠ كيلومتر مربع ومدته سبع سنوات وثمانية اشهر. وستنفق الشركة خلال تلك الفترة حوالي ٢٣ مليون دولار.

■ **اليمن**

في وقت تشبع الحكومة تخصيص قطاعات النفط درساً

«جنة» جاء صنعاء بالخير وتوقعات عائدات النفط مليار دولار

❐ في تقرير رسمي، قرأناه، توقعت وزارة النفط والثروة المعدنية، ارتفاع عائداتها من تصدير النفط الخام هذه السنة الى مليار دولار نتيجة زيادة الانتاج الكلي من حقل «جنة» بمعدل ٤٢ الف برميل يومياً وانخفاض نفط الكلفة.

وقرأنا في التقرير ايضاً، ان الرقابة على الشركات النفطية المنتجة حققت وفراً في «قطاع مارب» و«الجوف» بحدود ٤٥ مليون دولار. وانخفضت نسبة نفط الكلفة الى ١٤٪ مع شركة «كنديان اوكسي» والى ٧٪ مع شركة «هنت».

وكانت العائدات الحكومية من النفط بلغت سنة ١٩٩٦ نحو ٢,٩٣٥ مليون دولار بالمقارنة مع نحو ٨,٧٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩٥، اي بزيادة قدرها ١٨٪.

وجاء في التقرير ان وزارة النفط وقعت اتفاقات في مجال الاستكشافات مع شركة «دوف» الانكليزية في قطاع ٣٥، و«كيرماغي» الاميركية في قطاعي ٥٤ و١٥، و«كال فالي» الكندية في قطاع ٩، و «ابكري انفستندو» الاندونوسية في قطاع ١٣ وار ٢.

وركز التقرير على تضمين سياسات جديدة في الاتفاقات ابرزها مشاركة الدولة في اعمال التنقيب والتطوير والانتاج وفقاً لاهمية القطاعات بنسبة تتراوح بين ٥ و٢٥٪، وإدخال بنود خاصة حول دفع العمال الاجانب ضريبة الدخل، وتوزيع حصص النفط بين الحكومة والشركات من شريحة ٢٥ الف برميل يومياً، فضلاً عن مشاركة الكادر اليمني في كل مراحل الاستكشاف والانتاج.

واقترح التقرير ان تسرع الحكومة باستكمال الاجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ مشروع تطوير وتحديث «مصفاة عدن» كونها تجاوزت عمرها الافتراضي ومهددة بالتوقف في اي لحظة.

كما اقترح دعم المصفاة مالياً لبناء خزانين للنفط الخام سعتهما ٥٠ الف طن وإعادة بناء مكاتب «شركة مصافي عدن» بكلفة اجمالية قدرها ١٣ مليون دولار.

ومن المعلوم ان مصفاة عدن تعرضت لاضرار من جراء قصفها خلال الاحتراب الداخلي سنة ١٩٩٤ بلغت قيمتها ٦٠ مليون دولار وفقاً لمصادر رسمية. وتخصص الدولة لمصفاة عدن خمسة آلاف برميل يومياً من النفط الخام تعادل قيمتها ٣٠ مليون دولار لتغطية حاجتها من النقد الاجنبي واستئجار البواخر ورسوم التأمين وشراء قطع الغيار ونقل النفط من حقول الانتاج. إلا ان وزارة النفط لا ترى هذا المبلغ كافياً، لذا، أوصت برفع الكمية الى سبعة آلاف برميل يومياً.



علي عبدالله صالح

وتلفت احدى فقرات التقرير الى ضرورة تحديث موانىء استقبال المنتوجات النفطية من اجل استيعاب الناقلات الكبيرة وتوفير مبالغ بالعملة الصعبة نتيجة الاضطرار الى الاستعانة بالبواخر الصغيرة. وفي هذا السياق تبحث الحكومة عن تمويل قدره ١٣ مليون دولار لاصلاح رصيف «ميناء الصليف» وتحسين قدراته.

واظهر التقرير ان السعة التخزينية للمشتقات النفطية في اليمن تبلغ ١٨٣,٥ الف طن موزعة على منشآت في «الحديدة» و«المخا» و«عدن» و«المكلا» و«تعز» و«صنعاء» و«نشطون» وهي لا تكفي لسد حاجة البلاد لاكثر من ٣٠ يوماً بسبب تهالكها، والحاجة المستمرة الى الصيانة والتوسع. وأوصى التقرير بدرس اوضاعها، وخططها في المستقبل واقتراح مصادر التمويل الممكنة.

من جهة ثانية اعلن مسعد البصاري، نائب المدير العام التنفيذي في «الشركة اليمنية لتكرير النفط» ان الحكومة تدرس بجدية تخصيص بعض قطاعات النفط، وبالذات المصافي.

ويذكر ان القطاع الخاص اليمني بدأ بمشاركة شركات عالمية في تنفيذ الاعمال الانشائية لاقامة مصفاتي نفط في «رأس عيسى» و«حضرموت» بطاقة تصميمية تتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ الف برميل يومياً وبكلفة تصل الى ٥٠٠ مليون دولار في المرحلة الاولى.

وتأسست «الشركة اليمنية لتكرير النفط» في اواخر ١٩٩٦ براس مال قدره ١٠ ملايين دولار في اطار اعادة هيكلة مؤسسات وزارة النفط. وسيناط بالشركة ادارة وتشغيل مصفاة «مأرب» التي تكرر حالياً ١٠ آلاف برميل يومياً وإعداد خطط لتأسيس صناعات نفطية في مقدمها البتروكيماويات والأسمدة الآزوتية والمنظفات.

■ **الامارات**

السعودية تحتل المركز الثاني بمعدل ١٩ غراماً للفرد الواحد

الذهب يلمع في دبي والهنود أفضل الزبائن!

❐ تعتبر الامارات العربية المتحدة، الغنية بالنفط، من بين اكبر الدول المستثمرة في مجال الذهب، نسبياً، بالنظر الى عدد سكانها.

الشيخ زايد

وتفيد احصاءات «المجلس العالمي للذهب»، ان معدل ما يشتريه الفرد سنوياً من الذهب في الامارات يبلغ حوالي ٣٠ غراماً، وهي اعلى نسبة في العالم. اما السعودية التي تحتل المرتبة الثانية في استهلاك الذهب فلا يتعدى المعدل فيها ١٩ غراماً للفرد الواحد.

وعلى الرغم من المنافسة الشديدة بين محلات بيع المجوهرات والحلي في ابوظبي يقول المحللون ان هذه التجارة مزدهرة دائماً والطلب الكبير، خصوصاً من الجالية الهندية، يعوض عن المنافسة، لأن الهنود يقدرون الذهب وينقلون كميات كبيرة منه الى بلادهم. وبين كل خمسة زبائن هناك اثنان من الهنود.

وتعتبر دبي التي فرضت نفسها محطة تجارية في الخليج، اكبر مركز عالمي لتجارة الذهب بعد سنغافورا خلال سنة ١٩٩٦. وقد استوردت في السنة الماضية ٣٥٠ طناً في مقابل ٣١٨ طناً في سنة ١٩٩٥. لكنها تجاوزت سنغافورا في الشهرين الاولين من هذه السنة للمرة الاولى اذ استوردت ١٠٠ طن من الذهب مقابل ٩٠ طناً لسنغافورا كما افادت غرفة التجارة والصناعة في دبي. وذكرت مصادر رسمية ان ازدهار تجارة الذهب في الامارات ناجم خصوصاً عن قرار السلطات الهندية تخفيف القيود على استيراد المعدن الاصفر. ففي سنة ١٩٩٦ حددت الهند بعشرة كيلوغرامات كمية الذهب التي يستطيع كل من مواطنيها شراءها من الخارج في مقابل خمسة كيلوغرامات في السابق.

وقال سعيد سلطان المنصوري، نائب مدير غرفة التجارة والصناعة، ان «الهند هي اكبر سوق عالمية للمعدن الاصفر ويبلغ استهلاكها السنوي ٤٠٠ الى ٥٠٠ طن».

وافاد «المجلس العالمي للذهب»، ان قرابة الـ ٧٥٪ من الذهب الذي تستورده دبي يعاد تصديره الى الهند فيما تخصص الكمية الباقية للسوق المحلية وللدول المجاورة مثل السعودية والكويت وايران وباكستان وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

واعلن مسؤولون في المجلس ان شبه القارة الهندية تبقى اكبر سوق لاعادة تصدير الذهب من دبي نظراً الى حجمها والنسبة المرتفعة للهنود في الامارات الذين يقدر عددهم بمليون شخص من اصل مليونين و٣٠٠ الف نسمة.

ويفضل الهنود الذين يسيطرون مع الايرانيين على تجارة الذهب في دبي، الذهب من عيار ٢٢ قيراطاً، فيما يفضل العرب الذهب من عيار ٢١ قيراطاً، اما الغربيون فيفضلونه من عيار ١٨ قيراطاً.

■ الامارات — منح رخص لمصارف أجنبية جديدة بات داني القطاف

البورصة مسوداتها ثلاثاً تؤيد الملكية للاجانب ويؤخرها اختلاف في وجهات النظر

❐ أعلن سلطان ناصر السويدي، محافظ مصرف الامارات المركزي، ان الظروف الاقتصادية والتطورات التي تشهدها الاسواق العالمية تملي على دولة الامارات اعادة النظر في قرار وقف الترخيص لبنوك اجنبية جديدة، مشيراً الى ان هذه المراجعة تتجاوب مع متطلبات «منظمة التجارة العالمية».

وأشار السويدي، الى ان الظروف الاقتصادية التي مرت بها دولة الامارات، وكانت وراء التوقف عن منح التراخيص للبنوك الاجنبية تغيرت الآن، حيث حدث تحول في تركيبة الاقتصاد المحلي. وكان عدد التراخيص لفروع المصارف الأجنبية قد انخفض الى ٨ فروع في حين لا يوجد سقف بالنسبة الى الفروع المسموح بها للبنوك الوطنية. وحسب آخر احصائية للمصرف المركزي، فان فروع المصارف الوطنية يبلغ عددها ٢٠٤ فروع و٣٧ مكتب صرافة، في حين يبلغ عدد البنوك الاجنبية ٢٨ مصرفاً يتبعها ١١٨ فرعاً بالاضافة الى مكتب صرف واحد. ويضاف الى هذه المصارف مصرفان استثماريان هما «بنك الامارات العربية للاستثمار» و«شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المالية».

وقال السويدي في تصريحاته، ان المصرف المركزي يدرس السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع جديدة لها داخل الدولة. وقال ان فتح مثل هذه الفروع سيخضع لموافقة مجلس الادارة تبعاً لكل حالة مشيراً الى ان هناك طلبات عديدة من المصارف الاجنبية لفتح فروع اخرى لها في دولة الامارات.

ومر سلطان ناصر السويدي على ما راج حول امكانية السماح للاجانب في المساهمة في بورصة الامارات، فقال ان المصرف المركزي «اعد مسودة لقانون السوق المالي وان هذه المسودة معروضة على مجلس الوزراء حالياً». وأفصح انه وفق مقترحات المصرف المركزي فان مسودة المشروع «تؤيد السماح للوافدين بتملك نسبة معينة من الاسهم المحلية» لا تزيد عما يقرره قانون الشركات للاجانب وهي نسبة ٤٩٪.

ومسودة المصرف المركزي هي واحدة من ثلاث معروضة على مجلس الوزراء، وثلاثتها تتضمن اختلافات في وجهات النظر، وتلك الاختلافات هي وراء تأخير صدور القانون حتى الآن. إلا ان السويدي اكد بأن قيام البورصة حسم من حيث المبدأ وان الدولة تحتاج الى قيام هذه السوق منذ فترة طويلة.

لكن محافظ المصرف المركزي، رفض تحديد موعد اقرار قانون البورصة قائلاً: «ان الامر معروض على مجلس الوزراء»، ونفى ان يكون هناك اختلاف بين الامارات الاعضاء مشيراً الى ان المصرف المركزي «اقترح في المسودة التي قدمها ان تكون تركيبة السوق مماثلة لتركيبة الاسواق المالية العالمية بحيث تكون هناك هيئة للاوراق المالية تتبعها اسواق حسب عدد الشركات الموجودة في كل امارة من الامارات الاعضاء».

على صعيد آخر، رددت الابناء ان انشاء مصرف اسلامي جديد في الامارات بات وشيكاً، برأس مال مقداره ٣ مليارات درهم ويطلق عليه اسم «بنك الامارات الاسلامي». الا ان انباء اخرى جرى تداولها مؤخراً ذكرت ان الفكرة تتجه الى انشاء بنك اسلامي في أبوظبي باسم «بنك ابوظبي الاسلامي» برأس مال مقداره مليار درهم.

وقيل ان سبب التذبذب في فكرة تأسيس البنك تعود الى اختلاف حول النسب التي ستعطى للمؤسسين، وقال السويدي ان تأسيس البنك الاسلامي الجديد يحتاج الى قرار من مجلس ادارة المصرف المركزي وليس الى قرار من مجلس الوزراء، وان هذه الموافقة في حال صدورها ستتضمن تحديد الآليات والاجراءات التنفيذية للرقابة المصرفية على انشطة البنك.

■ السعودية — بعد خطوة «صندوق سامبا» الاستثماري

بورصة الرياض قد تفتح أبوابها في وجه المستثمرين الأجانب

❐ كشف ابراهيم عبد العزيز العساف، وزير المالية، ان الحكومة جادة في «مراجعة» عمل البورصة وتعكف بمشورة اصحاب الرأي والعارفين، على دراسة امكانية فتح ابواب البورصة بشكل اكبر في وجه المستثمرين الاجانب والعرب الخليجيين.

والحكومة تحسب الخطوات وتقيسها بمنظار مالي واقتصادي، مخافة ان فتحت السوق عانى الوضع المالي والاقتصادي الموزون بدقة من السلبيات المتمثلة في التقلبات العنيفة. فما تريده الحكومة هو «الانفتاح» ولكن في الوقت ذاته تريد التاكد من انها تفعل ذلك بشكل سليم.

لذلك، وافقت الحكومة بادىء ذي بدء، على الصناديق الاستثمارية التي تسمح للاجانب تملك وحدات فيها.

وكان البنك السعودي - الأميركي (سامبا) حصل في آذار/ مارس الماضي على موافقة البنك المركزي لاقامة صندوق الاستثمار السعودي، وهو اول صندوق يتيح للاجانب دخول البورصة. ذلك أن دخول سوق الاوراق المالية مقصور حتى الآن على السعوديين وباقي مواطني دول الخليج العربية. وتوقع المراقبون ان يكون صندوق «سامبا» المغلق فاتحة لصناديق استثمارية اخرى، تنتظر المصارف اشارة من المصرف المركزي للاعلان عن قيامها، تضع اللبنة الاولى للانفتاح الكامل في البورصة! ويقول المحللون ايضاً، ان المشاركة الاجنبية في البورصة السعودية قد توقف نزوح مليارات الدولارات التي يحولها سنوياً ستة ملايين وافد يعملون في المملكة وهو أمر سيؤدي بالتالي الى تحسين السيولة. ولا يحق حالياً سوى للمواطنين السعوديين تملك اسهم في كل الشركات المحلية المسجلة في البورصة ويزيد عددها على ٧٠ شركة تبلغ القيمة السوقية لاسهمها حوالي ٤٥ مليار دولار.

وتسمح المملكة لمواطني باقي دول مجلس التعاون الخليجي بتملك اسهم سعودية باستثناء اسهم البنوك التي تمثل حوالى ثلث القيمة السوقية للاسهم المتداولة. ومن المتوقع ان تقوم الحكومة بتخفيف القيود على المستثمرين العرب الخليجيين.

ويحدث ذلك، وسط حالة من التفاؤل بشأن آفاق نمو الاقتصاد السعودي. فقد اعرب ابراهيم عبد العزيز العساف عن تفاؤله ازاء حجم النمو الاقتصادي للمملكة لسنة ١٩٩٧ وتوقع ان يكون النمو قريباً من مستوى ٨,٦٪ الذي حققه سنة ١٩٩٦.

وسئل الوزير ان كان يشير الى حجم النمو الحقيقي ام الاسمي فقال: «هذا (التوقع) اسمي ولكنه قريب جداً من الحقيقي.. (معدل النمو) الحقيقي مرتفع جداً بالمعايير الدولية ويقترب من ٦٪ حتى الآن. انا متفائل للغاية».

وكانت المملكة العربية السعودية قالت ان اقتصادها حقق نمواً بنسبة ٨,٦٪ سنة ١٩٩٦ مقابل ٤,٣٪ سنة ١٩٩٥ في ثالث سنة على التوالي من النمو الاقتصادي الايجابي.

وقالت وزارة المالية السعودية في كانون الاول/ ديسمبر الماضي ان اجمالي الناتج المحلي بلغ ٥١٠ مليارات ريال (١٣٦ مليار دولار) سنة ١٩٩٦ بالاسعار الحالية مقابل ٤٦٩ مليار ريال سنة ١٩٩٥.

■ تونس — لأن الاحتياجات المالية لخطة التنمية التاسعة عالية

حكومة حامد القروي تطرح سندات قيمتها ٣,٣ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠١

❐ رشح عن حكومة حامد القروي، عزمها على اصدار سندات مدتها ١٥ سنة في السوق الدولية تبلغ قيمتها الاجمالية ٣,٠٤٠ مليار دينار (٣,٣١٣ مليار دولار) خلال الفترة بين ١٩٩٧ و٢٠٠١.

وقد بين تقرير رسمي لخطة التنمية التاسعة بين ١٩٩٧ و٢٠٠١، ان الحكومة بالاضافة الى اصدار السندات، بأمس الحاجة الى قرض مجمع تبلغ قيمته الاجمالية ٦٠٠ مليون دينار (٦٥٤ مليون دولار) خلال الفترة ذاتها.

وتوقع التقرير الرسمي ان اجمالي اقتراض تونس من السوق الدولية خلال هذه الفترة سيبلغ ٣,٦٤ مليار دينار منها نحو ٦٦٠ مليون دينار تقترضها المصارف المحلية بين ١٩٩٧ و٢٠٠١ والمبلغ المتبقي تقترضه الحكومة مباشرة.

وبدأت حكومة القروي في التطلع الى سوق رأس المال العالمية سنة ١٩٩٤ ونجحت منذ ذلك الحين في طرح خمسة اصدارات سندات بالين الياباني بلغت قيمتها الاجمالية ٩٨٥ مليون دينار في السوق اليابانية بآجال تمتد من ٥ الى ١٥ سنة، وثلاثة قروض مجمعة بلغت قيمتها ٤٦٠ مليون دينار في لندن.

ومنح معهد ابحاث السندات الياباني تونس درجة جدارة ائتمانية هي +صصص ومنحتها «مؤسسة مودي للتصنيف الائتماني» درجة ٣صصص ودرجة -صصص للائتمان طويل الاجل في حين ان «مؤسسة ستاندرد آند بور للتصنيف الائتماني» ستمنح تونس تصنيفاً ائتمانياً في وقت قريب قبل الاصدارات التونسية المحتملة من السندات في الاسواق الاوروبية والاميركية.

وتتوقع الحكومة ان تحصل على خط تسهيل ائتماني تبلغ قيمته ٩١٠ ملايين دينار خلال الفترة ذاتها عن طريق اتفاقيات تجارية ثنائية.

وقرأنا في التقرير الرسمي كذلك، ان مصادر تمويل اخرى لمشروعات التنمية والاصلاح خلال هذه الفترة ستأتي من قروض ومنح تبلغ قيمتها ٤,٥٥ مليار دينار من «البنك الدولي» و«الاتحاد الاوروبي» و«بنك الاستثمار الاوروبي» و«بنك التنمية الافريقي».

وتبلغ قيمة المنح ٧٥٠ مليون دولار وتأتي من جانب «الاتحاد الاوروبي» لدعم تحديث الاقتصاد التونسي ومساعدته على التكيف مع شروط «اتفاقية التجارة الحرة» التي ابرمتها الحكومة مع بروكسيل سنة ١٩٩٥.

وتوقع التقرير ان تنخفض نسبة الدين الخارجي التونسي الى اجمالي الناتج المحلي الى ٤٠,٨٪ بحلول سنة ٢٠٠١ من ٥١,٥٪ سنة ١٩٩٦، وان ينخفض معدل خدمة الدين الى العائدات الى ١٦,٢٪ من ١٨,٣٪ في سنة ١٩٩٦.

■ الكويت — المركزي الكويتي يطالب المصارف بحد أقصى للقروض في البورصة

❐ ذكر عدد من المحللين الماليين ان «البنك المركزي» طلب من المصارف المحلية تقييد القروض المختصة للتعامل بالاسهم بحيث لا تتجاوز المستويات الحالية وذلك في محاولة لضمان الاستقرار في البورصة.

وقال هؤلاء ان محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح كان عقد اجتماعاً طارئاً مع كبار المصرفيين في الكويت لبحث اجراءات تهدف لتفادي حدوث ازمة مالية بعدما وصلت بورصة الكويت الى مستويات قياسية. وبعد هذا الاجتماع ارسل البنك المركزي مذكرة للبنوك يطلب فيها تثبيت القروض للتجارة بالاسهم عند مستوياتها الحالية بهدف احتواء الطلب في البورصة.

وكان المؤشر وصل في ٢٧ نيسان/ ابريل الماضي الى مستوى قياسي يبلغ ٢٣٥٤,٧ نقطة مما فجر مناقشات ساخنة في البرلمان وتحذيرات من انهيار محتمل.

وفي ذلك الوقت قال المصرفيون والاقتصاديون ان من المنتظر ان تصحح السوق مسارها بعد فترة من النمو الجامح ارتفعت فيها اسعار بعض الاسهم بناء على تكهنات من كبار المستثمرين.

ولدى الكويت ستة مصارف تجارية ومصرفان متخصصان ومؤسسة مالية اسلامية.

ولم يتسن للمصرفيين اعطاء رقم دقيق يحدد القروض المخصصة للتعامل في الاسهم. ولكنهم قدروا ان البنوك المحلية قدمت للمستثمرين في البورصة ما يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دينار كويتي (بين ٩٩٣,٤ مليون دولار و١,٣٢ مليار دولار).

وكان الشيخ سالم عبد العزيز الصباح تحدث عن وضع سقف للقروض الخاصة بالتعامل في البورصة وللسحب على المكشوف والقروض الشخصية المتصلة بالاتجار في الاسهم، واضاف ان هناك ايضاً قروضاً غير مباشرة تذهب الى التجارة بالأسهم.

وفي سنة ١٩٨٢ انهارت بورصة «سوق المناخ» التي كانت تدار دون ضوابط مما ادى الى ازمة ديون تزيد على ٢٠ مليار دولار مازالت الحكومة تحاول معالجتها. وفي ذلك الوقت تدخلت الدولة لشراء اسهم في شركات كثيرة وتقوم في الوقت الحاضر ببيع عدد كبير منها في اطار برنامج للتخصيص.

وحث الاقتصاديون في الكويت الحكومة على إبلاغ المستثمرين بوضوح انها لن تتدخل مرة أخرى لإنقاذهم في حالة تعرض البورصة الى خسائر ضخمة.

المغرب — بعدما دشّن مشروع الأربعة مليون سائح سنوياً وزير السياحة المغربي لـ «الميزان»:

السياحة المغربية تجاوزت النفق المظلم والقوانين كفلت للعرب أفضل فرص الاستثمار

عندما تسلم السيد العلوي المحمدي حقيبة وزارة السياحة في المغرب، أجرت معه «الميزان» حديثاً بدا فيه مهموماً بآثار حرب الخليج الثانية، والعملية الارهابية التي نفذها متطرفون بفندق «اطلس راسفي» بمراكش وراح ضحيتها عدد من السواح الاجانب، وانعكاساتهما سلباً على القطاع السياحي المغربي التي تعد مردوديته المورد الثاني للسقف الاقتصادي المغربي من العملات الصعبة.

وكشف لنا في الحديث ذاته، الدراسات والبرامج التي سينكب عليها من اجل ما اطلق عليه «اخراج السياحة المغربية من النفق المظلم»... الآن وبعد ان ظهرت بوادر انتعاش سياحي مغربي خلال السنة الماضية والحالية، التقته «الميزان» واجرت معه الحديث الذي جاء على النحو التالي:

ـ : على عكس المرة الماضية نراك معالي الوزير تتدفق حيوية ونلاحظ من خلال وثائق وزارتكم وحركة المجتمع العامة تقدماً ملحوظاً... ونود ان تضعنا مجدداً في صورة الوضع السياحي بالمغرب؟

● اولاً اشكر اهتمام «الميزان» بتقصي الحقائق الداعمة للاقتصاد العربي، ولوضعكم في صورة الوضع لا بد من التفاتة الى الوراء، كما تعلم عندما تسلمت هذه الحقيبة الوزارية وجدت السياحة تتخبط في مشاكل موضوعية وذاتية.

والى ذلك قمنا بحصر هذه المشاكل ووضع استراتيجية واضحة واصلاحات جذرية للتغلب عليها عبر مخطط خماسي ينتهي عام ٢٠٠١، واخر مماثل ينتهي عام ٢٠١٠، وحددنا الاولويات الاصلاحية ليعرف هذا القطاع الازدهار المناسب، باعتباره بالغ الاهمية ويعتمد عليه المغرب كثاني مورد للعملات الصعبة.

وقد حددنا للخماسية الاولى تحقيق رواج سياحي يمكّن المغرب من جلب اربعة ملايين سائح سنوياً ابتداء من عام ٢٠٠١، وتطوير الفنادق ليبلغ عدد الاسرة ١٥٠ الفاً. وقد شرعنا في الاصلاحات منذ اواسط سنة ١٩٩٥ ونواصلها حتى الآن وتمثلت في اعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمسألة السياحية وخدماتها واستثماراتها، ووجدنا ان القوانين المعمول بها يرجع تاريخها الى السبعينات، أي انها لا تلائم العصر الجديد للسياحة ومتطلباته، ولا تواكب التطور الذي عرفه هذا الميدان عالمياً.

الى ذلك حولنا القانون المتعلق بالاسفار وجعلناه مطابقاً للقوانين المعاصرة، واعدنا النظر في القانون المتعلق بالارشاد السياحي، وفقاً للعلاقات التي ينبغي ان تسود بينه وبين الزبناء، وبينهم وبين الوزارة الوصية. كما اعدنا تصنيف الفنادق وفق المواصفات العالمية الجديدة مما افقد نحو مائتي فندق تصنيفها السابق، واحدثنا قوانين ميسرة لجلب الاستثمار الوطني الخاص والاجنبي، وخفضنا من العبء الضريبي الذي حال دون اسهام تلك القطاعات في هذا الميدان، وطورنا الصناعات السياحية ليتطابق عرضها مع الطلب، وبدأنا مؤخراً نجني ثمار هذه السياسات.

ـ : ما هي النتائج الايجابية التي تحققت حتى الآن؟

● لقد برزت نتائج طيبة ولكنها ليست بمستوى طموحاتنا، لكن يمكن القول أنها جعلت هذا القطاع يتجاوز النفق المظلم الذي كان يتخبط فيه. ففي سنة ١٩٩٦ استطعنا تحقيق نسبة نمو فاقت السنة السابقة بنحو ٨,٩٪ فيما يتعلق بنسبة السواح الوافدين الى بلادنا، وزيادة تقدر بـ ١٨٪ بالنسبة لمداخيل السياحة للخزينة العامة.

وفي بداية سنة ١٩٩٧ حققنا نتائج مهمة، فخلال الثلاثة أشهر الاولى مقارنة بمثيلتها في العام الماضي عرف توافد السواح على مدينة مراكش تصاعداً بنسبة ٢٤٪ واكادير ١٤٪ وورزازات ٤٧٪ وفاس ٢٧٪، والراشدية وطنجة عرفتا نمواً بلغ ٢٠٪ لكل واحدة منهما. ونعتقد ان السنة الحالية ستكون ايجابية بحيث تبلغ نسبة النمو عموماً ١٥٪ في حين ان نسبة النمو العالمي في هذا الميدان لا تتجاوز ٤٪ وان الميزانية المغربية لسنتي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ برمجت لنسبة نمو لا تتجاوز النسبة العالمية، الشيء الذي تؤكد احصاءاتنا اننا سنضاعفه.

ومع اننا نعتبر ما تحقق هو بداية المطاف، فان استكمال ادخال الاصلاحات المبرمجة لهذا القطاع ستمكننا من وصول العام ٢٠٠١ وقد حققنا طموح جلب اربعة ملايين سائح سنوياً.

ـ : هل من بين هذه الاصلاحات المتبقية ما يتردد حول سعيكم لفسخ المكتب الوطني للسياحة واعادة هيكلته وفقاً للمتطلبات السياحية الجديدة التي قد تؤدي الى بيعه للقطاع الخاص؟

الوزير المحمدي يوم تفقد الاعمال في خليج اغادير

● لقد اخذت على عاتقي ان اكون عند حسن ظن جلالة الملك الحسن الثاني الذي اوكل اليّ مهمة اصلاح هذا القطاع، ولقد وجدت أن هذا المكتب الوطني للسياحة عبارة عن ادارة بمفهومها الثقيل، سواء تعلق الأمر بعدد موظفيها والصعوبات المالية لما يسمى بالمراقبة المسبقة في جميع المصالح، او اسلوب عمله المتعلق بالتغطية خارج المغرب، ووجدت كذلك من الضروري اعادة النظر في هيكلته وتنظيمه مالياً وتسييراً في الداخل والخارج ليكون داعماً للجهود المبذولة من اجل النهوض السياحي وليس قيداً لها.

ونظراً لأهمية هذا المكتب ودوره الطلائعي والهجومي ايضاً امام منافسة خارجية ضارية، فقد كلفت مكتباً دولياً للبحث والدراسة تزويد الوزارة بدراسة مدققة تجيب على الاسئلة التالية: هل المكتب الوطني للسياحة سيبقى مؤسسة عمومية ولماذا؟ ام ان الانسب ان يصبح شركة مسيرة من قبل القطاع العام؟ ام ان هناك اطاراً قانونياً يجمع ما بين ايجابيات المؤسسة العمومية وايجابيات الشركة الخاصة؟ وكيف يمكن لنا ان نوظف طاقات العدد الضخم من الموظفين التابعين له داخل الوزارة والمندوبيات الجهوية والاقليمية في داخل البلاد وخارجها لتنمية هذا القطاع؟

وكلفنا هذا المكتب ايضاً، بتقديم دراسة وافية حول برامج مدققة للتسيير المالي، والمتعلق بالتسويق والاشهار، اضافة الى تقديم دراسة للتسيير المالي والضرائبي. ونحن ننتظر التوصل بهذه الدراسات في الاسابيع القادمة لعرضها على الحكومة قصد تقنين لهيكلة هذا المكتب يحقق الصالح العام وتفعيل الاداء لكون المنافسة الدولية لا تقبل التباطؤ.

ـ : اهتمامنا بالسياحة المغربية جعل «الميزان» تبحثه مع عدد من السفراء والمختصين العرب وسجلت ملاحظة حول نقص الامكانيات المتوفرة للسياحة المغربية بالمقارنة مع دول اخرى مثل اسبانيا... وتساءلوا لماذا لا تمتد مشاريع الخصخصة المغربية وسياسات جلب الاستثمار لهذا الجانب الحيوي؟

● في مقدمة الاصلاحات القانونية التي انجزناها كان السائح والمستثمر العربي في اذهاننا، وميثاق الاستثمار الجديد لم يعد مثقلاً باجراءات روتينية لاية وزارة اخرى كما كان الامر في السابق، وهذه دينامية جديدة لتسهيل الاستثمار في هذا الميدان، سواء جاءت هذه الاستثمارات من الاشقاء العرب او الاصدقاء الاجانب، فلكل مستثمر الحق في التمتع بجميع التسهيلات والتخفيضات الضريبية، اي اننا فتحنا الابواب على مصاريعها وهيأنا مناخاً يطبعه التميز على غيرنا ولم يبق امام الاشقاء العرب الا الاقبال علينا.

ـ : وفيما يتعلق بالملاحظة التي سجلناها؟

● بداية لا بدمن توضيح حقيقة وجدت إشادتنا وتقديرنا كمغاربة، وهي ان الاستثمار العرب في قطاع السياحة لا بأس به ويزداد تنامياً، ويمكن القول ان ربع الاسرة والفنادق الموجودة في المغرب هي نتيجة استثمارات عربية سواء كويتية أو سعودية او اماراتية، او من دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة.

وبصدد ملاحظتكم فان الاستثمارات المرصودة لهذا القطاع احدثت فنادق ومركبات سياحية ليست بالمواصفات التي يتطلبها السائح العربي والخليجي خصوصاً، فهو يود العيش في مناخ متحرر ويسمح له بالتجوال الحر وهذا متوفر بالمغرب، لكن ما نحس بنقصه هو التجهيزات الفندقية المسماة، «شقق فندقية» وتسمح للعائلة ان تكون مجتمعة في اطار يأخذ بالاعتبار ما يضمن الايواء المريح لكل افراد الاسرة، فضلاً عن ايواء المساعدين والذين يقومون بخدمة هذه الاسرة... الخ. وهذا النقص نعمل على معالجته ضمن النقطة المشار اليها، ونعلم ان وراء هذا النقص تراجع السياحة العربية ضمن اسباب اخرى اصبحت متجاوزة حالياً، لكن اعتقد انه اصبح بمقدور المستثمر العربي الاقدام على العمل معنا في هذا المجال، فقد توفرت جميع التسهيلات، والمغرب بالنسبة للاشقاء العرب هو الوطن الثاني، ووفقاً لما يقولونه دوماً، ان المغرب تتوفر فيه كل متطلبات السائح العربي من طبيعة خلابة، ومناخات متعددة ساحلية وجبلية واستشفائية، الى جانب الامكانات الثقافية والرياضية. وقبل ذلك كله كونه بلداً مسلماً لايعاني فيه السائح من حاجز اللغة او المظاهر التي ترفضها اصالته وقيمه السمحة.

وختاماً سانتهز هذه الفرصة لأدعو المختصين في هذا القطاع من البلدان العربية الشقيقة الى الاستثمار في هذا الميدان كون مردوديته مهمة سواء بالنسبة لهم كمستثمرين او بالنسبة لوطنهم الثاني المغرب، او بالنسبة لضرورات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي والاسلامي في عالم يتعولم او يتكوكب.

وشكراً مرة ثانية لصحيفة «الميزان».

حادثه في الرباط. ابو بكر الصديق الشريف



بروفيل

الصادق...



❑ قد لا يكون الزعيم السوداني الصادق المهدي مرغوباً كرجل أول من قبل جهات عديدة في السودان وخارج السودان، لكنه يبقى قطعاً في طليعة الديموقراطيين الذين يحرصون على مستقبل السودان والقارة الافريقية بما يتوافق مع الانسجام في عالم العصر. بل يمكن القول ان الصادق المهدي هو الآن أقرب الشخصيات السودانية الى فهم ومواكبة المزاج الجديد السائد في إفريقيا منذ سقوط الحكم العنصري في جنوب القارة الى سقوط ديكتاتورية النهب التي قادها بدعم خارجي موبوتو سيسي سيكو في الكونغو طيلة ثلث قرن.

ومن المؤسف حقاً، أن تستقبل العاصمة الأميركية واشنطن الصادق المهدي بنبرة سلبية، مما يثير اكثر من شبهة حول رغبة الدوائر الأميركية في التطور الديموقراطي في السودان وإفريقيا، على الرغم من تخليها المتأخر عن رجلها السابق في الكونغو، مما حمل نظاماً مثل نظام صدام حسين على «تذكير» حلفاء أميركا في البلاد العربية بأنها سوف تتخلى عنهم يوماً كما تخلت عن حليفها موبوتو!

ومن عجب أن تقول دوائر واشنطن ما قالته في المهدي، إلاّ إذا كان ذلك من قبيل ذر الرماد في العيون، وهو فن لا شك في ان واشنطن تتقنه. فالقول بأن الصادق لا يصلح أن يكون الزعيم الجديد للسودان، مناف أصلاً لتوجهات الرجل، فضلاً عن انه يمثل تقليلاً من شأن السودانيين، أو على الأقل، نوعاً من الوصاية الفجة والمتغطرسة بتحديد من يصلح ومن لا يصلح لزعامة السودان، ولهذه الغاية لأي بلد آخر.

فالصيغة التي يتوخاها الصادق المهدي، كما قال في لقاء مع «الميزان» في لندن قبيل سفره الى الولايات المتحدة، هي صيغة تتسع لجميع السودانيين بدون استثناء، بمن فيهم اقطاب الحكم الحالي. بل إنه قال إن هذه الصيغة تغني عن المصالحة الوطنية الشكلية، لأنها اكثر شمولاً. ومع أن حكم البشير - الترابي يدعو الآن تحت وطأة الظروف الضاغطة الى نوع من المصالحة الانتقائية مع بعض الفئات المعارضة، بما يوحي بأن الغاية من هذا الانفتاح النسبي هي غاية تكتيكية، فإن الصيغة الشاملة التي تتسع للجميع، كما يطرحها الصادق المهدي، من شأنها أن تسترد الى السودان، فوق الاعتبارات السياسية المتعلقة بشكل النظام المطلوب وآليات عمله، ما تشرد خلال السنوات الأخيرة من كفاءات ومهارات علمية وفنية ومن فاعليات إقتصادية ورساميل هاربة هي التي من شأنها أن تشكل العمود الفقري للتعويض الانمائي المنشود، لأن اي مساعدات خارجية للسودان مهما عظمت لن تفي بالحاجة في غياب السودانيين المؤهلين لإعادة البناء.

ويكفي أن نعلم أنه من أصل ٨٠٠٠ طبيب سوداني لم في داخل البلاد منهم سوى أقل من ٨٠٠ طبيب، اي أقل من عشرة في المائة من الجسم الطبي السوداني، وقس على ذلك. ويقول الصادق المهدي نقلاً عن مسؤول سوري، ان العاصمة السورية لم تشهد في السابق من السودانيين سوى الطلبة القادمين الى جامعة دمشق، أما الآن فإنهم يشكلون جالية كبيرة من مختلف المجالات. بل إن المهدي قال في اللقاء الخاص مع «الميزان» إن الصيغة الموسعة التي يقترحها لا تشترط حتى الانسجام بين أطرافها طالما التزم الجميع بالعمل ضمن المؤسسات الدستورية، واحترموا حكم القانون والفصل بين السلطات. وقال إن الخلافات في هذا الإطار المؤسسي الدستوري تبقى ظاهرة صحية حافظة للتوازنات على قاعدة «خلاف الائمة رحمة» حسب تعبيره.

فالسودان بات الآن من أفقر الدول الافريقية، وبات السودانيون الباقون في بلادهم معدمين، حتى أن بعض الميسورين سابقاً راحوا يبيعون مقتنياتهم وحليهم المتوارثة كابراً عن كابر لسد احتياجاتهم المعيشية الضرورية في ظل حالة من التضخم المسعور تجاوزت الألفين في المائة، وهي آخذة في التفاقم.

ولذا، فإن المسألة ليست من يصلح ومن لا يصلح لحكم السودان، كما نُسب الى مسؤول أميركي غداة وصول المهدي الى واشنطن، بل هي، كما حدد المهدي على وجه الدقة، تدور حول الصيغة الشاملة التي تتسع للجميع وتحتاج الى جهود ومساهمات الجميع. فهو، كما اكد لنا، لا يطرح نفسه بديلاً، لكنه يطرح حلاً واقعياً ومعقولاً هو طرف من أطرافه، لأن الخروج من المأزق الراهن لا يكون بالتأسيس لمأزق مماثل في المستقبل قياساً على التجارب السابقة.

ووجه الغرابة في التصريح المنسوب لمسؤول أميركي حول عدم صلاحية الصادق ليكون بديلاً، أنه مناقض تمام المناقضة للأفكار التي يحملها الزعيم السوداني الى العواصم العالمية التي يزورها. فهو يشدد على ان الأمر لا يتعلق بالبحث عن بديل، ولا يجوز أن يكون كذلك، إنما يتعلق بالبحث عن صيغة لحل دائم وثابت في إطار يجمع مختلف القوى السياسية السودانية على قواسم مشتركة ويكفل سلام وأمن البلد وحريات المواطنين الأساسية، بما في ذلك حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم.

فالصيغة التي يفضلها قادة الجنوب، ومنهم جون غارانغ، هي اللامركزية القريبة من الحكم الذاتي من غير انفصال تام عن الشمال كما يرغب البعض، لان الانفصال التام، كما يقول المهدي نقلاً عن غارانغ، سوف يؤدي الى منازعات أهلية داخل الجنوب بحيث يتحول القادة الحاليون، بمن فيهم غارانغ نفسه، الى «أمراء حرب» وسط قبائل متناحرة. وبالتالي، فإن الحل الجنوبي مرهون بالحل الشمالي.

لكن الصادق يملك من الحجة الدامغة والثقة بالسودانيين ما يكفي لتقويم الأفكار الخاطئة في واشنطن، أو على الأقل لدفعهم الى توسيع دائرة استمزاج الآراء الصادقة قبل الإقدام على خطوات خايسة!

الضيف

الأمير محمد بن نايف سفيراً للسعودية في لندن

غازي القصيبي ينتقل الى بون ولمّا ينل ... «تمرة الغراب»!

❑ في شهر تموز/يوليو المقبل يغادر السفير السعودي الحالي في لندن غازي القصيبي ليتسلم منصبه كسفير لبلاده في العاصمة الألمانية بون، خلفاً لعميد السلك الديبلوماسي العربي هناك السفير عباس فائق الغزاوي. ومع أن السفير القصيبي اشتهر في لندن بالشعر والأدب اكثر من اشتهاره بالعمل الديبلوماسي، فإن الناس ما زالت تتذكره لقصيدته المبطنة الى الملك فهد بعد إقالته من وزارة الصحة في مطالع الثمانينات، اكثر مما تتذكره لروايته «شقة الحرية»، او لقصيدته في حفيده، أو للأراجيز التي تبادلها في صحيفة لندنية وزعم الزاعمون أنه كتب القصائد مرفقة بالردود الشعرية عليها! ففي قصيدته الشهيرة الى العاهل السعودي بعد تركه وزارة الصحة وتعيينه سفيراً في جزيرة البحرين ثم في الجزيرة البريطانية الأم، تمثل القصيبي نفسه في رداء أبي الطيب المتنبي مخاطباً سيف الدولة الحمداني في عتاب رقيق مطلعه «بيني وبينك ألف واش يكذب»، مما يشير الى أن حرمانه من «تمرة الغراب» كان بفعل دسائس الحساد والوشاة الذين أوغروا صدر سيف الدولة ضده. وقد كانت العرب قديماً تطلق على من وجد ضالته أنه «وجد تمرة الغراب»!

وخلاصة المشابهة بين قصيدة القصيبي الى فهد، وبين قصيدة المتنبي الى سيف الدولة، ما عبّر عنه المتنبي بقوله:

إن كان سرّكمُ ما قال حاسدنا
فما لجرح إذا أرضاكمُ ألمُ

ووجه الشبه الآخر يكمن في أن المتنبي لم يلحس كلامه في سيف الدولة كما لحسه بالنسبة الى كافور الإخشيدي، مع أن بعض المؤرخين يقول إن الدولة الإخشيدية كانت من أفضل الدول التي تعاقبت على مصر في تلك الحقبة، لكن الصورة السلبية التي تكونت عنها في الذاكرة العربية الجماعية، إنما تشكلت بفعل قصيدة المتنبي كوسيلة إعلامية وصفها بنفسه عندما قال: «إذا قلت قولاً أصبح الدهر منشدا». وكذلك صورة سيف الدولة في الذاكرة العربية، مع أن المؤرخ البريطاني الكبير إدوارد غيبون في كتابه «انحلال وسقوط الامبراطورية الرومانية» يزعم أن سيف الدولة غادر حلب ولاذ بالفرار عندما تقدمت منها جيوش القائد البيزنطي جون زيميسيس. ومع ذلك فإننا نؤثر تصديق المتنبي في قوله عنه: «بناها فأعلى»! وإن كان المتنبي قد أشار الى إحباط ما في الدولة الحمدانية عزاه الى دسائس العرب الآخرين ضد سيف الدولة ممن وصفهم بقوله: «وسوى الروم خلف ظهرك روم».

ويقول العارفون بشؤون الديبلوماسية السعودية، إن السفير الذي سيخلف غازي القصيبي في لندن هو الأمير محمد بن نايف نجل وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، بعدما كانت الشائعات قد رشحت الأمير بندر بن سلطان السفير الحالي في واشنطن لهذا المنصب. ويبدو، إذا صح ذلك، أن الديبلوماسية السعودية في بريطانيا سوف تنحو منحى مختلفاً عما كانت عليه في عهد القصيبي، أو على الأقل سوف تنتقل من ديبلوماسية الشعر الى ديبلوماسية النثر، اللهم إلاّ إذا كان محمد بن نايف من شعراء الحداثة! وفي أي حال يبقى السفير القصيبي واحداً من الذين أكدوا رفعة الأدب فوق بقية المراتب، وقد يكون أن ذلك ما جعله غريباً عن السياسة عندما كان وزيراً، وما جعله غريباً عن الديبلوماسية عندما صار سفيراً.

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738